

الكتاب المسمى

تكملة للفوائد

الكتاب المسمى
الكتاب المسمى



1957



Copyright © King Saud University

ع ٢١٧

م . ف

المختار للفتوى، تأليف أبو الفضل الموحلي، عبد الله بن محمود - ٦٨٣ هـ . كتبت في القرن التاسع الهجري تقديرا . ١٤٩ ق ١٣ س

١٨x١٢ سم

نسخة جيدة قديمة ، خطها نسخ قديم

الازهرية ٢ : ٢٥٧ ، الكشاف : ٧٧

أ - المذهب الحنفي، فقه المذاهب الاسلامية
ب - تاريخ النسب - المؤلف

٤٥٥

مختار الفتاوى

للشيخ برهان الدين علي ابن

ابي بكر المرعيني المتوفي

٥٩٢ هـ

١٢٩٨ / ١٢٩٩
١٢٩٨ / ١٢٩٩
١٢٩٨ / ١٢٩٩

٥٦

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب المختار للفتاوى الرقم ٤٥٥

اسم المؤلف برهان الدين علي ابن ابي بكر المرعيني

تاريخ النسخ

عدد الأوراق ١٤٩ القياس ١٨x١٤

ملاحظات ختم في النص رقم ٤١٨

المؤلف: عبد الله بن عمر ، ابو الحسن الجوهري - ٦٨٢ هـ

كتاب الطهارة ٢	فصل فرض الغسل ٣	فصل تجوز الطهارة بالماء الطاهر الخ ٣	فصل اذا وقع في البئر نجاسة الخ ٤
فصل سور الأذى والفرس وما يؤكل لحمه طاهر ٤	باب التيمم ٥	باب المسح على الخفين ٥	باب الحيض ٦
فصل المستحاضة ومن يسلس البول الخ ٧	فصل النفاس الدم الخارج الخ ٧	باب الأنجاس وتطهيرها ٧	كتاب الصلاة ٨
فصل لا تجوز الصلاة وسجدة التلاوة وصلات الجنائزة عند طلوع الشمس الخ ٩	باب الأذان ٩	باب ما يفعله قبل الصلاة ٩	باب الأفعال في الصلاة ١٠

فصل الوتر وجمعة وهي ثلاث ركعات ١٠	فصل الجماعة سنة مؤكدة ١٠	فصل بكرة المصلي ان يعقب بتوبة الخ ١١	فصل ويقضى الفائتة اذا ذكرها ١٢
باب النوافل ١٢	فصل التراويح سنة مؤكدة ١٣	فصل صلاة كفو الشمس ركعتان ١٣	فصل لا صلاة في الاستنقا ١٣
باب السجود ١٣	باب سجود التلاوة ١٤	باب صلاة المريض ١٤	باب صلاة المافر ١٥
باب الجمعة ١٥	باب صلاة العبيد ١٦	باب صلاة الخوف ١٧	باب الصلاة في الكعبة ١٧
باب الجنائز ١٨	فصل الصلاة عليه فرض كفاية الخ ١٩	باب الشهادتين ٢٠	كتاب الزكاة ٢٠

باب زكاة النوم ٤١	فصل ليس في اقل من ريعين شاة صدقة ٤٢	فصل من كان له خيل سائمة ذكور واناث الخ ٤٣	باب زكاة الذهب والفضة ٤٤
باب زكاة الزروع والثمار ٤٥	باب العاشر ٤٦	باب المعدن ٤٧	باب مصارف الزكاة ٤٨
باب صدقة الفطر ٤٩	كتاب الصوم ٥٠	فصل ومن جامع او جموع في احد البيتين الخ ٥١	فصل ومن خاف المرض او زيادة الخ ٥٢
باب الاعتكاف ٥٣	كتاب الحج ٥٤	فصل فاذا دخل مكة ابتدا بالمسجد الخ ٥٥	فصل العمرة سنة ٥٦
باب التمنع ٥٧	باب القران ٥٨	باب الجنائيات ٥٩	فصل واذا قتل المحرم صيدا او دل عليه الخ ٦٠

باب الاحصار ٦١	باب الحج عن الغير ٦٢	باب الحدي ٦٣	كتاب البيع ٦٤
فصل الاقالة جائزه ٦٥	باب الخيارات ٦٦	فصل من اشترى عالم به جازوله خيار الرؤية ٦٧	فصل مطلق البيع يقضي سداد المبيع ٦٨
باب البيع الفاسد ٦٩	باب التولية ٧٠	باب الربا ٧١	باب النسم ٧٢
باب الصرف ٧٣	باب الشفعة ٧٤	فصل وتبطل الشفعة بموت الشفيع ٧٥	كتاب الأجارة ٧٦
فصل الجير المشترك كالصباغ الخ ٧٧	فصل محبة في الأجارة الفاسدة اجر المثل ٧٨	كتاب الرهن ٧٩	فصل فاذا باع الرهن الرهن فهو موقوف على أجارة المثل ٨٠

باب
القسم
٤٨

فصل وينبغي للقاسم
ان يقرع بينهم فمن
خرج اسمه على سهم اخذه
٤٩

فصل المحاياة جائزة
استحسانا ولا تبطل
بموتها ولا بموت احد
٤٩

كتاب
ادب القاضي
٥٠

فصل يقبل كتاب
القاضي الى القاضي
في كل حق الخ ٥١

فصل حكما رجلا يحكم
بينهما جاز فيما لا يقط
بالشبهة الخ ٥٢

كتاب
الحجر
٥٢

كتاب
المأذون
٥٣

كتاب
الأكرام
٥٤

كتاب
الدعوى
٥٥

فصل واليمين
بالله تعالى لا غير
٥٦

فصل بينة الخارج
اولى من بينة ذي
اليده على مطلق الملك
٥٧

فصل اختلاف في مقدار
الثلث او البيع فأيها
اقام البينة فهو ولي
٥٧

كتاب
الأقرار
٥٩

فصل اذا استثنى بعض
ما اقرب به متصلا صح
الخ ٦٠

كتاب
الشهادات
٦١

فصل يجوز لشهادة
على الشهادة فيما لا
بالشبهة ٦٤

باب
الشهادة
٦٤

كتاب
الوكالة
٦٤

كتاب
الكفالة
٦٧

كتاب
الحواله
٦٨

كتاب
الصلح
٦٩

كتاب
الشركة
٧٠

كتاب
المضاربة
٧٢

كتاب
الوديعة
٧٤

كتاب
اللقطة
٧٤

كتاب
اللقطة
٧٥

كتاب
الآبق
٧٦

كتاب
المفقود
٧٦

كتاب
الخنثى
٧٦

كتاب
الوقف
٧٧

كتاب
الحبة
٧٨

فصل ويجوز الرجوع
فيما يهبه للاجنبي
الخ ٧٨

فصل العمري جائزة
للمعمر حال حياته ولو
بعد وفاته الخ ٧٩

كتاب
العارية
٧٩

كتاب
الفصب
٨٠

فصل زوائد الفصب
امانة متصلة كانت
او منفصلة الخ ٨١

كتاب
الموت
٨١

باب
الشراب
٨٢

فصل كرى النخار
العظام على بيت المال
٨٢

كتاب المزارعة ٨٤	كتاب المساواة ٨٤	كتاب النكاح ٨٨	فصل ولا يجوز نكاح العبد والأمة وام الولد الأب أو المولى ٨٨
باب الرجعة ٩٤	باب الأبلا ٩٥	باب الخلع ٩٦	باب الظهار ٩٧
باب الدعان ٩٨	باب العدة ٩٩	باب فصل أقبل مدة الحمل سنة أشهر وأكبرها سنتان ١٠٠	باب التنقة ١٠١
باب فصل نفقة الأولاد الصغار على الأب إذا كانوا فقرا الخ ١٠٤	باب فصل إذا اختصم الزوجان في الولد الفرق أو بعدها فالأم أحق الخ ١٠٤	كتاب العنق ١٠٤	باب التدبير ١٠٥

باب الاستبلاذ ١٠٦	كتاب المكاتب ١٠٦	كتاب الولاء ١٠٨	كتاب الأيمان ١٠٨
باب فصل حلف لا يخرج فامر من حلف فأخرج عن الخ ١١٠	كتاب الحقوق ١١٤	باب فصل من وطئ جارية ولده وإن سفل وقال علمت أنها حرام الخ ١١٥	باب القذف ١١٦
باب خذ الشرب ١١٦	كتاب الأشربة ١١٧	كتاب السرقة ١١٧	باب فصل إذا خرج جماعة لقطع الطريق أو وجد واخذوا قبل ذلك حبسهم الأمام الخ ١١٩
كتاب البيد ١١٩	باب فصل ينبغي للأمام أن يعرض الجيش عند دخوله وأر الحرب الخ ١٢١	باب فصل وإذا دخل الحرم دارنا بأمان يقول له الإمام إن أقيمت سنة وضعت عليك الجزية الخ ١٢٤	باب فصل أرض العرب أرض عشر ١٢٤
باب فصل مجس المرتد ثلاثة أيام ويعرض عليه الإسلام ١٢٥	باب فصل إذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الأمام وتغلبوا على بلد وعاهم إلى الجماعة الخ ١٢٥	كتاب الكرامات ١٢٦	باب فصل يجوز للمنته على الأقدام والخيل الخ ١٢٨

فصل في
الكسب
١٢٨

كتاب
الصبي
١٢٩

كتاب
الذبايح
١٣١

فصل ولاكل اكل
كل ذي ناب من الكسب
ولا ذي مخلب من طير الخ
١٣٢

كتاب
الرضيعة
١٣٣

باب القتل
المتعلق به الاحكام
١٣٤

فصل ولا يجوز القصاص
في الاطراف الخ
١٣٥

كتاب
الديات
١٣٦

فصل ومن اخرج
الى طريق العامة
روشنا الخ
١٣٧

فصل اذا جنى العبد
فمولا له اما ان يدفعه
الى ولى الجناية فملكه او
يفديه بارشها الخ
١٣٩

باب
القصاص
١٣٩

باب
المعاقل
١٤٠

كتاب
الوصايا
١٤١

كتاب
الفرائض
١٤٢

كتاب
الفرائض
١٤٨

كتاب
الفرائض
١٤٨

قال المعتز له وما اصابك من سنة من

وما اصابك من كسبة من



الله يا فنيك قد نفعني
فك العظمة والحداثة

فككت
٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ تَجِيدُ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ نَعْمًا بِهِ أَحَدُهُ عَلَى خَلِيلِ الْإِلَهِ . وَشَكَرُهُ
 عَلَى نِيَمَتِهِ . وَاشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ شَهَادَةً أَعِدَّهَا
 لِيَوْمِ لِقَائِهِ . وَأَنْتَ يَا عَبْدَ وَرَسُولَهُ سَيِّدُ رُسُلِهِ وَخَاتَمُ
 أَنْبِيَائِهِ . صَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَأَصْغِيَاءِهِ
 وَاحِدُهُ عَلَى أَنْ بَلَّغْتَنِي مِنْ سَلَكِ سَنَنِ سُنَنِهِ وَأَقْتَفَاهُ
 وَوَرَدَ شَرْعُهُ شَرْعَهُ فَرَوَاهُ . حَمْدٌ مِنْ غَمْرَتِهِ نِعْمَةٌ وَعَمَّتُهُ
 عَطَايَاهُ **وَابْجِدْ** فَطَلَبْتُ إِلَى مَنْ وَجِبَ جَوَابُهُ
 عَلَيَّ . أَنْ أَجْمَعَ لَهُ مَخْضَرًا عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ ابْنِ حَنْفِيَّةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَضَاهُ . مَقْصِدًا عَلَى مَذْهَبِهِ مَعْتَمِدًا
 فِيهِ عَلَى تَرَاهُ . فَجُمَعْتُ لَهُ هَذَا الْمَخْضَرُ كَمَا طَلَبْتُهُ وَتَوَخَّاهُ
 وَسَمَّيْتُهُ الْمَخْضَرُ لِلْفَتَاوَى . لِأَنَّهُ اخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ
 وَأَرْفَعَهُ **وَلَا** حَفَظَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَاشْتَهَرَتْ

وَشَاعَ

وَشَاعَ بَيْنَهُمْ ذِكْرُهُ **نَسِي** وَانْتَشَرَ طَلَبُ مَنْ بَعْضُ أَوْلَادِ
 بَنِي أَخِي النُّجَبَاءِ أَنْ أَرْمَزَهُ رُمُوزًا يُعْرَفُ بِهَا مَذَاهِبُ بَقِيَّةِ
 الْفُقَهَاءِ لِيَتَكَشَّرَ فَايِدَتُهُ . وَتَعَمَّ عَايِدَتُهُ . فَاجْتَبَيْتُهُ
 إِلَى طَلَبَتِهِ . وَبَادَرْتُ إِلَى تَحْصِيلِ بُغْيَتِهِ . بَعْدَ أَنْ
 اسْتَعْنَيْتُ بِاللَّهِ تَعَالَى . وَتَوَكَّلْتُ عَلَيْهِ . وَاسْتَخَرْتُهُ
 وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْهِ . وَجَعَلْتُ لِكُلِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْعُلَمَاءِ
 حَرْفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ وَهِيَ لَا تِي تَوْسُفَتْ
س وَلِلْحَمْدِ **م** وَلِزَفَرٍ **ر** وَلِلشَافِعِيِّ **ف** وَاللَّهِ
 سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَسْمَاؤُهُ أَنْ يُوَفِّقَنِي لِإِتْمَامِهِ . وَيُخْتِمَ لِي
 بِالسَّعَادَةِ عِنْدَ اخْتِمَائِهِ . إِنَّهُ وَدَى ذَلِكَ وَالْقَادِرُ
 عَلَيْهِ . وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ **م**

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

مَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ وَهُوَ مُحَدِّثٌ فَلْيَتَوَضَّأْ وَفَرَضَ الْوُضُوءَ



غَسَلَ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ وَمَسَحَ رُيُجَ الرَّاسِ
وَوَسَّغَ الرِّجْلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ وَسَنَّه تَسْمِيَةً لِلَّهِ تَعَالَى
فِي ابْتِدَائِهِ وَالسَّوَاكُ وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ ثَلَاثًا وَمَسَحَ
بِجَمِيعِ الرَّاسِ وَالْأَذْنَيْنِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَتَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ
وَتَثْلِيثُ الْغُسْلِ وَمَسَّحُ النِّتَةِ وَالتَّرْتُّبُ وَمَسَّحُ الرِّجْلِ
وَيَنْقُضُهُ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَمِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ إِنْ
كَانَ نَجَسًا وَسَالَ عَنْ رَأْسِ الْجَرْحِ وَالْقَتْلِ إِذَا مَلَأَ الْفَمُ الْإِبْلَغُ
وَيَنْقُضُهُ الدَّمُ وَالْيَقْحُ وَإِنْ تَرَمَّيَ لَافِقًا إِذَا أَخْلَطَ الدَّمُ
بِالْبُصَاقِ فَإِنْ غَلَبَتْهُ أَوْ سَاوَاهُ نَقَضُ الْإِبْغَاءِ وَالْجَنُونِ
مَضْطَجِعًا أَوْ مَتَكِّيًا وَمُسْتَبِدًّا يَنْقُضُ وَالنَّوْمُ قَائِمًا وَرَافِعًا
وَسَاجِدًا وَقَائِمًا وَمَسَّحُ الذِّكْرِ وَالْمَرَاةُ لَا نَقَضُ وَالْقَهْقَرَةُ
فِي الصَّلَاةِ تَنْقُضُ **فصل** فَرَضُ الْغُسْلِ الْمُضْمَضَةِ
وَالِاسْتِنْشَاقِ وَغُسْلِ جَمِيعِ الْبَدَنِ وَسَنَّه أَنْ يَغْسِلَ

يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ وَيَذِيلَ النِّجَاسَةَ عَنْ بَدَنِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ
لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَغْسِلُ الْمَاءَ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ ثَلَاثًا وَيُوجِبُهُ
غَيْبُوتُهُ الْحَشَفَةُ قَبْلَ أَوْ دُبُرٍ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ
وَأَنْزَالُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ وَالشَّهْوَةِ وَانْقِطَاعُ الْحَيْضِ
وَالنَّقَاسِ وَمِنْ اسْتَيْقَظَ فَوَجَدَ فِي ثِيَابِهِ مَنِيًّا أَوْ مَذْيًا
فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ وَغُسْلُ الْجَمَةِ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْأَحْرَامُ سُنَّةٌ
وَلَا يَجُوزُ لِلْجُنُبِ وَالْمُحْدِثِ مَسُّ الْمَصْحَفِ إِلَّا بَعْلَافَةٍ وَلَا يَجُوزُ
لِلْجُنُبِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَبُحُورُهُ الذِّكْرُ وَالْبَيْسُجُ وَالذَّعَاءُ
وَلَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ كَالْجُنُبِ
فصل بَحُورُ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ
فِي نَفْسِهِ الْمُطَهَّرِ لغيرِهِ كَالْمَطَرِ وَمَاءِ الْعِيُونِ وَالْأَبَارِ وَأَنْ تَغْيَرَتْ
بِطُولِ الْمَكْتِ وَبَحُورُ مِمَّا خَالَطَهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ فَغَيَّرَ أَحَدًا أَوْ ضَافَهُ
كَالْبَلَنِ وَالزُّعْفَرَانِ وَالْأَشْتَانَ وَمَاءِ الْمَذْيِ وَلَا يَجُوزُ لَهَا غَلَبُ

عليه غيره فازال عنه طبع الماء كالاشربة والخل وماء
 الورد. وتعتبر الغلبة بالاجزاء. والماء الراكد اذا وقعت
 فيه نجاسة لا يجوز الوضوء به الا ان يكون عشرة اذرع
 في عشرة اذرع وعمقه لا تنحسر الارض بالغرف واذا
 وقعت النجاسة في الماء الجاري ولم يترها اثر جاز الوضوء
 منه والاشطعم اولون اودج وما كان مائي المولد
 من الحيوان موته في الماء لا يفسده وكذا اما ليس له نفس
 سائلة كالذبابة وما عداها يفسد الماء القليل والماء
 المستعمل لا يطهر الاحداث وهو ما ازيل به حدث او
 استعمل على وجه القرية ويصير مستعملا اذا انفصل من
 العضو وككل اهاب دبغ فقد طهر الاجلد الادمي
 لكرامته والجزير لنجاسة عينه وشعر المنة وعظها
 وعصبها وخافرها وقرفها طاهر
 لا يزيد
 في البدن

فصل

اذا وقع في البئر نجاسة فاجرت
 ثم نرخت طهرت واذا وقع في ابار الفلوات من
 البئر والروث والاحشاء لا ينحسرها ما لم يستكثره
 الناظر وخر الحمام والعصفور ونحوهما لا يفسدها
 واذا ماتت في البئر فارة او عصفورة او نحوهما نرخت
 منها عشرون ذلوا الى ثلثين وفي الحمامة والدجاجة
 ونحوهما من اربعين الى ستين وفي الادمي والكلب
 والشاء جميع الماء وان انتفخ الحيوان او تفسخ نرخت جميع
 الماء ويعتبر في كل بردها واذا لم يمكن اخراج جميع الماء
 نرخت ما شاد لو الى ثلثائه **فصل** سور الادمي
 والفرس وما يوكل لحم طاهر وسور الكلب والخنزير
 وسباع البهائم نجس وسور الهرة والدجاجة المخلاة
 وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه وسور البغل

الماء النجاسة النجاسة وجميع النجاسة والفلوات
 في ج

باب القيمة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الصلوة على الجنائز باليتم إذا خاف فواتها الوضوء
وكذلك صلاه العيد ولا يجوز للجمعة وإن خاف الفوت
ولا للفرض إذا خاف فوت الوقت وينقضه نواقض الوضوء
والقدرة على الماء واستعماله ولو صلى المسافر باليتم ونسي
الماء في رجله لم يعد ومن غلب على ظنه قرب الماطلته
قبل اليتم ويطلب الماء من رفيقه فإن منعه ييم ويشتري
الماء بثمن المثل ولا يجب عليه أن يشتريه بأكثر ولا يجمع
بين الوضوء واليتم فمن كان به جراحه غسل بدنه إلا
موضعها ولا ييمسها والله أعلم

باب المسح على الخفين

وَجُوزَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لَا الْغُسْلَ وَيَشْتَرِطُ لِبَسْمَا
عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ وَيَمْسُحُ الْمَقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَالْمَسَافِرُ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا مِنْ عَقِبِ الْحَدِيثِ بَعْدَ اللَّبْسِ وَالْمَسْحِ

مقدار و اوقاف
اوج روز از شنبه تا یکشنبه
روز از شنبه تا یکشنبه
مقدار و اوقاف

على ظاهرهما وفرضه مقدار ثلثه أصابع من أصابع اليدين
 والسنة ان ينقذ من أصابع الرجل إلى الساق ولا يجوز على
 خف فيه خرق كبير سبب من مقدار ثلثه أصابع من
 أصابع الرجل الصغير ويجمع خروق كل خف على حدته
 ويجوز المسح على الجرموق فوق الخف وعلى الجوربين إذا كانا
 ثخينين أو جلدتين أو منعلين وينقصه ما ينقص الوضوء
 ونزع الخف ومضى اللبن فإذا مضى اللبن نزعها وغسل
 رجليه وخروج القدم إلى ساق الخف نزع مسح مسافر
 ثم أقام بعد يوم وليلة نزع وقبل ذلك يوم وليلة
 مسح مقيم ثم سافر قبل يوم وليلة ثم مدة المسافر
 ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفاز
 ويجوز على الجباير وإن شدة لها على غير وضوء فإن سقطت
 عن رؤسها بطلت / أفصت وعصبت يده بمسح على جميع العصابة

ما يعلل به
 رفق بالبدن
 قلب الصفة
 ما يشبهه
 شقها

قال المحدثون
 في غرر الحديث

فصل في وضوء من كان عليه ثياب
 بيضاء أو غيرها من الثياب
 التي لا ينفك عنها

منع فرجتها إن ضرت عليها وهكذا الجراحت والقروح والجوارح
 وضع على شقوق رجله دواء لا يصل الماء تحته مجرى الماء

باب الحيض

وهو الدم الذي تصير المرأة به بالغه وأقله ثلثة أيام
 ولياليتها وأكثره عشرة بلياليتها وما نقص عن أقله أو زاد
 على أكثره وما تراه الحامل استحاضه لا يمنع الصوم والصلاة
 والوطئ وما تراه المرأة من الألوان في مدة حيضها حيض
 حتى ترى البياض الخالص وكذا الطهر المتخلل في المدة
 وهو يسقط عن الحاضر الصلاة أصلاً وحرم عليها الصوم
 فتقضيه ويحرم وطئها ويكفر مستحله ويستمتع بها ما
 فوق الإزار وإذا انقطع لأقل من عشرة أيام لم يجز
 وطئها حتى تغتسل أو تمضي وقت صلاة وإن انقطع لعشر
 جاز قبل الغسل وأقل الطهر خمسة عشر يوماً ولا حد لأكثر

فاستمتع بها ما

٩ **فصل** المستحاضة ومن به سلس

البول وانطلاق البطن وانقلاط الریح والرغاف
الدائم والجرح الذي لا يترقا يتوضون لوقت كل صلاة
ويصلون به ما شاءوا فاذا خرج الوقت بطل فتوضون
لصلاة اخرى والمعذور هو الذي لا يمضي عليه وقت
صلاة الا وحدث الذي يتلى به موجود واذا زاد
الدم على العشرة ولها عادة فالزائد عليها استحاضة
واذا بلغت مستحاضة فحيضها عشرة من كل شهر
والباقي استحاضة **فصل** النفاس
الدم الخارج عقيب الولادة ولا حد لقله وكثره
اربعون يوما واذا جاوز الدم الاربعين ولها عادة
فالزائد عليها استحاضة وان لم يكن لها عادة
فنفاستها اربعون يوما والنفاس في التوءمسين

معرفة

عقب

عقب الأول والسقط ان استبان بعض خلقه ولد

١١ **باب** الانحاس وتطهيرها

النجاسة غليظة وخفيفة فالمانع من الغليظة ان
تردد على قدر الدم مساحة ان كان نائعا وزنا
ان كان كثيفا والمانع من الخفيفة ان تبلغ ربع
الثوب وكل ما يخرج من بدن الانسان ان كان موجب
للتطهير فنجاسته غليظة وكذلك الروث والاختصاص
وبول الفأرة والصغير اكل او لم ياكل والمني نجس
يغسل برطبه ويجزى الفر في يابسه واذا اصاب
الحف نجاسة لها جرم كالروث فحمت فذلك بالارض
جاز والرطب وما لا جرم له كالخمر لا يجوز الا الفصل
والسيف والمرأه يكفي بمسحهما فهما واذا اصاب الارض
نجاسة فذهب أثرها جازت الصلاة عليها دون التيمم

بما به يغسل

وَبَوْلٍ مَا يُوَكَّلُ حَمْدُ وَبَوْلُ الْفَرَسِ وَدَمُ السَّمَكِ وَلَعَابُ
 الْبُغْلِ وَالْحَمَارِ وَخُرْعٌ مَا لَا يُوَكَّلُ حَمْدُ مِنَ الطُّيُورِ خَاسِتَةٌ
 مُحَقَّقَةٌ وَخُرْعٌ مَا يُوَكَّلُ حَمْدُ طَاهِرٌ إِلَّا الدَّجَاجُ وَالْبَطُّ
 فَخَاسِتُهُمَا مُعَلَّظَةٌ وَإِذَا انْتَضَحَ عَلَيْهِ الْبَوْلُ مِثْلُ
 رُؤُوسِ الْأَبْرَفِ فَلَيْسَ لَهَا وَتَجُوزُ زَوَالُ الْخَاسِتَةِ بِالْمَاءِ
 وَبِكُلِّ مَا يَمَسُّ طَاهِرٌ كَالْحَلِّ وَمَا رُوِيَ فَإِنْ كَانَ طَاهِرًا
 مَرَّةً يَمْسُ طَهَارَتُهَا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ طَهَارَتُهُ وَيَقْدَرُ
 بِالْثَلَاثِ أَوْ بِالسَّبْعِ قِطْعًا لِلْوُسُوسَةِ وَكَذَلِكَ الْأَسْتِنْجَاءُ
 وَلَا يَدْرُ مِنْ الْعَصْرِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَالْأَسْتِنْجَاءُ سُنَّةٌ مِنْ كُلِّ مَا
 يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ إِلَّا الرِّيحَ وَتَجُوزُ بِالْحَجَرِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ
 يَمْسُحُهُ حَتَّى يَنْقُتَهُ وَالْغَسْلُ أَفْضَلُ فَإِذَا تَعَدَّتْ الْخَاسِتَةُ
 الْمَخْرَجَ لَوْ بَخْرًا إِلَّا الْغَسْلَ وَلَا يَسْتَنْجِي بِمِيْنِهِ وَلَا
 بِطَعَامٍ وَلَا رَوْثٍ وَلَا عَظْمٍ وَيَكْرَهُ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ

من الطيور

في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة

والسرا

وَأَسْتَدْبَارُهَا فِي الْحَلَاةِ

كتاب الصلاة

وَقْتُ الْفَجْرِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الشَّامِيُّ الْمُعْتَرِضُ إِلَى طُلُوعِ
 الشَّمْسِ وَوَقْتُ الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ
 الظِّلُّ مِثْلِيَّةَ سُورَى فِي الزَّوَالِ فَيَدْخُلُ وَقْتُ
 الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ فَيَدْخُلُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ حَتَّى
 يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَبْيَضُ فَيَدْخُلُ وَقْتُ الْعِشَاءِ وَالْوُتْرُ
 حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَتُقَدِّمُ الْعِشَاءُ عَلَى الْوُتْرِ وَيُسْتَحَبُّ
 الْأَسْفَارُ بِالْفَجْرِ وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ وَقَدِيمًا
 فِي الشِّتَاءِ وَتَأْخِرُ الْعَصْرُ مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ وَتُعْجِلُ
 الْمَغْرِبُ وَتَأْخِرُ الْعِشَاءُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ وَيُسْتَحَبُّ الْوُتْرُ
 آخِرَ اللَّيْلِ فَإِنْ لَمْ يَثْبُقْ إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَوْ ثَرَاوَلَةٌ وَيُسْتَحَبُّ
 تَأْخِيرُ الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَتُعْجِلُ الْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ يَوْمَ الْغَيْمِ

والظهر

فصل لا تجوز الصلاة ومجده
 الكلاوة وصلاة الحنافة عند طلوع الشمس وزوالها
 وغروبها إلا عصر يومه عند الغروب ولا يتنفل
 بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب
 ولا بعد طلوع الفجر بأكثر من سنة الفجر ولا قبل المغرب
 ولا إذا أخرج الإمام من يوم الجمعة ولا قبل صلاة العيد
 ولا جمع بين صلاتين في وقت واحد في حضر ولا سفر إلا
 بعرفة والمزدلفة **باب الأذان**
 وصفته معروفة ولا ترجع فيه والإقامة مثله
 وهما سنة للصوات الحسنة والجمعة وزيد في أذان الفجر
 بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين وفي الإقامة
 مد قامت الصلاة مرتين ويُرثِلُ الأذان وحده
 الإقامة ويستقبل بها القبلة ويجعل أصبعيه في

دذنه

أذنيه ويحول وجهه يمينا وشمالا بالصلاة والفلاح
 ويجلس من الأذان والإقامة إلا في المغرب ويكره
 التلحين في الأذان وإذا قال حتى على الصلاة شام
 الإمام والجماعة وإذا قال قد قامت الصلاة كبروا
 وإن كان الإمام غائبا وهو المؤذن لا يقوموا حتى
 يختر ونودن للقاءته ويقم ولا يودن لصلاة قبل
 وقتها ولا يكلم في الأذان والإقامة ويودن ويقم
 على طهارة ويكره أذان الجنب وإقامة المحدث
باب ما يفعل قبل الصلاة
 وهي ست فرائض طهارة البدن من النجاستين
 وطهارة الثوب وطهارة المكان وسر العورة
 واستقبال القبلة والنية وعورة الرجل ما تحت
 إلى تحت ركبته وكذلك الأمة وطهرها وبطنها عورة

وَجَمِيعُ الْحِجَةِ عَوْرَةً إِلَّا وَجْهَهَا وَكَيْفَهَا وَفِي قَدَمَيْهَا
 رَوَاتَيْنِ وَمِنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَضَرَضَهُ أَصَابَهُ عَيْنُ الْكَبَةِ
 وَمِنْ كَانَ نَائِبًا عَنْهَا فَأَصَابَهُ جَهْتُهَا وَمِنْ كَانَ خَائِفًا
 يُصَلِّي إِلَى جَهَّةٍ قَدَرًا وَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ
 وَلَيْسَ لَهُ مَنْ يُسَالُهُ اجْتَهَدَ وَصَلَّى وَلَا يُعِيدُ وَإِنْ أَخْطَأَ
 فَإِنْ عَلِمَ بِالْخَطَا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَدَارَ وَبَنَى وَإِنْ
 صَلَّى بغيرِ اجْتِهَادٍ فَأَخْطَأَ عَادَ وَالْأَفْلَا وَيُنَوِّي الصَّلَاةَ
 الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا نِيَّةً مُتَّصِلَةً بِالتَّحَرُّمِ وَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ
 يَقْبَلُهُ أَيْ صَلَاةً هِيَ وَلَا مَعْبَرٌ بِاللِّسَانِ وَإِنْ كَانَ
 مَا مَوْماً يَنْوِي الصَّلَاةَ وَالْمُتَابَعَةَ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَنْوِي
 الْخَاسَةَ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يُعِيدْ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ صَلَّى عَرِيَانًا
 قَاعِدًا مَوْمِيًا وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْغِيَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

الإِفْعَالُ فِي الصَّلَاةِ

يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي أَنْ يَخْشَعَ فِي صَلَاتِهِ وَيَكُونَ نَظَرُهُ إِلَى مَوْضِعِ
 سُجُودِهِ وَمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ
 لِحَاذِي الْهَامَاهُ شَحْمَتِي أَذُنَيْهِ وَلَا يَرْفَعُهُمَا فِي تَكْبِيرِهِ
 سِوَاهُمَا يَعْتَمِدُ يَمِينَهُ عَلَى رُسْغِ يَسَارِهِ تَحْتَ سَرِيهِ
 وَيَقُولُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحْمِيْلُكَ إِلَى آخِرِهِ وَيَتَعَوَّذُ وَقَدْ
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَخَفِيهِ ثُمَّ إِنْ كَانَ أَمَامًا جَهَرَ
 بِالْقِرَاءَةِ فِي الْبُحْرَى وَالْأُولَى مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَفِي
 الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا إِنْ شَاحَكَهَر
 وَإِنْ شَاحَا فَتَ وَإِنْ كَانَ مَوْمًا لَا يَقْرَأُ وَخَفِي الْإِمَامُ
 وَالْمَا مَوْمٌ أَمَّنْ فَإِذَا أَرَادَ الرُّكُوعَ كَبَّرَ وَوَضَعَ يَدَيْهِ
 عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ وَبَسَطَ ظَهْرَهُ وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ
 وَلَا يَنْكَسُهُ وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَرْفَعُ

رأسه ويقول **سبح** الله من حمده ويقول المأموم ربنا
 لك الحمد ثم يكبر ويسجد على أنفه وجبهته ويضع
 يديه هذا اذنيه وبداي ضبعيه ولا يقر شذاعيه
 ويقول سبحان ربى الا على ثلثا ثم يكبر وترفع رأسه
 ويجلس ثم يكبر ويسجد ثم يكبر ونهض قائما ويفعل
 كذلك في الركعة الثانية سوى الاستفتاح والتعوذ
 فاذا رفع رأسه فيها من السجدة الثانية افترش رجله
 اليسرى مجلس عليها ونصبت اليمنى وتشهد **وهو** التحيات
 لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي
 ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 ولا يزيد على الشهادتين في القعدة الاولى وقرأهما بعد
 الاوليتين فاعية الكتاب ويجلس في آخر الصلاة كما بينا

والشهادتين

ويتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو
 بما شاء مما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة
 ثم يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 كذلك **فصل** الوتر واجبة **فصل**
 وهي ثلاث ركعات كالمغرب ويقرأ في جميعها ويقتل في
 الثالثة قبل الركوع ويرفع يديه وكبر ثم يقتل ولا فوات
 في غيرها والقراءة فرض الاوليين سنة في الآخرين
 وان سجد فلهما اجزاء ومقدار الفرض ايه في كل ركعة
 والواجب الفاتحة وسورة او ثلاث آيات والسنة في
 الفجر والظهر طوالي المفصل وفي العصر والعشاء
 اوساطه وفي المغرب قصاره وفي حالة الضرورة والسفر
 يقرأ بقدر الحال ولا يتعزى من القرآن شي من الصلوات
 ويكره تعينه **فصل** الجماعة سنة **فصل**

الجماعة سنة

السنن الواردة في الصلاة
باب في ما لا يخلو

وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة ثم أقرهم
ثم أوزعهم ثم أسنهم ثم أحسنهم خلقاً ولا يطول
فيهم الصلاة ويكره إمامة العبد والاعراب والأعمى
والفاسق وولد الزنا والمبتدع ولا يجوز إمامة النساء
والصبيان للرجال ومن صلى بواحد أقامه عزيمته
فان صلى باثنين أو أكثر تقدم عليهم ويصف الرجال
ثم الصبيان ثم الحنثاء ثم النساء ولا تدخل
المرأة في صلاة الرجل إلا أن ينويها وإذا قامت إلى
جانب رجل في صلاة مشتركة فسدت صلاته ويكره
للنساء حضور الجاعات وإن فصلت جماعة فإن فعلن
يقف الإمام وسطهن ولا يقتدي الطاهر بصاحب
عذر ولا القماري بالآثي ولا المكشي بالعريان
ولا من تبرك أو سجد بالموى ولا المفترض بالمتنفل

والمن

ولا يمتن يصلي فرضاً آخر ويجوز اقتداء المتنفلين
بالمستقيم والغاسل بالماسح والقائم بالقاعد
والمتنفل بالمفترض ومن علم أن إمامته على غير
طهارة أعاد ويجوز أن يفتح على إماميه وإن فتح
على غيره فسدت صلاته ومن أحصر عن القراءة
أصلاً فتقدم غيره جاز وإن قنت إمامته في الفجر
يسكت **فصل** يكره للمصلي أن يعث بشبه
أو يفرقع أصابعه أو يتحصر أو يعقص شعره أو
يسدل ثوبه أو يلف ثوبه أو يقعي أو يلتفت أو
يتربع أو يتقلب الحصا إلا لصورة أو رد السلام
بلسانه أو يديه أو يغطي أو يتشاوب أو يغمض
عينيه أو يعد التسبيح أو الآيات ولا يأس
بقتل الحية والعقرب في الصلاة وإن أكل

١٩

Copyright © King Saud University

أَوْ شَرِبَ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ قَرَأَ مِنْ الْمُصْحَفِ فَسَدَتْ
صَلَاتُهُ وَكَذَلِكَ إِذَا آتَى أَوْ تَأَوَّاهُ أَوْ كَبَى بَصَوْتَهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ وَإِنْ سَبَقَهُ
الْحَدَّثُ تَوَضَّأَ وَبَنَى وَالْأَسْتِثْنَاءُ أَفْضَلُ وَإِنْ
كَانَ أَمَامًا اسْتَحْلَتَ وَإِنْ جَسَنَ أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ
أَوْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَسْتَقْبَلَ وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ
بَعْدَ الشَّهَادَةِ تَوَضَّأَ وَتَسَلَّمَ وَإِنْ تَعَدَّى الْحَدَّثُ
تَمَّتْ صَلَاتُهُ **فصل** وَيَقْضِي الْفَائِتَةُ
كَمَا فَاتَتْ سَهْرًا وَحَضْرًا وَيَقْدِمُهَا عَلَى الْوَقْتِيَّةِ
إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوْقَهَا وَيُرْتَّبُ الْفَوَائِتُ فِي الْقَضَاءِ
وَيُسْقَطُ التَّرْدِيدُ بِالنِّسْيَانِ وَخَوْفِ فَوْتِ
الْوَقْتِيَّةِ وَأَنْ تَزِيدَ عَلَى خَمْسٍ وَإِذَا اسْقَطَ لَا يَعُودُ
وَأَمَّا يَقْضِي الصَّلَاةَ الْحَمْرَ وَالْوَتْرَ وَسُنَّةَ الْفَجْرِ

إِذَا فَاتَتْ مَعَهَا وَالْأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ يَقْضِيهَا بَعْدَهَا

باب النوافل

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ تَابَرَ عَلَى
ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بَنَى اللَّهُ
لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَارْبَعًا قَبْلَ
الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ
وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَيُسْتَحَبُّ
أَنْ يَتَطَوَّعَ قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتًّا قَبْلَ
الْعِشَاءِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا وَيُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ
أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا وَيَلْزَمُ التَّطَوُّعُ بِالشَّرُوعِ
مُضِيًّا وَقَضَاءً وَإِنْ افْتَحَهُ قَائِمًا ثُمَّ قَعَدَ بَعْدَ رَجَائِ
وَيُكْرَهُ وَصَلَاةُ اللَّيْلِ رَكْعَتَانِ يَتَسَلَّمُهُنَّ أَوْ أَرْبَعُ
أَوْ سِتٌّ أَوْ ثَمَانٍ وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ وَفِي النَّهَارِ لَا

أَوَّارِيعُ وَالْأَفْضَلُ فَهُمَا الْأَرْبَعُ وَطُولُ الْقِيَامِ
 أَفْضَلُ مِنْ كَثْرَةِ السُّجُودِ وَالْقِرَاءَةِ ^{وَأَجِبَةٍ} فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِ
 النَّفْلِ **فصل** التَّارَويحُ سُنَّةٌ مُوَكَّدَةٌ
 فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ
 بَعْدَ الْعِشَاءِ فَيُصَلِّيَ نَهْراً مَا مِمَّ خَمْسَ تَرَوِيحَاتٍ كُلُّ
 تَرَوِيحَةٍ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ يَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ
 تَرَوِيحَتَيْنِ مِقْدَارُ تَرَوِيحَةٍ وَكَذَا بَعْدَ الْخَامِسَةِ شَعْرٌ
 يُوتِرُ بِهِ وَلَا يُصَلِّيُ الْوُتْرَ جَمَاعَةً إِلَّا فِي رَمَضَانَ
 وَيَكُونُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ وَالسَّنَةِ خَتَمَ الْقُرْآنِ
 فِي التَّارَويحِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَالْأَفْضَلُ فِي السَّنَنِ الْمَنْزِلِ
 إِلَّا التَّارَويحَ **فصل** صَلَاةُ كَسُوفِ
 الشَّمْسِ لَعَنَانُ كَهَيْئَةِ النَّافِلَةِ وَيُصَلِّيُ بِهَا إِمَامٌ
 الْجُمُعَةِ ^ف بِأَجْزَائِهَا لَا خُطْبَةَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى النَّاسُ فَرَادَى

عَلَى الْقِيَامِ

الْكُسُوفِ

رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا وَيَدْعُونَ بَعْدَهَا حَتَّى يَجْلِيَ الشَّمْسُ
 وَفِي خُسُوفِ الْقَمَرِ يُصَلِّيُ كُلُّ وَاحِدٍ ^ف وَكَذَا فِي الظُّلُمَةِ
 وَخُوفِ الْعَدُوِّ **فصل** لِاصْلَاةٍ فِي الْإِسْتِسْقَاةِ
 لَكِنَّ الدُّعَاءَ وَالِاسْتِغْفَارَ وَإِنْ صَلَّوْا فَرَادَى فَخَيْرٌ
 وَيُخْرِجُونَ ثَلَاثَةَ إِمَامٍ وَلَا يَخْرُجُ مَعَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ
بَابُ الشَّهْرِ

وَيُسْجَدُ لَهُ بَعْدَ السَّلَامِ سَجْدَةٌ ثُمَّ يَلْتَمِسُ الدُّعَاءَ وَيُسَلِّمُ
 وَحُبٌّ إِذَا دَنَى صَلَاةً فَعَلًا مِنْ جَنْبِهَا أَوْ جَهَرَ لِإِمَامٍ
 فَمَا يَخَافُ بِهِ ^ف أَوْ عَكْسَ وَلَا يُلْزَمُ لِيَتْرِكَ ذِكْرَ الْإِقْلَامِ
 وَالشَّهَادَتَيْنِ وَالْعَنُوتَ وَكَبِيرَ الْعِيدَيْنِ وَإِنْ قَرَأَ
 فِي الْقُعُودِ أَوْ الرُّكُوعِ سَجْدَةً لِلشَّهْرِ وَإِنْ شَهِدَ فِي الْقِيَامِ
 أَوْ الرُّكُوعِ لَا يُسْجَدُ وَمَنْ سَهِى مَرَّةً لَعَنَهُ سَجْدَتَانِ
 وَإِذَا سَهِىَ الْإِمَامُ فَسَجْدَ سَجْدَتَا الْمَأْمُومِ وَالْأَفْلَاوَانِ سَهِىً

٢٤

٢٥

الماتم لا يسجد والمسبوق يسجد مع الإمام ثم
 يقضي ومن ستهى عن العدة الأولى ثم تذكر وهو الـ
 العود أقرب عاد وإن كان في القيام أقرب لو بعد
 ويسجد للسهو وإن ستهى عن الأجرة فقام عاد ما لم
 يسجد فإن سجد ضم إليها سادسة وصارت ثمانية
 وإن قعد مقدار الشهد ثم قام عاد وسلم وإن سجد
 في الخامسة ثم فرضه فيضم إليها ركعة سادسة
 والركعتان نافله ويسجد للسهو ومن شك فلم يدبر
 كركعتي وهو أول ما عرض له استقبال فإن كان لعرض
 له الشك كثيرا بنى على غالب ظنه فإن لم يكن له ظن
 بنى على الأقل **باب سجود التلاوة**
 وهو واجب على التالين والسامعين في الأعراف والوعيد
 والنخل وبنى إسرائيل وبريم والأولاد في الحج والفرقان

والله

والنمل وآلم نزل وصرف وحم السجدة والخم
 والإنشقاق والعاق وشرائطها كشرائط الصلاة
 وتقضى فإن تلاها الإمام سجدتها والمأموم وإن
 تلاها المأموم لم يسجد لها فإن سمعها من ليس في
 الصلاة سجدها وإن سمعها المصلي من ليس في الصلاة
 سجدتها بعد الصلاة ومن تلاها في الصلاة فلا
 يسجد لها فيها سقطت ومن كدر أية سجدة في
 مكان يكفيه سجدة وإذا اراد السجدة كبر وسجد ثم
 كبر ورفع رأسه **باب صلاة المريض**
 إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يرفع ويسجد
 أو مؤميا إن عجز عنهما فإن رفع إلى رأسه شيئا يسجد
 عليه إن خفض رأسه جاز والأفلا وإن عجز عن القعود
 أو لم يستلقي أو على جنبه وإن عجز عن الركوع والسجود

وقد رُوي على القيام أو متى قاعداً فإن عجز عن القيام ^{رُف}
آخر الصلاة ولا يؤمى بعينيه ولا بقلبه ولا بخفيه ^{رُف}
ولو صلى بعض صلاته قائماً ثم عجز فهو كالعجز قبل الشروع
ولو شرع قائماً ثم قد رُف على القيام بنى ولو
شرع مؤمياً ثم قد رُف على الركوع والسجود استقبل ^{رُف}
ومن أغشى عليه أو جن خمس صلوات تضاها ولا يقضى
أكثر من ذلك. ومن خاف زيادة مرضه بقيامه صلى

قاعداً **باب صلاة المسافر**
وفرضه في كل رباعية ركعتان وبصر مسافراً
إذا فارق بيوت المصير قاصداً مسيرة ثلاثة أيام ^{رُف}
ولبائها بسير الأبل ويعتبر في الجبل ما يليق به وفي البحر
اعتدال الرياح ولا يزال على حكم السفر حتى يدخل
مصر أو ينوي إقامة خمسة عشر يوماً في مصر أو

قرية

قرية ^{رُف} وإن نوى قتل من ذلك فهو مسافر وإن طأ
مقامه ^{رُف} ومن لزمه طاعة غيره كالعسكر والعبد
يصير مسافراً بسفره مقيماً بما قامته ^{رُف} والمسافر
يصير مقيماً بالنية إلا العسكر إذا دخل دار الحرب
أو حاصر موضعاً ونية الإقامة من أهل الأمانة
صححة وإذا نوى أن يقيم بموضعين لا يصح إلا أن
يبيت بأحدهما والمعتبر في غير الفرض قصرًا
وأثماً ما أخر الوقت ولا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم
خارج الوقت فإن اقتدى به في الوقت أتم الصلاة ^{رُف}
فإن أتمه سلم على ركعتين وإن أتم المقيم والعاصي ^{رُف}

والمطيع في الرخص سواء **باب الجمعة**
ولا تجب إلا على الأحرار الأصحاء المقيمين بالأمصار ^{رُف}
ولا نقام إلا في المصير أو مصلاة ^{رُف} وهو ما لو اجتمع أهله

في أكبر مساجد لم يسمعهم ولا بد من السلطان
 أو نائبه وقتها وقت الظهر ولا يجوز إلا بالخطبة
 خطب الإمام قبل الصلاة خطبتين يفضل بينهما بقعة
 وإن اقتصر على ذكر الله تعالى جاز والأولى أن
 تخطب قائما طاهرا ولا بد من الجماعة وأقلهم ثلثة
 والإمام ومن لا تجب عليه الجمعة إذا أصلاها جزاءه
 عن الظهر وإن أم فمما جاز ومن صلى الظهر يوم الجمعة بطلت
 بغير عذر جاز ويكره فإن شاء أن يصلي الجمعة بطلت
 ظهره بالسعي ويكره لأصحاب الأعذار أن يصلوا الظهر
 يوم الجمعة في المصير وإذا خرج الإمام يوم الجمعة
 استقبله الناس واستمعوا وانصتوا وإذا أذن الأذان
 الأول توجهوا إلى الجمعة وإذا صعد الإمام المنبر
 جلس وأذن المؤذنون يرفعون الأذان الثاني فإذا

ثم

آثم الخطبة أقاموا

باب صلاة العيدين

وتجب على من تجب الجمعة وشرايطها كشرائطها
 إلا الخطبة ويستحب يوم الفطر للناس أن
 يغتسل ويستاك ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه
 ويخرج صدقة الفطر ويأكل شيئا ثم يتوجه إلى
 المصلى ووقت الصلاة من ارتفاع الشمس إلى
 زوالها ويصلي الإمام بالناس ركعتين يكبر تكبيرة
 الأحرار وثلثا بعد هاتم يقرأ فاتحة الكتاب
 وسورة ثم يكبر ويركع ويبدأ في الثانية بالهزة
 ثم يكبر ثلثا وأخرى للركوع ويرفع يديه في الركعة
 ويخطب بعد الصلاة خطبتين يعلم الناس منهما
 صدقة الفطر وإن لم يخطب أساء وجاز الصلاة

فان شهد برؤيته اهل ليل بعد الزوال صلواتها
من الغد ولا يصلونها بعد ويستحب يوم الاضحية
ما يستحب يوم الفطر الا انه يؤخر الاكل بعد الصلاه
ويكبر في طريق المصلي جهرا ويصلها كصلاه الفطر
ثم خطب ويعلم الناس الاطحية وتكبر الشريعت
فان لم يصلوها اول يوم صلواتها من الغد وبعد
والعذر وعنده سواه . ويكبر الشريعت الله اكبر
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
ولله الحمد واجب عقيب الصلوات المفروضة
في جماعات الرجال المقيمين بالامصار عقيب صلاه
الفجر يوم عرفة الى عقيب صلاه العصر اول ايام
التحريم **باب صلاة الخوف**
وهي ان يجعل الامام الناس طائفة امام العادو

وطائف

وطائفة يصلون لله ركعة ان كان مسافرا او ركعتين
ان كان مقيما وتمضي الى وجه العدو وبحيث تلك
الطائفة فيصلون بهم باقي الصلاه ويسلم وحده
ويذ هبون الى وجه العدو وتأتي الاولى فيتمون
صلاتهم بغير قراءة ويسلمون ويذ هبون وتأتي
الآخرى فيتمون صلاتهم بغير قراءة ويسلمون وفي
المغرب يصلون بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة
ومن قاتل او تركت فسدت صلاته واذا اشتد
الخوف صلوا ركبا نسا وحدا انا يؤمنون الى جهة
قدروا ولا يجوز الصلاه ماشيا وخوف السبع
كالعدو والله اعلم **باب الصلاة**
في الكعبة يجوز فرض الصلوة
ونفلها في الكعبة وفوقها فان قام الامام في



الكعبة وتحتلّق المقدون حولها جاز وإن كانوا
معه جاز الأمن جعل ظهره إلى وجه الإمام وإذا
صلى الإمام في المسجد الحرام تحلق الناس حول الكعبة
وصلّوا بصلاته ومن كان منهم أقرب إلى الكعبة منه
جازت صلاته إن لم يكن في جانيبه م

باب الجنائز

ومن احتضر وجهه إلى القبلة على شقه الأيمن ولقن
الشهادة فإذا مات شدّ وأحييه وغمضوا عينييه
ويستحب تعجيل دفنه وتجيب غسله وجوب كفاية
وجرد للغسل ويوضع على تحت حجر ورا وتستر
عورته ويؤخذ للصلاة إلا المضمضة والاستنشاق
ويغلى الماء بالسدر أو بالحوض إن وجد ويغسل
رأسه ولحيته بالخطمي من غير تبرج ولا يؤخذ شيء

من شعره وظفره ولا يجتن ويضجع على شقه الأيسر
فيغسل كذلك ثم يجلسه ويمسح بطنه فان خرج منه
شيء غسله ولا يعيد غسله ثم ينشغه بخدقة
ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور على
مساجه ثم يكفنه في ثلثة أثواب بيض بحبرة
قميص وإزار ولفافة وهذا كفن السنة يقمض
أولاً وهو من المنكب إلى القدم وتوضع على الارض
وهو من القرن إلى القدم ويعطف عليه من قبل
اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللفافة كذلك
وهي من القرن إلى القدم فان اقتصر أو على إزار
ولفافة جاز ولا يقتصر على واحد إلا عند
الضرورة ويعقد الكفن من خاف ابتشاده ولا
يكفن إلا فيما يجوز لبسه له وكفن المرأة كذلك

في غسل الجنين
في غسل الجنين
في غسل الجنين
في غسل الجنين
في غسل الجنين

وَنَزَادُ جَمَارًا وَخَرَقَةً رَّبَطَ فَوْقَ ثَدْيَيْهَا فَإِنْ
اِقْتَصَرُوا عَلَى ثَوْبَيْنِ وَخِمَارٍ جَازٍ وَجَعَلَ شَعْرُهَا
صَغِيرَةً عَلَى صَدْرِهَا فَوْقَ الْقَمِيصِ تَحْتَ اللَّفَافَةِ

الصلوة عليه فرض كفاية وأولى الناس بالإمامة
فيها السلطان ثم القاضي ثم الإمام الحنفي ثم الأولياء
الأقرب فالأقرب إلا الأب فإنه يقدم على الابن
وللولي أن يصلي إن صلى غير السلطان والقاضي
فإن صلى الولي فليس بغيبه أن يصلي بعده وإن
دفن من غير صلاة صلى على قبره ما لم يغلب على الظن
تفسيخه ويقوم الإمام جدها الصدر للرجل
والمرأة ^ف والصلوة أربع تكبيرات لا يرفع يديه فيها
يحمد الله بعد الأولى ويصلي على نبيه بعد الثانية

وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِلْمَيِّتِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ الثَّالِثَةِ
وَلْيُسَلِّمْ بَعْدَ الرَّابِعَةِ وَيَقُولُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ اللَّهُمَّ
اجْعَلْهُ فَرْطَانًا وَدُخْرًا شافعًا مشفعًا وَلَا فِرَاقًا فِيهَا
وَلَا تَشْهَدْ وَمِنْ اسْتِهْلَاقِ وَهُوَ أَنْ يُسَبِّحَ لَهُ صَوْتٌ سَمِعَ
وَعَسَلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَالْأَذْرَجُ فِي خَرَقَةٍ وَلَمْ يَصَلِّ
عَلَيْهِ وَإِذَا حَمَلُوهُ عَلَى سَرِيرِهِ أَخَذُوا بِقَوَائِمِهِ
الرَّابِعَ وَاسْتَرْعَوْا بِهِ دُونَ الْحَبِّ فَإِذَا وَصَلُوا
قَبْرَهُ كَرِهَ لَهْمُ أَنْ يَقْعُدُوا قَبْلَ أَنْ تَوْضَعَ عَلَى الْأَرْضِ
وَالْمَشْيُ خَلْفَ الْجَنَائِزِ أَوَّلَى وَحُفْرَةُ الْقَبْرِ وَبِحَسْبِ
وَيْدِ خَلِّ الْمَيِّتِ مِنْ حُفْرَةِ الْقَبْرِ وَيَقُولُ — وَضَعَهُ
بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ
وَيَسْجُدُ قَبْرَ الْمَرَأَةِ وَيَسْتَوِي اللَّذِينَ عَلَى التَّحْدِثِ ثُمَّ يَهْدِي
النَّزَابُ عَلَيْهِ وَيُسَمِّي الْقَبْرَ وَيَكْرَهُ بِنَاوَهُ بِالْجَيْشِ

في الصبي

وَالْأَجْرُ وَالْخَشَبُ وَأَنْ يَذْقَنَ أَشَارَةً فِي قَبْرِ وَاحِدٍ إِلَّا
لِضُرُورَةٍ. وَبُكَرُهُ وَطَيُّ الْقَبْرِ وَالْجُلُوسُ وَالنُّومُ عَلَيْهِ
وَالصَّلَاةُ عِنْدَهُ. وَإِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ قَرِيبٌ كَافِرٌ
غَسَّاهُ غَسْلَ الثَّوْبِ النَجِسِ وَيَلْفُغُهُ فِي ثَوْبٍ وَيَلْفِيهِ
حُفْرَةٌ وَإِلَّا دُفِعَ إِلَى أَهْلِ دِينِهِ.

بَابُ الشَّهِيدِ

وَهُوَ مَنْ قُتِلَ الْمُشْرِكُونَ أَوْ وَجِدَ فِي الْمَعْرَكَةِ جُرْحًا
أَوْ قُتِلَ السُّلْمُونَ ظُلْمًا وَلَمْ يَجِبْ مِنْهُ مَالٌ فَاتَهُ لَا
يُغْتَسَلُ أَنْ كَانَ بَالِغًا عَامًا قَلَّ طَاهِرًا وَيُصَلَّى عَلَيْهِ
وَيُكْفَنُ فِي ثِيَابِهِ وَيَنْقَرُ وَيُرَادُ مَرَامَةٌ لِكَفْرِ السَّنَةِ
وَيَنْزَعُ عَنْهُ الضَّرُوءُ وَالْحَشْوُ وَالْخُفُّ وَالسَّلَاحُ فَإِنْ أَكَلَ
أَوْ شَرِبَ أَوْ تَدَاوَى أَوْ أَوْصَى بِأُمُورِ الدُّنْيَا أَوْ بَاعَ أَوْ
جَلَّ مِنَ الْمَعْرَكَةِ حَيًّا أَوْ عَاشَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ غَسَّاهُ

وَالْمُشْرِكُ

وَالْمُعْتُولُ حَدًّا أَوْ قَصَاصًا يُغْتَسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ م
وَالْبُعَاةُ وَقَطَاعُ الطَّرِيقِ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ وَلِلَّهِ عِلْمُ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

وَلَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ إِذَا مَلَكَ نَفْسًا
خَالِيًا عَنِ الدِّينِ فَأَصْلًا عَنِ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ مِلْكَاتًا
فِي طَرَفِ الْحَوْلِ. وَلَا جُوزَ إِذَا وَهَّهَا إِلَّا بِنَيْتَةٍ مُقَارَ
لِعَزْلِ الْوَاجِبِ أَوْ لِلْإِدَارَةِ. وَمَنْ تَصَدَّقَ بِجَمْعٍ مَالِهِ
سَقَطَتْ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا وَلَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ الْفَيْمِ
وَيَجِبُ فِي الْمُسْتَفَادِ الْمَحَابِنِ وَزَكَاةُ مَعَ الْأَصْلِ
وَيَجِبُ فِي النِّصَابِ دُونَ الْمَسْفُوحِ وَتَسْقُطُ لِهَلَاكِ
النِّصَابِ بَعْدَ الْحَوْلِ وَإِنْ هَلَكَ بَعْضُهُ سَقَطَتْ
حَصَّتُهُ وَجُوزَ قَهْرًا دَفْعُ الْقِيَمَةِ وَيَأْخُذُ الْمَصْدِقُ
وَسَطَ الْمَالِ وَمَنْ مَلَكَ نَفْسًا فَتَجَلَّ الزَّكَاةُ قَبْلَ الْحَوْلِ

لِسَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ لِنَصْبٍ جازم

باب زكاة السنو

السَّامَةِ الَّتِي يَكْفِي بِالرَّغْيِ أَكْثَرَ الْحَوْلِ
وَالْإِبِلُ تَتَنَاوَلُ الْبُحْتُ وَالْعَرَابُ وَالْبَقَرُ تَنَاوَلُ
الْجَوَامِيسَ أَيْضًا وَالْغَنَمُ الضَّائِرُ وَالْمَعَزَمُ **فصل**
لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ زَكَاةٌ وَفِي الْخَمْسِ شَاةٌ
وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ وَفِي خَمْسٍ عَشْرٍ ثَلَاثُ شِيَاءٍ وَفِي
عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاءٍ وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنَاتُ كَحَاضٍ
وَهِيَ الَّتِي طَعْنَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ
بَنَاتُ لَبُونٍ وَهِيَ الَّتِي طَعْنَتْ فِي الثَّالِثَةِ وَفِي سِتٍّ
وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ وَهِيَ الَّتِي طَعْنَتْ فِي الرَّابِعَةِ وَفِي
أَحَدَى وَثَمَانِينَ جَذَعَةٌ وَهِيَ الَّتِي طَعْنَتْ فِي الْخَامِسَةِ
وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ نَسَالُ لَبُونٍ وَفِي أَحَدَى وَتِسْعِينَ

حِقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ثُمَّ فِي الْخَمْسِ شَاةٌ كَالْأُولَى
إِلَى مِائَةٍ وَخَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ وَبَنَاتُ
كَحَاضٍ إِلَى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ فَفِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ ثُمَّ
فِي الْخَمْسِ شَاةٌ كَالْأُولَى إِلَى مِائَةٍ وَخَمْسٍ وَسَبْعِينَ
فَفِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَبَنَاتُ كَحَاضٍ وَفِي مِائَةٍ وَسِتٍّ
وَتَمَانِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَبَنَاتُ لَبُونٍ وَفِي مِائَةٍ وَسِتٍّ
وَتِسْعِينَ أَرْبَعُ حِقَاقٍ إِلَى مَا يَنْتَهِي ثُمَّ تَسْتَأْنِفُ إِذَا كَمَّا
اسْتَوْنَعْتَ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ **فصل**

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ شَيْءٌ وَفِي ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ
أَوْ تَبِيعَةٌ وَهِيَ الَّتِي طَعْنَتْ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي الْأَرْبَعِينَ
مُسْنَةٌ وَهِيَ الَّتِي طَعْنَتْ فِي الثَّالِثَةِ وَمَا زَادَ يَحْسَبُ بِهِ
إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا تَبِيعَانِ وَفِي سَبْعِينَ مُسْنَةٌ وَتَبِيعٌ وَ
تَمَانِينَ مُسْنَتَانِ وَعَلَى هَذَا نَقُولُ الْفَرَضُ فِي كُلِّ عَشْرَةٍ

من يتبع إلى سنة م فصل

ليس في أقل من أربعين شاة صدقة وفي أربعين
شاة إلى مائة واحدة وعشرون ففيها شاة إلى مائة
واحدة ففيها ثلث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع
شياه ثم في كل مائة شاة وادنى ما يتعلق به الزكاة
وتؤخذ في الصدقة البتة وهو ما تمت له سنة

فصل

من كان له خيل سائمة ذكور وإناث فأز شاة أعطى عن كل
فرس ديناراً وإن شاة قومها وأعطي من كل مائة درهم
خمسة دراهم ولا زكاة في البغال والحمير ولا في
العوامل والمعلوفه ولا في الفضلاني والحملاين
والعجائيل إلا أن يكون معها كبار ولا في السائمة المشتركة
إلا أن يبلغ نصيب كل شريك فصائباً ومن وجب عليه

من فلم يوجد عنده أخذ منه أعلا منه ورد
الفضل أو أدنى منه وأخذ الفضل م

باب زكاة الذهب والفضة

وتجبت في مضر وبهما وتبرها وأبنتهما وحليتهما نوى
التجارة أو لم ينويا إذا كان فصائباً ونضم أحدهما
إلى الآخر بالقيمة ونصاب الذهب عشرين مثقالاً
وفيه نصف مثقال ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان
ونصاب الفضة مائة درهم وفيها خمسة دراهم ثم
في كل أربعين درهماً درهم ويعتبر فيهما العنقية
فإن كانت للغير فهي عروض وإن كانت للفضة فهي فضة
وكذلك الذهب والمعتبر في الدراهم كل عشرين درهماً
سبعة مثاقيل ولا زكاة في العروض إلا أن تكون
للتجارة وتبلغ قيمتها فصائباً من أحدهما وتضم

الآن الواجب ربع العشر فيهما
وكل مثقال عشرين مثقالاً

قمتها إليهما **باب** زكاة الزروع والثمار

مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ أَوْ سَقَى سَيْحًا فِيهِ الْعُشْرُ قَلَّ
أَوْ كَثُرَ إِلَّا الْفَقِيرَ الْفَارِسِيَّ وَالْحَطْبَ وَالْحَبَشِيَّ
وَمَا سَقَى بِالذُّلُوبِ وَالذَّالِيَةِ فَيُصْفُ الْعُشْرُ وَلَا
شَيْءٌ فِي الثِّبَنِ وَالسَّعْفِ وَلَا يَحْتَسِبُ مَوْنَتُهُ وَالْخَرْجُ
عَلَيْهِ . وَفِي الْعَسِيلِ الْعُشْرُ قَلَّ أَوْ كَثُرَ إِذَا أَخَذَ مِنْ
أَرْضِ الْعُشْرِ . وَالْأَرْضُ الْعُشْرِيَّةُ إِذَا اشْتَرَاهَا ذِي
صَارَتْ خَرَجِيَّةً . وَالْخَرَجِيَّةُ لَا تُصِيرُ عُشْرِيَّةً أَصْلًا
وَلَا شَيْءٌ فَمَا يَسْتَخْرِجُ مِنَ الْبَحْرِ وَلَا مَا يُوْجَدُ فِي الْجِبَالِ

باب العكاشية

وَهُوَ مَنْ نَصَبَهُ الْإِمَامُ لِيَأْخُذَ الصَّدَقَاتِ مِنَ الثَّجَارِ
مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعَ الْعُشْرِ وَمِنَ الذِّي فَضْفُ الْعُشْرِ

الطريق

وَمِنَ الْحَرْبِيِّ الْعُشْرُ **ف** مِنْ أَنْكَرَ تَمَامِ الْحَوْلِ أَوْ
الْفَرَاغِ مِنَ الدِّينِ أَوْ قَالَ أَدْبَتْ إِلَى عَاشِرِ آخِرِ أَوْ
إِلَى الْفَقْرَاءِ فِي الْمَصِيرِ وَحَلَفَ صَدَقَ **س** وَكَذَلِكَ
فِي السَّوَابِ إِلَّا أَنْ دَفَعَهُ إِلَى الْفَقْرَاءِ وَالْمُسْلِمِ وَالَّذِي
سَوَاءٌ وَالْحَرْبِيُّ لَا يَصَدَّقُ إِلَّا فِي نَهَابِ الْأَوْلَادِ
وَتَعُشْرُ قِمَتِهِ الْحِمْدُ **ف** دُونَ الْحَنْبَرِيِّ **س**

باب المعادن

مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا وَجَدَ مَعْدِنَ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ **س**
رِصَاصٍ أَوْ نَحَاسٍ فِي أَرْضٍ عُشْرًا أَوْ خَرَجَ فُخْصَةً **ف**
فِيءٌ وَالْبَاقِي لَهُ وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارِهِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ **س**
وَفِي أَرْضِهِ رِوَايَتَانِ وَإِنْ وَجَدَ حَرِيًّا فِي دَارِ
الْإِسْلَامِ فَهُوَ فِيءٌ وَمَنْ وَجَدَ كَنْزًا فِيهِ عِلَاقَةُ
الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ لِقِطَّةٍ وَالْأَحْمَشَةُ فِيءٌ وَالْبَاقِي لَهُ إِنْ

لَمْ يَكُنْ لِلْأَرْضِ مَالٌ فَإِنْ كَانَ فَالْبَنَاءُ فِي لَاقِصَا
مَالٍ يَعْرِفُ طَهَا. **باب**

مصادر الزَّوَّة

وَهُمُ الْفَقِيرُ. وَهُوَ الَّذِي لَهُ ادْنَى شَيْءٍ وَالْمُسْكِنُ
الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ. وَالْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ يُعْطَى
بِقَدْرِ عَمَلِهِ. وَمَنْ قَطَعَ الْغَزَاةَ وَالْحَبَّاجَ. وَالْمُكَاتِبُ
يَعَانُ فِي فِكْرِ رَقَبَتِهِ وَالْمَذْيُونُ الْفَقِيرُ وَالْمَنْقُطِعُ
عَنْ مَالِهِ. وَلِلْمَالِكِ أَنْ يُعْطَى جَمِيعُهُمْ وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ
عَلَى أَحَدِهِمْ وَلَا يَدْفَعُهَا إِلَى ذِيٍّ وَلَا غَنَى وَلَا وَلَدٍ
غَنَى صَغِيرٍ وَلَا مَمْلُوكٍ وَلَا إِلَى مَنْ مِنْهُمَا قَرَابَةٌ
وَلَدٍ أَعْلَى أَوْ أَسْفَلَ أَوْ زَوْجَتِهِ وَلَا إِلَى مُكَاتِبَةٍ
وَلَا إِلَى هَاشِمِيٍّ وَإِنْ أُعْطِيَ فَقَرًا وَاحِدًا فَصَابًا أَوْ
أَكْثَرَ جَارٍ وَيُكْرَهُ وَبُجُورُهَا إِلَى مَنْ يَمْلِكُ دُونَ

النَّصَابِ

النَّصَابِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا مَكْتَسِبًا وَلَوْ دَفَعَهَا إِلَى
مَرْطَنَةٍ فَقَرًا فَكَانَ غَنِيًّا أَوْ هَاشِمِيًّا أَوْ دَفَعَهَا فِي
ظِلْمَةٍ فَظَهَرَ أَبُوهُ أَوْ ابْنُهُ أَجْزَاهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدَهُ
أَوْ مُكَاتِبَهُ لَمْ يَجْزِهِ وَيُكْرَهُ نَقْلُهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ
إِلَّا إِلَى قَرَابَتِهِ أَوْ مَنْ هُوَ أَحْوَجُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ

باب صدقة الفطر

وَاجِبَةٌ عَلَى الْحَرِّ الْمُسْلِمِ الْمَالِكِ لِقَدَارِ النَّصَابِ
فَاضِلًا عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ عَنْ نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ
الصَّغَارِ وَعَبِيدِهِ لِلخِدْمَةِ وَمَدَبَرِهِ وَأُمِّ وَلَدِهِ
وَإِنْ كَانُوا كَفَنَاءًا لَا غَيْرَ وَهِيَ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ
أَوْ دَقِيقَةٍ أَوْ صَاعٍ شَعِيرًا أَوْ دَقِيقَةٍ أَوْ تَمْرًا وَزَيْبٍ
أَوْ قَمَّةٍ ذَلِكَ. وَالصَّاعُ ثَمَانِينَ أَوْ طَالٍ بِالْعِرَاقِ
وَبِحَبْطِ بَطْلُوْعِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْفِطْرِ وَإِنْ قَدَّمَهَا جَانَ

وإن أخرها فعليه إخراجها وإن كان للصغير
مال أخرح منه والمجنون كالصبي

كتاب الصوم

صوم رمضان فريضة على كل مسلم عاقل بالغ
أداء وقضاء. وصوم النذور والكفارات
واجب وما سواه نفل وصوم العيدين وإيام
المشريق حرام وصوم رمضان والنذر المعين
يجوز بنية من الليل إلى نصف النهار ^فمطلق
النية ونية النفل والنفل يجوز بنية من النهار
وجوز رمضان بنية واجب آخر وباقى الصوم
لا يجوز إلا بنية معينة من الليل والمرضى والمسنين
في رمضان إن نوى واجبا أخر وقع عنه والآتي
عن رمضان. ووقت الصوم من طلوع الفجر الثاني

المعذر

٢٥
إلى غروب الشمس وهو الإمساك عن الأكل والشرب
والجماع مع النية بشرط الطهارة عن الحيض والنفاس
والنية أن تعلم بيقينه أنه يصوم وتجب أن
يلتزم الناس الهلال في التاسع والعشرون من
شعبان وقت الغروب فإن راوه صاموا وإن غم
عليهم أكلوا ثلثين يوما وإن كان بالسماء
غيم أو غبار قبل شهادة الواحد العدل
والعبد والمرأة في ذلك سواء فاذا ردت الفاضل
شهادته صام فإن فطر قضى ولا كفارة عليه
ولا يفطر إلا مع الناس وإن لم تكن بالسماعة لم
تقبل إلا شهادة جمع يقع العلم بخبرهم وفي رواية
أشهر فاذا ثبت في بلد لزم جميع الناس وقيل
يخلف بخلاف المطالع ولا يصام يوم الشك

الآنطوعاً ويَلْتَمِسُ هَلَالَ شَوَالٍ فِي التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ
 مِنْ رَمَضَانَ فَمَنْ رَأَاهُ وَحْدَهُ لَا يَفْطُرُ وَإِنْ كَانَ بِالسَّيِّئَةِ
 عِلَّةٌ قَبْلَ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 فِي السَّمَاءِ عِلَّةٌ فَجَمْعُ كَثِيرٍ وَذَوُ الْحِجَّةِ كَشَوَالٍ
فصل وَمَنْ جَامَعَ أَوْ جُمِعَ
 فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ عَامِدًا أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ غَدَاةً
 أَوْ دَوَاءً وَهُوَ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ
 وَالْكَفَّارَةُ مِثْلُ الْمَظَاهِيرِ وَإِنْ جَامَعَ فَمَا دُونَ
 السَّبِيلَيْنِ أَوْ بَهِيمَةً أَوْ قَبْلَ أَوْ لَمْ يَكُنْ فَاتَرَكَ أَوْ
 احْتَقَنَ أَوْ اسْتَعْظَا أَوْ أَفْطَرَ فِي أَذْيَنِهِ أَوْ دَاوَى جَانِبَهُ
 أَوْ أَمَةً فَوَصَلَ أَوْ ابْتَلَعَ الْحَدِيدَ أَوْ اسْتَقَامَلَ فِيهِ
 أَوْ تَحَرَّيْطَنَّهُ لَيْلًا وَالنَّجْرَ طَالِعَ أَوْ أَفْطَرَ بَطْنَهُ لَيْلًا
 وَالشَّمْسُ طَالَعَهُ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ لِأَغْيَرٍ وَإِنْ أَكَلَ

أَوْ شَرِبَ

٤٨

أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا أَوْ نَامَ فَأَحْتَلَمَ أَوْ نَظَرَ
 إِلَى امْرَأَةٍ فَأَتَرَكَ أَوْ أَذْهَنَ أَوْ أَكْثَلَ أَوْ اغْتَابَ أَوْ
 غَلِبَهُ الْقَتِيُّ أَوْ أَفْطَرَ فِي أَجْلِيلِهِ أَوْ دَخَلَ حَلَقَهُ ذِيَابُ
 أَوْ غِبَارًا أَوْ أَصْبَحَ جَنِبًا لَمْ يَفْطُرْ وَإِنْ ابْتَلَعَ طَعَامًا
 بَيْنَ أَشْنَانِهِ مِثْلَ الْحَبِصَةِ أَفْطَرَ وَإِلَّا فَلَا وَيَكْرَهُ
 لِلْمَصَائِمِ مَضْغُ الْعِلَاقِ وَالذُّوقِ وَالْقُبْلَةِ أَنْ لَمْ
 يَأْمَنْ عَلَى نَفْسِهِ **فصل**

وَمَنْ خَافَ الْمَرَضَ أَوْ زِيَادَتَهُ أَفْطَرَ وَالْمَسَاوِصُومَةَ
 أَفْضَلُ وَإِنْ أَفْطَرَ جَازَ فَإِنْ مَاتَ عَلَى حَاطِهَا لَا شَيْءَ
 عَلَيْهِمَا وَإِنْ صَحَّ وَاقَامَ لِرَنَّهُمَا لِرَنَّهُمَا الْقَضَاءُ
 بِقَدْرِهِ وَتَوْصِيَانِ بِالْإِطْعَامِ عَنْهُمَا لِكُلِّ يَوْمٍ
 مَسْكِينًا كَالْفِطْرَةِ وَالْحَامِلُ وَالْمَرْضِيْعُ إِنْ خَافَا
 عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَوْ أَنْفُسَهُمَا أَفْطَرَا وَقَضَتَا لِأَغْيَرٍ

٤٩

والشيخ الذي لا يقتد على الصوم يفطر ويطعم
ومن حُرَّ الشهر كله فلا قضاء عليه فان افات
بعضه قضى ما فاتته وان اعجز عليه رمضان كله
قضاه. ويلزم صوم النفل بالشروع اذا آت
وقضاء. واذا طهرت الحائض او قدِم المسافر
او بلغ الصبي او اسلم الكافر في بعض النهار
امسك بعبئته وقضاء رمضان ان شاء شايع
وان شاء فروع فان جاء رمضان آخر صامه ثم
قضى الاول لا غير ومن نذر صوم العيد وايام
التشريق لزمه ويفطر ويقضي ولو صامها اجراه

باب الاعتكاف

وهو سنة مؤكدة ولا يجوز اقل من يوم وهو
اللبث في مسجد جماعة مع الصوم والنية والمرأة

سكن

تعتكف في بيتها ولا يخرج الا لحاجة الانسان
الحاجة فان خرج بغير عذر فسدت ويكره له الصمت
ولا يتكلم الا بخير ومحرم عليه الوطئ ودوايه
فان جامع ليلاً او نهاراً عامداً او ناسياً بطل
ومن اوجبت على نفسه اعتكاف ايام لزمه بلياها
متتابعة وان نوى الايام خاصة صدق ويلزم
بالشروع **كتاب الحج**
وهو فريضة العمر على كل مسلم حر عاقل بالغ
صحيح قادر على الزاد والراحلة ونفقته ذهابه
وايابه فاضلا عن حوائجه الاصلية ونفقة
عياله الى حين عودته ويكون الطريق آمناً ولا
تحج المرأة الا بزوج او تحريم اذا كان سفراً ونفقة
المحرم عليها وتحج معه حجة الاسلام بغير ذنوبها

وَقَتُهُ شَوَاكٌ وَذُو الْقَعْدِ وَعِشْرُ ذِي الْحِجَّةِ
 وَيُكْرَهُ تَقْدِيرُ الْأَحْرَامِ عَلَيْهَا وَجُوزُ الْمَوَاقِيتِ
 لِلْعَرَاقِيينَ ذَاتِ عُرْفٍ وَلِلشَّامِيِّينَ الْحِجَّةُ
 وَلِلْمَدِينِيِّينَ ذُو الْحِلْفَةِ وَلِلنَّجْدِيِّينَ قَرْنُ اللَّيْمَيْنِ
 يَلْتَمَسُ وَلَا جُوزَ لِلْأَفَاقِيِّ أَنْ يَجْتَازَهَا إِلَّا مُحْرَّمًا
 إِذَا ارَادَ دُخُولَ مَكَّةَ فَإِنْ جَاوَزَ بَعْدَ إِحْرَامٍ فَعَلَيْهِ
 شَاةٌ فَإِنْ أَحْرَمَ حِجَّةً أَوْ عِمْرَةً ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ مُلْتَبِّيًا
 أَوْ عَادَ فَاحْرَمَ مِنْهُ سَقَطَ الدَّمُ وَلَوْ عَادَ
 بَعْدَ مَا اسْتَلَمَ الْحَجْرَ وَشَرَعَ فِي الطَّوَافِ لَمْ
 يَسْقُطْ وَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَيْهَا فَهُوَ أَفْضَلُ
 وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمِيقَاتِ مِنْ بَقَاةِ الْحِلِّ وَمَنْ كَانَ
 بِمَكَّةَ فَوَقَّتَهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمِ وَفِي الْعِمْرَةِ الْحِلِّ وَإِذَا
 ارَادَ أَنْ يَحْرِمَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَقْلِمَ أَظْفَارَهُ وَيَقْصَّ

شاره

شَارِبَهُ وَيُحْلِقُ عَانَتَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُغْتَسِلُ وَهُوَ
 أَفْضَلُ وَلَا يَلْبِسُ إِذَا رَأَى وَرْدًا جَدِيدًا مِنْ ابْيَضَالٍ
 وَهُوَ أَفْضَلُ وَلَوْ لَبَسَ ثَوْبًا وَاحِدًا لِيَسْتَرْعُورَتَهُ
 جَازٍ وَيَتَطَيَّبُ أَنْ وَجَدَ وَيَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ وَيَقُولُ
 اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَلْيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي
 وَإِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ إِجْرَاهُ ثُمَّ يَقُولُ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ
 لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَبَّيْكَ إِنْ أَحْدَ وَالنِّعْمَةُ لَكَ
 وَالْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ فَإِذَا نَوَى وَلَتَّى فَقَدْ أَحْرَمَ
 فَلْيَتَّقِ الرِّفْتَ وَالْفُسُوقَ وَالْجِدَالَ وَلَا يَلْبَسَ
 قَمِيصًا وَلَا سَرَاوِيلًا وَلَا عِمَامَةً وَلَا قُلَنْسُومًا
 وَلَا قَبَاءً وَلَا خُفَيْنَ وَلَا يَحْلِقُ شَيْئًا مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ
 وَجَسَدِهِ وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَعْصُفًا وَخَوْهَ وَلَا يَغْطِي
 وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ وَلَا يَتَطَيَّبُ وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ

وَلَا لِحَيْتَهُ بِالْخِطْمِ وَلَا يَقْتُلُ صَيْدَ الْبَرِّ وَلَا
 يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَا الْقَمَلَ وَجُوزَ لَهُ
 قَتْلُ الْبَرَاغِيثِ وَالْبُقِّ وَالذِّبَابِ وَالْحَيْثَةِ وَالْعَقْرَ
 وَالْفَارَةَ وَالذَّنْبِ وَالْغُرَابِ وَالْجُدَاةِ وَسَائِرِ
 السَّبَاعِ إِذَا صَالَتْ عَلَيْهِ وَلَا يَكْسُرُ بَيْضَ الصَّيْدِ
 وَلَا يَقْطَعُ شَجَرَ الْحَرَمِ وَجُوزَ لَهُ صَيْدُ السَّمَاءِ وَذَبْحُ
 الْأَبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالذَّجَاجِ وَالْبَطِّ الْأَضْلَى
 وَجُوزَ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَدْخُلَ الْحَمَامَ وَيَسْتَظِلَّ بِالْمَحَلِّ
 وَالْفُسْطَاطِ وَيُشَدَّ فِي وَسْطِهِ الْأَهْمِيَاءُ وَيُقَاتِلَ
 عَدُوَّهُ وَيَكْثُرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِيبَ الصَّلَاةِ
 أَوْ لَقَى رُكَّاءَهُ وَكَلَّمَ أَعْلَى شَرَفًا أَوْ هَبَطَ وَادِيًا وَبِالْأَشْكَارِ
 ٥٣ **فصل** فاذا دخل مكة ابتداءً
 بالمسجد فاذا غاب عن الكعبة كبر وهلل وابتداءً

بالحجر

بِالْحَجَرِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ كَالصَّلَاةِ
 وَتَقَبَّلَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ مُسَلِّمًا أَوْ
 يُسْتَلِمَهُ أَوْ يُشِيرَ إِلَيْهِ ثُمَّ يَطُوفُ طَوَافَ الْقُدُومِ
 وَهُوَ سُنَّةٌ لِلْأَفَاقِيِّ فَيَبْدَأُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى جِهَةِ بَابِ
 الْكَعْبَةِ فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ وَرَاءَ الْخَطِيمِ
 بِرُمْلَةٍ فِي الثَّلَاثِ الْأُولَى ثُمَّ يَمْشِي عَلَى هَبْنِيَّتِهِ وَيُسْتَلِمُ
 الْحَجَرَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ وَيَخْتِمُ الطَّوَافَ بِالْإِسْتِغْلَامِ
 ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ
 حَيْثُ يَسْتَلِمُهُ ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَيُخْرِجُ إِلَى الصُّفْحَةِ
 فَيُصْعِدُ عَلَيْهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَ وَيَكْبُرُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ
 وَيَهْلِلُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَدْعُو
 بِحَاجَتِهِ ثُمَّ يَنْحَطُّ حَوْلَ الْمَرْوَةِ عَلَى هَبْنِيَّتِهِ فَإِذَا بَلَغَ
 الْمِيلَ الْأَخْضَرَ سَعَى حَتَّى يَجَاوِزَ الْمِيلَ الْأَخْرَ ثُمَّ يَمْشِي إِلَى

المروة فيفعل كالصفا وهكذا شوط يطوف
 سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ثم
 يقم بمكة حراما يطوف بالبيت ماشا ثم يخرج
 غداة الشروية الى منى فيبيت بها حتى يصلي الفجر
 يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت
 زالت الشمس توضأ او اغتسل فان صلى مع
 الامام صلى الظهر والعصر باذان واقامتين
 في وقت الظهور وان صلى وحده صلى كل واحدة
 في وقتها ثم يقف راكبا رافعا يديه بسطايحه
 الله تعالى ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله
 عليه وسلم ويسئل حوائجه وعرفات كلها
 موقف الا بطن عرنة ووقت الوقوف مزدوال
 الشمس الى طلوع الفجر الثاني من الغد فمن فاتته

الوقوف

الوقوف فيه فقد فاتته الحج فيطوف ويسعى ويحلل
 ويقضي الحج فاذا غربت الشمس فاض مع الامام الى
 المزدلفة وياخذ الجماد من الطريق سبعين حصا
 كالباقيلا ولا يصلي المغرب حتى ياتي المزدلفة
 فيصلها مع العشاء باذان واقامة وبيت بها ثم
 يصلي الفجر بغسل ثم يقف بالمسعى الحرام والمزد
 كلها موقف الا وادي محسر ثم يتوجه الى منى
 قبل طلوع الشمس فيبتدي بحرم العقبة بسبع
 حصية من بطن الوادي بكر مع كل حصاة ولا يقف
 عندها ويقطع الليلة مع اول حصاة ثم يدع
 ازسا ثم يلقو او يقصر وهو افضل وحله كل شيء
 الا النساء ثم يمشي الى مكة فيطوف طواف الزيارة
 من يومه او من غده او بعده فاذا اخرة عنها لزم

شاة ^ف وكذا ان اختر الحلق عنها وهو ركن ان تركه
 او اربعة اشواط منه بقي محرما حتى يطوفها
 وصفته ان يطوف بالبيت سبعة اشواط لا رمل
 فيها ولا سعي بعدها وان لم تكن طاف للقدوم رمل
 وسعي وحل له النساء فاذا كان اليوم الثاني من
 ايام النحر رمى الجمار الثلث بعد الزوال كل حجرة
 سبع حصيات يقف عند الاولى والثانية يرفع
 يديه ويدعو وكذا رمى في اليوم الثالث والرابع
 ان اقام وان نفر الى مكة سقط رمي اليوم الرابع
 وبيت ابالى الرمي بمسنى واذا نفر الى مكة ترك بالاسطح
 ولو ساعة ثم يدخل مكة ويقف لها فاذا اراد العود
 الى اهله طاف طواف الصدر لا رمل فيها ولا سعي
 بعده وهو واجب على الافاقى ^ف ثور ياتي زمزم

لسوق

يستسقى ويشرب ثم ياتي باب الكعبة ^{العبية} ويقبل
 وياتي الملتزم بين الباب والحجر ليصق بطنه بالبيت
 ويضع خده الايمن عليه ويتشبت باشتار الكعبة
 ويحمد في الدعاء ويبكي ويرجع القهقري حتى
 يخرج من المسجد واذا المر يدخل المحرم مكة وتوجه
 الى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف القدوم
 ومن اجتاز بعرفة نائما او مغمى عليه او لا يعلم بها
 اجزاه عن الوقوف والمرأة كالرجل الا انها
 تكشف وجهها دون راسها ولا ترفع صوتها بالتلبية
 ولا ترمل ولا تسعي وتقصّر ولا تحلق ويلبس المخطط
 ولا تستلم الحجر اذا كان رجال ولو حاضت عند الاحرام
 اغتسلت واحرمت كالرجل الا انها لا تطوف
 وان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة عادة

ولا شيء عليها لطواف القدوم **فصل**

العمرة سنة وهي الاحرام والطواف والسعي
وهي جائزة في جميع السنة ونكره يومى عرفة والنحر
وايام التشريق ويقطع التلبية في اول الطواف

باب التمتع

وهو افضل من الافراد **ف** وصفته ان يحرم بعمرته
اشهر الحج ويطوف ويسعى ويحلق او يقصر وتلك
حل شهر محرم بالحج يوم الترويه وقبله افضل بفعل
كالمفرد ويرمل ويسعى في طواف الزيارة وعليه
دم التمتع فان لم يجد صام ثلثه ايام آخرها يوم
عرفة وان صامها قبل ذلك وهو محرم جاز وسبعة
اذا فرغ من افعال الحج وان لم يصم الثلثة لم يجزه الا
الدم وان شاء ان يسوق الهدى وهو افضل اخر

اساق

وساق وفعل ما ذكرنا الا انه لا يتحلل من عمرته
ومحرم بالحج كما بينا فاذا اطلق يوم النحر حل
من الاحرامين وذبح دم التمتع وليس لاهل مكة
ومن كان داخل الميقات تمتع ولا قرآن واذا عاد
التمتع الى اهله بعد العمره ولو يكن ساق الهدى
بطل تمتعه وان ساق لم يبطل **ف**

باب القران

وهو افضل من التمتع **ف** وصفته ان يهل بالعمرة
والحج معاً من الميقات فيقول اللهم اني اريد الحج
والعمرة فيسترهما لي وتقبل امينى فاذا دخل مكة
طاف للعمرة وسعى ثم للشدويم فاذا رمى جمرة
العقبة يوم النحر ذبح دم القران فان لم يجد صام
كالتمتع واذا اراد ان يهل القارن مكة وتوجه الى عرفه

بطل قرائته وعليه قضاء العمرة ودم لرفضها

باب الجنايات

اذا طيبا المحرم عضو او لبس المخيط او غطي راسه
يومًا او حلق ربيع راسه او موضع الحاجب
او الابطين او احدهما او العانة او الرقبة او
قص اطراف رجليه او رجليه او واحد منها او
طاف للقدوم او للصدر جنبًا او للزيارة محدثًا
او افاض من عرفة قبل الإتمام او ترك من طواف
الزيارة ثلثة اشواط فمادونها او طاف الصلوة
او اربعة منه او السعي او الوقوف بالمزدلفة
او رمى الجمار كلها او يوم واحد او جمر العقبة
يوم النحر فعليه شاة وان طيب اقل من عضو او
غطي راسه او لبس اقل من يوم او غطي راسه

اوليس

او لبس اقل من يوم او حلق اقل من ربيع راسه
او قصر اقل من خمسة اطراف او خمسة متفرقة
او طاف للقدوم او للصدر محدثًا او ترك
ثلثة اشواط من طواف العترة او احدى الجمار
الثلث تصدق بنصف صاع بئر وان طاف
للزيارة جنبًا فعليه بدنة والاولى ان يعيده
ولا شئ عليه وان تطيب او لبس او حلق لعذر
ان شاذح وان شاذح تصدق بثلثة اصوع من طعام
على ستة مساكن وان شاذح ثلثة ايام ومن
جامع في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد
حجه وعليه شاة ومضى حجه ويقضيه ولا يفا
امراته في القضاء وان جامع بعد الوقوف بعرفة
فعليه بدنة ولا يفسد حجه وان جامع بعد الحلق

أَوْ قَبْلَ أَوْ لَمْ يَشْهَدْ فَعَلَيْهِ شَاءَ وَمِنْ جَمَاعٍ
 فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ فَسَدَتْ وَمَضَى
 فِيهَا وَيَقْضِيهَا وَعَلَيْهِ شَاءَ وَإِنْ جَامَعَ فِيهَا بَعْدَ رُجْعِ
 أَشْوَاطٍ لَمْ تَفْسُدْ وَعَلَيْهِ شَاءَ وَالْعَامِدُ وَالنَّاسِي
 سَوَاءٌ **فصل** وَإِذَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ
 صَيْدًا أَوْ ذَكَرَ عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِهِ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ وَالْمُسْتَدِي
 وَالْعَائِدُ وَالنَّاسِي وَالْعَامِدُ سَوَاءٌ وَالْجَزَاءُ أَنْ
 يَقْوَمَ الصَّيْدَ عَذْلًا لَنْ يَكُنَ مَكَانَ الصَّيْدِ أَوْ فِي أَقْرَبِ
 الْمَوَاضِعِ مِنْهُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِالْقِيَمَةِ هَدْيًا فَدَعَا
 وَإِنْ شَاءَ طَعَامًا فَصَدَّقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مُسْكِنٍ نَصْفَ
 صَاعٍ مِنْ بُرٍّ وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ نَصْفِ صَاعٍ يَوْمًا
 فَإِنْ فَضَلَ أَقْلُ مِنْ نَصْفِ صَاعٍ إِنْ شَاءَ قَصَدَ بِهِ
 وَإِنْ شَاءَ صَامَ يَوْمًا وَمَنْ جَرَحَ صَيْدًا أَوْ تَنَفَّسَهُ

أَوْ

٣٤
 أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ ضَمِنَ مَا نَقَصَهُ وَإِنْ تَنَفَّسَ
 رِيْشَ طَائِرٍ أَوْ قَطَعَ قَوَامَ صَيْدٍ أَوْ كَسَرَ بَيْضَهُ فَعَلَيْهِ
 قِيَمَتُهُ وَمَنْ قَتَلَ قَمَلَةً أَوْ جَرَادَةً قَصَدَ وَمَا شَاءَ
 وَإِنْ ذَنَحَ صَيْدًا فَهُوَ مَيْتَةٌ وَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مَا أَصْطَادَهُ
 حَلَالًا وَكُلُّ مَا عَلَى الْمَفْرَدِ فِيهِ دَمٌ عَلَى الْقَارِئِ دَمَانِ

بَابُ الْأَحْصَارِ

٥٨
 لِلْمُحْرِمِ إِذَا أَحْصَرَ بَعْدَ وَ أَوْ مَرَضَ أَوْ عَدِمَ مُحْرِمٌ أَوْ
 ضِيَاعَ نَفَقَةٍ أَنْ يَبْعَثَ شَاءَ تَذَنُّجَ عَنْهُ فِي الْحَرَمِ
 ثُمَّ يَتَحَلَّلُ وَالْقَارِئُ يَبْعَثُ بِشَاقِيْنِ وَبِجُوزِ كَحِ
 قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ وَإِذَا تَحَلَّلَ الْمُحْصَرُ مَا لَحَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ
 وَعُمْرَةٌ وَعَلَى الْقَارِئِ عُمَرَتَانِ وَعَلَى الْمُعْتَمِرِ عُمَرَةٌ
 وَإِذَا بَعَثَ ثُمَّ زَالَ الْأَحْصَارُ فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ
 الْهَدْيِ وَاجِبٍ لَمْ يَتَحَلَّلْ وَلَوْ نَمَهُ الْمُهْنِيُّ وَإِنْ قَدَرَ

على احدها دون الآخر تجلّل ومن احصر مكة
عن الوقوف وطواف الزيارة فهو محصر وان
قدّر على احدهما فليس بمحصر

باب الحج عن الغير

ولا يجوز الا عن الميت وعن العاقر بنفسه عجزاً
مستمراً الى الموت ومن حج عن غيره ينوي الحج عنه
ويقول لبنيك حجة عن فلان ويجوز حج الصيرورة
والمرأة والعبد وغيرهم اولى ودم المتعة والقراء
والجنايات على المأمور ودم الاجصار على الامس
فان جامع قبل الوقوف ضمن النفقة وما فضل من
النفقة رده الى الوصي او الورثة ومن اوصى
ان يحج عنه فهو على الوسط وهو ركوب الزامه
وجوز عن الميت من منزله فان لم تبلغ النفقة

ص

حيث تبلغ وكذلك اذا مات في طريق الحج فاوصى

باب الهدى

وهي من الابل والبقر والغنم ولا تجزئ ما دون
الثنى الا الجذع من الضأن ولا يذبح هدى التطوع
والمتعة والقراء الا يوم النحر ولا ياكل منها ويذبح
بقية الهدايا متى شاء ولا ياكل منها ولا يذبح الجميع
الا في الحرم والاولى ان يذبح بنفسه ان كان يحسن
ويتصدق بجلالها وخطاياها ولا يعطى اجرة القصاص
منها ولا تجزئ العوماء والعرجا التي لا تمشي الى
المنسك والعجفا التي لا تنقي ومقطوع الاذن والذي
فان ذهب البعض بان نقص عن الثلث يجوز ويجوز
الجما والخصى والتولا والجوباء ولا يرب الهدي
الا عند الضرورة فان نقصت بركوبه ضمنه فان كان

لها لبر لم يحلبها فان حلبه تصدق به وان ساق
هديا فعطيت في الطريق فان كان تطوعا فليس عليه
وان كان واجبا صنع به ماشاء وعليه بدله وقيل
هدى التطوع والمتعة والقران دون غيرها

كتاب البيوع

البيع انعقد بالايجاب والقبول بلفظي الماضى كقوله
واشتريت وكل لفظ يدل على معناها وبالنقاي
واذا اوجبت احدها البيع فالآخر بالخيار ان شا قبل
وان شاء رد وايتكما فاق قبل القبول بطل الايجاب
واذا اوجد الايجاب لزمهما البيع بلا خيار مجلس ولا
بد من معرفة المبيع معرفة نافية للجهالة ولا بد من
معرفة مقدار الثمن وصفته اذا كان في الذمة
ومن اطلق الثمن فهو على غالب نقد البلد ويجوز

الكيل والوزن كيلا ووزنا ومجازفة ومن باع
صبرة طعام كل قنبر درهم جاز في قنبر واحد
ومن باع قطيع غنم كل شاه درهم لم يجز في شيء منها
والثياب كالغنم فان سمي جملة القفران والذراع
جاز في الجمع ومن باع دارا دخل مفاتيحها وبنائها
في البيع ولذلك الشجر في بيع الارض ولا يدخل
الزروع والثمر الا بالتسمية ويجوز بيع الثمرة قبل
صلاحها وجب قطعها للحال ولا يجوز ان يبيع ثمرة
ويستثنى منها الرطال معلومة ويجوز بيع الحنطة
في سنبليها والباقي لاقسره ويجوز بيع الطريق
وهبته ولا يجوز ذلك في المسبل ومن اشترى
سلعة ثم سلمه او لا الا ان يكون موجلا وان
باع سلعة بسلعة او ثمنًا بثمنين سلبا معا ولا يجوز بيع

المنقول قبل القبض ويجوز في العقار ويجوز
 الزمادة في الثمن والسلعة والخط من الثمن ومن
 باع ثمن حال ثم أجله صح وكل ذن حال يصح تأجيله
 الا القرض ويجوز التصرف في الثمن قبل قبضه
 ومن ملك جارية يحرم عليه وطئها وذا وعيه حتى
 يستبرئها بحيضه او شهرها وتوضع الحمل ويجوز بيع
 الكلب والعهد والبيع واهل الذمة في البيع
 كالمسلمين ويجوز طهر بيع الحمر والخمر ويجوز بيع
 الاخرس وسائر عقوده بالاشارة المفهومة ويجوز
 بيع الاعمي وشرائه ويسقط خيار الرتبة بحسن البيع
 او شتمه او بدوته وفي العقار توصيفه **فصل**
 الاقالة جائزه وتتوقف على القبول في المجلس وهي
 فسخ في حق المتعاقدين بيع في حق مالك ويجوز مثل

المن

المن الاول فان شرط اقل او اكثر او جنسا اخذ
 يلزمه الاول لا غير وهلاك المبيع يمنع منها وهلاك
 بعضه يمنع بقدره وهلاك الثمن لا يمنع

باب الخيارات

خيار الشرط جائز للمتبايعين ولا حد لها بل ثلثة ايام
 فمادونتها ومن له الخيار لا يفسخ الا بحضور صاحبه
 ويجزى حضرته وغيبته وخيار الشرط لا يورث
 ومن اشترى عبدا على انه خيار وكان خلافه فان
 شاخذه بجميع الثمن وان شاء رده وخيار البائع
 لا يخرج المبيع عن ملكه وخيار المشتري يخرج ولا
 يدخله في ملكه ومن شرط الخيار لعزم جاز
 وثبت طهما ويسقط الخيار بمضي المدة وبكل ما يدل
 على الرضا كالركوب والوطي والعقود ونحوه

فصل من اشترى ما لم يره جازوله
 خيار الرؤية ومن باع ما لم يره فلا خيار له
 ولسقط برويته ما يوجب العلم بالمقصود كوجه
 الادمن ووجه الدابة وكفها ورؤية الثوب
 مطوياً ونحوه فان تصرف فيه تصرفاً لازماً
 او تعيب في يده او تعذر ترده بعينه او مات
 بطل الخيار ولو رأى بعضه فله الخيار اذا رأى
 باقية وما يعرض بالاموذج رؤية بعضه كروية
 كله ومن باع ملك غيره فالمالك بالخيار ان شاء
 رد وان شاء اجاز اذا كان المبيع والمتبايعان باطن
فصل مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع
 وكلما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب
 واذا اطلع المشتري على عيب ان شاء اخذ المبيع

جميع

جميع الثمن وان شاء رده واليباق والسرقه
 والبطل في الفرائش ليس بعيب في الصغار الذي لا يعقل
 وعيب في الذي يعقل ورتبه الا ان توحده عند المشتري
 بعد البلوغ وانقطاع الحيض والاستحاضة عيب
 والشيب والكفر والجنون عيب فهما والبحر والدفن
 والزنا عيب في الجارية دون الغلام وهذا المشتري
 عباً وحدث عنده آخر رجوع بنقصان العيب ولا رده
 الا برضى البائع وان صبغ الثوب او خاطه او لست
 السوتق بتميز ثم اطلع على عيب رجوع بنقصانه وليس
 للبائع اخذه وان مات العبد او اعتقه رجوع بنقصان
 العيب وان قتله او اكل الطعام لم يرجع ومن شرط
 البراءة من كل عيب فليس له الرد اضلاً واذا باعه المشتري
 ثم رده عليه بعيب ان قبله بقضاً رده على بائعه والا فلا

بنقيصته ولا يصح ذلك حتى يكون الثمن الاول مثلياً
أو في ملك المشتري ويجوز ان يضم الى الثمن الاول اجرة
الصنيع والطراز وحمل الطقايام والسمسار وسائر
الغنم ولا يضم نفقته واجرة الراعي والطبيب والمعلم
فان علم بخيانته في التولية اسقطها من الثمن وهو
القياس في الوضعية وفي المراجعة ان شاء اخذ جميع الثمن
وان شاء رده **باب الربا** وهو
وعلته الكيل او الوزن مع المجلس فاذا وجد احد
التفاضل والنسأ او جيد ما لا يرتوا وترديه عند
المقابلة بحسبه سواء وما ورد النص بكيه فهو كله
ابداً وما ورد النص بوزنه فهو زني اهدا وما لا
نص عليه يعتبر فيه العرف **عقد** وبض الصرف يعتبر
عوضيته في المجلس وما سواه من الربويات كمن

فيه

٦٨

فيه التقيين ويجوز بيع فلسين باعنيهما
ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق ولا بالتخالة
ولا الدقيق بالسويق **فسم** ويجوز بيع الرطب بالرطب وبالنخلة
بمتماثل لا وبيع اللحم بالجوان والكرباس بالقطن ولا
يجوز بيع الزيت بالزيتون ولا السمسار بالشرح الا
بطريق الا اعتبار ولا ربا بين المولى وعبد ولا بين المسلم
والحر في دابر الحرب **فسم** ويكره السفاح وهو قرض
استفاد به المقرض آمن الطريق

باب السلم

كلما امكن ضبط صفته ومعرفته مقداره جاز السلم
فيه وما لا فلا وشكرا بطله تسميته المجلس والنوع
والوصف والاجل والقدر ومكان الايقان ان كان له
له حمل ونوته وقدر ربا في المال في المكيل والموزون والمعدود

٦٨

وقبض راس المال قبل المصارقة ولا يصح في المنقطع
 ولا في الجواهر ولا في الحيوان ^ف ولحمه وأطرافه وجلوده
 ويصح في السمك المالح ولا يصح بمكالم رجل بعينه ولا
 طعام قرينة بعينها ويجوز في الثياب إذا سمي طولاً
 وعرضاً ورقعة وفي اللبن إذا عيّن الملبّن ولا
 يجوز التصرف في المسلم فيه ولا في رأس المال قبل القبض
 وإذا استصنع شيئاً جاز استحساناً وثبت فيه خيار
 الرؤية والمضايعة بيعه قبل الرؤية وإن ضرب له إحصاء
 سلام **باب الصرف**
 وهو بيع جنس الثمن بجنس ثمنه ببعض فان باع فضة
 بفضة أو ذهباً بذهب لم يجز إلا مثلاً بمثل يد بيد
 ولا اعتبار بالقياس والجودة فان باعها بمجازفة
 ثم عوف التساوى في المجلس جاز والأفلا ويعتبر الدراهم

والزنايز

والدنانير الغلبة كما في الزكاه فان تساوى
 فهي كالحياد في الصرف ويجوز بيع أحدهما بالآخر
 متفاضلاً ومجازفةً مقابضةً ويجوز بيع درهمين ^ف
 بدينارين ^ف درهم وبيع أحد عشر درهماً بعشرة ودينارين
 ومن باع سيفاً محلي ثمن أكثر من قدر الحلية جاز
 ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الافتراق وإن باع
 إناء فضة أو قطعة نقره فقبض بعض الثمن ثم افتراقاً
 صار شركه بينهما فان استحق بعض الأنا فان شاء
 المشتري أخذ الباقي حصته وإن شاء رد وفي القطعة
 يأخذ الباقي حصته لا غير ويجوز البيع بالفاوس
 فان كانت كاسدة عيّن بها وإن كانت نافقة لم
 يعيّن بها فان باع لها ثم كسدت بطل البيع ومن
 أعطى صير فيأدرهما وقال أعطني به فلو ساء ونصفاً

يناء

باب الشفعة

لأشفعة إلا في العقار إذا ملك بعوض هو مال
وتجب بعد البيع وتستقر بالإشهاد وتملك بالاختار
والمسلم والذمي سواء وتجب للخليط في غير البيع ثم في
حق البيع ثم للمجار ويقسم على عدد الرؤس وإذا علم
الشفيع بالبيع ينبغي أن يشهد في مجلس علمه على الطلب
فإن لم يشهد بعد التمكن منه بطلت ثم البائع إن
كان المبيع في يده أو على المشتري أو عند العقار ثم
لا تسقط بالتأخر **ف** وإذا طلب الشفيع الشفعة عند
الحاكم سأل الحاكم المدعي عليه فإن اعترف بملكه الذي
يشفع به أو قامت به يئنه أو بكل عن اليمين أنه لا يعلم
به سأل القاضي أيضا عن الشراء فإن اعترف به أو كل
عن اليمين أنه ما ابتاع أو ما استحق عليه هذه الشفعة

نصر

فحق بالشفعة وللشفيع أن يخاصم البائع إذا كان
المبيع في يده ولا تسع القاضي البيئته إلا بخضه
المشتري ثم يفسخ البيع ويجعل العهدة على البائع وللشفيع
خيار الرؤية والعيب وله أن يخاصم وإن لم يخضر الثمن
فإذا قضى له لزمه أخضاره والوكيل بالشرأخض
في الشفعة حتى يسلم إلى الموكل وعلى الشفيع مثل الثمن
إن كان مثليا والاقمته وإن حط البائع عن المشتري
بعض الثمن سقط عن الشفيع وإن حط النصف ثم النصف
أخذها بالنصف الآخر وإن حط الكل لا يسقط وإن
زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع وإن اختلفا في
الثمن فالقول قول المشتري والبيئته بينه الشفيع

فصل وتبطل الشفعة بموت الشفيع **ف**
الكل أو البعض ويصلح عن الشفعة بعوض مبيع المشفوع

به قبل القضاء بالشفعة وبضمان الدرك عن البائع
 وبمساومة المشتري بعا وإجارة ولا تبطل بموت
 المشتري ولا شفعه لو كمل البائع ولو كمل المشتري الشفعة
 وإذا قبل للشفيع أن المشتري فلان فسلم ثم تبين أنه غيره
 فله الشفعة وإذا قبل له بيعت بالفسخ فسلم ثم تبين
 أنها بيعت بأقل أو بمكيل أو موزون فهو على شفيعته
 ولا تكره الجيلة في إسقاط الشفعة قبل وجوبها
 ومن باع سهمًا ثم باع الباقي فالشفعة في السهم الأول
 لا غير وإن اشتراها بتمن ودفع عنه ثوبًا أخذها
 بالتمن وإن اشتراها بتمن موجد فالشفيع أن شاء أذاه
 حالًا وإن شاء بعد الأجل ثم أخذ الدار وإذا قضى
 للشفيع وقد بنى المشتري فيها فإن شاء أخذها بغيره
 البناء وإن شاء كلف المشتري قلعه ولو بنى الشفيع

ثم استجوى رجع بالتمن لا غير وإذا خربت الدار
 أو جفت الشجر فالشفيع أن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء
 ترك وإن اشترى بخلاف عليه ثم فهو للشفيع فإن
 جذبه المشتري نقص حصته من الثمن

كتاب الإجارة

وهي بيع المنافع جوزت على خلاف القياس الحاجة
 الناس ولا بد من كون المنافع والأجرة معلومة
 وما صلح ثمنا صلح أجرة وتفسد بالشروط وثبت
 فيها خيار الروية والشرط والعيب وتقال وتفسخ
 والمنافع تعلم بذكر المدة كسكنى الدور وزرع
 الأرضين أو بالتسمية كصنيع الثوب أو بالإشارة
 كحل هذا الطعام وإذا استأجر دارًا أو خانوتًا فله
 أن يسكنها من شاء ويعمل فيها ما شاء إلا القصاص

وَالْحَدَادَةُ وَالطَّحْنُ وَإِذَا اسْتَأْجَرَ رُضًا لِلزَّرْعَةِ
 بَيْنَ مَا يَزْرَعُ فِيهَا أَوْ يَقُولُ عَلَى أَنْ زَرَعَهَا مَا شَاءَ
 وَهَكَذَا رُكِبَ الدَّابَّةُ وَلَبَسَ الثَّوبَ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا رَكِبَ
 أَوْ لَبَسَ وَاحِدٌ يَتَعَيَّنُ وَإِذَا اسْتَأْجَرَ رُضًا لِلْبِنَاءِ
 وَالْفَرْشِ فَانْقَضَتْ الْمُدَّةُ بِحَبِّ عَلَيْهِ تَسْلِيمُهَا فَارْعَةً
 فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ تَنْقُصُ بِالْقَلْعِ نَعْمَ لَهُ الْأَجْرُ قَمَّةً
 ذَلِكَ مَقْلُوعًا فَإِنْ كَانَتْ لَا تَنْقُصُ تَوْقُفُ الْمَوْجِرِ عَلَى
 رِضَاهُ أَوْ يَرْضِيَانِ فَيَكُونُ الْأَرْضُ لَهَا وَالْبِنَاءُ لِهَذَا
 وَالرُّطْبَةِ كَالشَّجَرِ وَالزَّرْعِ يَرْكَبُ الْمَثَلُ إِلَى هَايَتِهِ
 وَإِنْ سَمِيَ مَا حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ كَقَفْزِ حَنْطَةٍ فَلَهُ أَنْ يَحْمَلَ مَا
 هُوَ مِثْلُهُ أَوْ أَحَقُّ كَالشَّعِيرِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمَلَ أَثْقَلَ كَالْمِلْحِ
 وَإِنْ سَمِيَ قَدْرًا مِنَ الْقَطْنِ فَلَهُ أَنْ يَحْمَلَ مِثْلَ وَزْنِهِ حَدِيدًا
 وَإِنْ زَادَ عَلَى الْمُسَمَّى فَوُعِظَتْ ضَمْنُ بَقْدَرِ الزَّيَادَةِ

وَأَسْتَأْجَرَ

وَإِنْ اسْتَأْجَرَ هَا لِرَكْبِهَا فَارْدَفَ آخِرُ ضَمْرِ النِّصْفِ
 وَإِنْ ضَرَبَهَا فَوُعِظَتْ ضَمْنُهَا **فصل**
 الْأَجْرُ مَشْتَرِكٌ كَالصَّبَاغِ وَالْقَضَائِلِ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ
 حَتَّى يَتَعَمَّلَ وَالْمَالُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ إِلَّا أَنْ يَتْلَفَ بِعَمَلِهِ
 كَتَحْرِيقِ الثَّوبِ مِنْ دَقِهِ وَزَلُّوَ الْجَمَالِ وَانْقِطَاعِ الْجَبَلِ
 مِنْ شَدَمٍ وَنَحْوِهِ وَلَا يَضْمَنُ فِي آدَمٍ مَنْ سَقَطَ مِنْ الدَّاءِ
 أَوْ غَرِقَ فِي السَّفِينَةِ بِانْقِطَاعِ جِلْمِهَا وَلَا ضَمَانٌ عَلَى
 الْفَضَادِ وَالْبَزَاعِ إِلَّا أَنْ يَجَاوِزَ الْمَوْضِعَ الْمَعْنَادَ وَخَالِصًا
 كَالْمُسْتَأْجِرِ شَهْرًا لِلخِدْمَةِ وَرَغَى الْعَتَمِ وَيَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ
 بِتَسْلِيمِ نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّلْ وَلَا يَصْمُرْ مَا يَلْفُ فِي يَدِهِ
 وَلَا مِنْ عَمَلِهِ وَمِنْ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ بِهِ إِلَّا
 أَنْ يَشِيرَ طَهُ وَالْأَجْرُ تَسْتَحِقُّ بِاسْتِيفَاءِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ
 أَوْ بِاشْتِرَاطِ التَّجِيلِ أَوْ بِتَعَجُّلِهَا وَإِذَا تَسَلَّمَ الْعَيْنَ

٧٤
 لَا يَضْمَنُ

المستأجرة فعليه الأجر وان لم ينتفع بها فان غصبت
منه سقط الأجر ولرب الدار ان تطالب باجرة كل يوم
والجمال باجرة كل مرحلة ولا يطالب القصار والخياط
حتى يفرغ من عمله وتمام الخبز اخراجه من الشنور
والطبخ غرقه وضرب اللبن اقامته ومن عمله اثر
في العين كالصباغ يجبسها حتى ليستوي في الأجر
فان جبسها فضاعت لاشي عليه ومن لا اثر لعمله
كالحمال ليس له ذلك ولو شرط على الصانع العمل
بنفسه ليس له ان تستعمل غيره وان قال ان سكنت
هذا الحانوت عطارا بديهم وان سكنته حدا
بديهم من حبان فائى العليين عمل استحق المسكن
فصل يجب في الإجارة الفاسدة
أجر المثل ولا يزداد على المسمى استأجرة دارا كل شهر

بدرهم

بدرهم صح في شهر واحد إلا ان سمي شهرا معلوما
فان سكن ساعه في الشهر الثاني صح وكذا كل شهر
سكن اوله ومن استأجر جملة لتحمله محلا الى
مكة جاز وله المعتاد من ذلك وان استأجره
لحمل الزاد فاكل منه فله ان رد عوضه ويجوز
اشتجار الظير باجرة معلومة ومطعماتها وكسوتها
ولا يمنع الروح من وطئها فان خبلت فلهم فسخ الإجارة
وعلمها اصلاح طعام الصبي ولا يجوز الإجارة على
الطاعات كالحج والاذان والامامة وتعليم القرآن
والفقه وقيل يجوز على المعلم والامامة في زماننا
وعليه الفتوى ولا يجوز على المعاصي كالغنا والنوح
ولا على عيب التيس ويجوز اجرة الحمام والحمام ومن
استأجر دابة لحمل عليها طعاما بقدر منه فهو فاسد



فَأَمَرَكَ أَنْ يَخِيْطَهُ قَبْلًا وَقَالَ الْخِيَّاطُ قَمِيصًا
فَالْقَوْلُ لِصَاحِبِ الثَّوبِ فَإِذَا خَلَفَ مِنْ الْخِيَّاطِ
قَالَ خَطَّتُهُ بَعْدَ جَرِّهِ وَقَالَ الصَّانِعُ بِاجِرٍ فَالْقَوْلُ
لِصَاحِبِ الثَّوبِ فَإِذَا خَرِبَتْ الدَّارُ وَأَنْقَطَعَ شَرِبُ
الضَّيْعَةِ أَوْ مَاءُ الرَّحَا أَوْ مَا أَحْدَمَ وَقَدْ عَقَدَهَا
لِنَفْسِهِ أَنْفَسَتْ وَتَفْسَخَ الْإِجَارَةُ بِالْعُذْرِ كَمَنْ
اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا لِيَتَجَرَّ فِيهِ فَأَفْلَسَ أَوْ أَجْرَ شَيْئًا لَمْ
يَدِنْ وَلَا مَالٍ لَهُ سِوَاهُ أَوْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِلْسَفَرِ فَبَدَا
لَهُ وَأَنْ يَدَّ الْكَارِي فَلَيْسَ بِعَذِيرٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كِتَابُ الرِّهْنِ

وَهُوَ عَقْدٌ وَثِيقَةٌ بِمَالٍ مَضْمُونٍ نَفْسِهِ يُمْكِنُ شَيْفَا
مِنْهُ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ أَوْ بِالْخَلِيَّةِ وَقَبْلُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ
تَسْلَمَ وَإِنْ شَاءَ لَا وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِمَوْضِعٍ مَقْرُونٍ

فَإِذَا قَبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ وَخَالَ فِي ضَمَائِهِ وَيَهْلِكُ عَلَى مِلْكِ
الرَّاهِنِ حَتَّى يَكْفِيَهُ وَيَصِيرُ الْمُرْتَهِنُ مُسْتَوْفِيًا مِنْ مَالِيَّتِهِ
قَدْ رَدَّ دَيْنَهُ صَاحِبًا وَالْفَاضِلُ أَمَانَةٌ وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ سَقَطَ
مِنْ الدَّيْنِ بِتَذِيرٍ وَتَعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْقَبْضِ
وَإِنْ أُوْدِعَهُ أَوْ قَصَرَ فِيهِ ضَمِنَتْهُ جَمِيعُ قِيَمَتِهِ وَثِقَتُهُ
الرَّهْنِ وَاجِرَةٌ الرَّاعِي عَلَى الرَّاهِنِ وَمَا وَهَّ لَهُ وَتَصِيرُ
رَهْنًا مَعَ الْأَصْلِ إِنْ هَلَكَ هَلَاكُ بَعْضِ شَيْءٍ وَإِنْ بَقِيَ
وَهَلَكَ الْأَصْلُ أَفْتَكَّهُ بِحَصَّتِهِ بِقِسْمِ الدَّيْنِ عَلَى قِيَمَةِ
النَّمَا يَوْمَ الْفِكَالِ وَقِيَمَةُ الْأَصْلِ يَوْمَ الْقَبْضِ وَسَقَطَ
حَصَّةُ الْأَصْلِ وَبِجُورِ الزِّيَادَةِ فِي الرِّهْنِ وَلَا يَجُوزُ فِي
الدَّيْنِ وَاجِرَةٌ مَكَانِ الْحَفِظِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَلَهُ أَنْ يَحْفَظَهُ
بِنَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ الَّذِي فِي عِيَالِهِ
وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْذُلَ الرِّهْنَ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ الرَّاهِنُ فَهَلَكَ

حاله الاستعمال هلك امانه ويصح رهن الدارهم
والدنانير فان رهنها فتهلك سقط مشلها
من الدين وكذلك كل مكيل وموزون ويصح براس
مال السلم وبذلك الصرف فان هلك قبل الافتراق تم
الصرف والسلم وصار مستوفيا وان افتراقا والرهن
قام بطلا ويصح بالدين الموعود فان هلك هلك بما
ومن اشترى شيئا على ان يرهن بالثمن شيئا بعينه فامتنع
لم يجبه والبائع ان شاء ترك الرهن وان شاء رد البيع
الا ان يعطيه الثمن حالا او يعطيه رهنا مثل الاول
وان رهن عديدين بدین ففقد حصته احدهما فليس له
اخذة حتى يقضى باقي الدين وان رهن عينا عند رجلين
جاز والضمون على كل واحد منها حصته دينه فان
او في احدها فتم رهن عند الآخر وللرهن مطالبة

الرهن

الراهن وجسه بدينه وان كان الرهن في يده وليس
عليه ان يمكنه من بيعه لقضاء الدين
فصل فاذا باع الراهن الرهن فهو
موقوف على اجازة المرتهن وان اعتق العبد الرهن
نفذ عتقه وطولت باده الدين ان كان حالا والا
ورهن قمة العبد وان كان معسر سعى العبد في الاقل
من قيمته ومن الدين ويرجع به على المولى وان استهلك
اخصى الرهن فالمرتهن يضمنه قيمته فيكون رهنا مكا
وليس للراهن ان يبيع بالرهن فان اعاره المرتهن
خرج من ضمانه وله ان يسترجعه وان وضعاه على
يد عدل فليس لاحد يما اخذه وهلك من ضمان
المرتهن ويجوز ان يوكل المرتهن وغيره ببيع الرهن
فان شرطها في عقد الرهن لم يغيرك موت الراهن ولا

الرهن

ولا يبرأه وإذا مات الراهن باع وصيته الرهن
وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصبت القاضي من
يفعل ذلك ومن استعار شيئا ليرهنه فان عين ما
يرهنه به فليسر له ان يزيد عليه ولا ينقص منه

باب القسم

معنى الاقرار فيما لا يتفاوت كالجمل والموزون فيها
أظهر ومعنى المبادله فيما يتفاوت كالحيوان والعقار
فيها أظهر وبثت فيها من الخيارات ما ثبت في البيع
واذا طلب أحد الشريكين القسمة والجنس متحد أجبر
القاضي الآخر ولا يجبره عند اختلافه ولو اقسما
بأنفسهم جاز ويقسح على الصبي وصيته أو وليه
ويبلغ للقاضي ان يثبت قاسما عدلا ما مونا عالما
بالقسمة يترق من ذل المال أو يقدّر له أجدا

ياض

ياخذ من المتقاسمين وهو على عدد رؤسهم ولا
يجبر الناس على واحد ولا يترك القسمة يشتركون
جماعة في أيديهم عقار طلبوا من القاضي قسمته
وآدعوا أنه ميراث لم يقسمه حتى يقيموا البينة على
الوفاة وعدد الوثري وفي غير العقار يقسمه بقولهم
وان آدعوا في العقار الشراء أو مطلق الملك قسمه
باعترا فيهم وان حضر وارثان وأقاما البينة على
الوفاة وعدد الوثري ومعهما وارث غائب قسمته
بينهم إلا ان يكون العقار في يد الغائب وفي الشرائع
لا يقسمه حتى يحضر الجميع وان حضر وارث واحد لم يقسم
واذا طلب أحد الشريكين القسمة وكل واحد منهم
ينتفع بنصيبه قسمه بينهم وان كانوا يستضرون لا يقسم
وان كان ينتفع أحدهم قسم بطلبه ولا يقسم الجوهرة

وَالرَّقِيقُ وَالْحَمَامُ وَالْحَابِطُ وَالْبَيْرُ وَالرَّحَى الْإِبْرَاقِي
وَيُقَسِّمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الدُّوَرِ وَالْأَرْضَيْنِ وَالْجَوَانِدِ
وَحَدَهُ وَيُقَسِّمُ الْبُيُوتَ قِسْمَةً وَاحِدَةً وَيُقَسِّمُ سَهْمًا مِنْ
الْعُلُوِّ بِسَمِّهِ مِنَ السَّفَلِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يُقَسِّمُ
بِالْقِسْمَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَلَا يَدْخُلُ الدَّرَاقِمُ فِي الْقِسْمَةِ
الْإِبْرَاقِيَّةِ **فصل** وَيَنْبَغِي لِلْقَاسِمِ أَنْ يَقْرَعَ
بَيْنَهُمْ فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ عَلَى سَهْمٍ أَخَذَهُ وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ
الرَّجُوعُ إِذَا قَسَمَ الْقَاسِمُ أَوْ نَآبَهُ فَإِنْ كَانَ فِي مَسِيلِ
أَحَدِهِمْ مَسِيلٌ أَوْ طَرِيقٌ لغيرِهِ لَمْ يَشْرَطْ فَإِنْ امْتَكَنَهُ
صَرَفَهُ عَنْهُ صَرَفَهُ وَالْأَفْسَحُ الْقِسْمَةُ وَإِذَا شَهِدُوا
عَلَيْهِمْ ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمْ أَنَّ مِنْ نَصَبِهِ شَيْئًا فِي تَدِ صَاحِبِهِ
لَمْ يَقْبَلْ وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَاسِمِينَ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ قَالَ
قَبْضَتُهُ مِنْهُ فَيُذَنَّبُ أَوْ يَمِينُ خَصْمِهِ وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ

الْأَشْهَادِ كَالْفَاوِشِخِ الْقِسْمَةُ وَإِنْ اسْتَحْجَى
بَعْضُ نَصِيبِيَّ أَحَدِهِمْ رَجَعَ فِي نَصِيبِ صَاحِبِهِ بِقِسْمَتِهِ
فصل الْمَهَايَا جَائِزَةٌ اسْتَحْسَانًا
وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِهَا وَلَا بِمَوْتِ أَحَدٍ مِنْهَا وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهَا
الْقِسْمَةَ وَجُوزَتْ دَارٌ وَاحِدَةٌ بَأَنَ تَسْكُنُ كُلُّ مَنِهَا ^{بَطَلَتْ}
طَائِفَةٌ أَوْ أَحَدُهَا الْعُلُوُّ وَالْأَخْرَاسُ الْبَيْتُ وَلَهُ اجَارَتُهُ
وَأَخَذُ غَلَّتِهِ وَتَحْوِيلُهُ عَبْدٌ وَاحِدٌ يَخْدُمُ هَذَا يَوْمًا
وَهَذَا يَوْمًا وَكَذَا فِي الْبَيْتِ الصَّغِيرِ وَفِي عَبْدَيْنِ خَدَمُ
كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدًا فَإِنْ شَرَطَ طَاعَتُ الْعَبْدِ عَلَى مَنْ
يَخْدُمُهُ جَازٌ وَفِي الْكُسُوفَةِ لَا جُوزَ وَلَا فِي غَلَّةِ عَبْدٍ
وَلَا عَبْدَيْنِ وَلَا فِي ثَمَرِ الشَّجَرَةِ وَلَا فِي لَبَنِ الْغَنَمِ
وَأَوْلَادُهَا وَلَا لَسَانُ ذَكْوَبٍ دَابَّةٍ وَلَا دَابَّتَيْنِ وَلَا اسْتِغْلَا
وَجُوزَتْ عَبْدٌ وَدَارٌ عَلَى السَّكَنِ وَالْجَدْنَةِ وَكَذَا لِكُلِّ

٨٩ مختلفي النفعه كتاب ادب القاضى

القضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات
القاضى ٤ والأولى ان يكون مجتهدا فان لم يوجد فيجب ان يكون
من أهل الشهادة موثوقا به في دينه وأمانته
وعقله وفهمه عالما بالفقه والسنة وكذلك
المفتى ولا يطلب الولاية ويكره الدخول فيه
ولا باس به لمن شق من نفسه أداء فرضه ومرتبة
له يفترض عليه الولاية وجوز التقليد من ولاية
الجوز وجوز قضاء المرأة فيما تقبل شهادتها فيه
فاذا قلد القضاء طلب ديوان القاضى الذى قبله
ونظر في خرابطه وسجلاتة وعمل في الودائع
الوقوف وارتفاع الوقوف بما تقوم به البينة أو باعتراف من
هو في يده ولا يعمل بقول المعزول إلا ان يكون هو

٥٠ الذى سلمها اليه وينظر في احوال المحبسين فمن
اعترف بحق او قامت عليه بينة الرمد والاناك
عليه ولا يجليبه حتى تظهر في امره وجلس للقضاء
جلوسا ظاهرا واجامعا أولى ويتخذ مترجما وكاتبا
عدلا ويسوى بين الخصمين في الجلوس والاقبال
والنظر والاشارة ولا يستأرا حدها ولا يلقنه حجة
ولا يضيقه دوز صا حيد ولا يقبل هديته اجنبية
ليريد له قبل القضاء ولا يحضر دعوة إلا العامة
ويعود المرضى ويشهد الجنائز فان حدث له هم
او نعاس او غضب او جوع او عطش او حاجة
كف عن القضاء ولا يبيع ولا يشتري في المجلس
ولا يستخلف على القضاء إلا ان يفوض اليه ذلك
ولا يقضى على غائب إلا ان يحضر من يقوم مقامه وإذا

رفع اليه قضاء قاض امضاه إلا ان يخالف الكتاب
والسنة او الإجماع ولا يجوز قضاء لمن لا
يقبل شهادته له ويجوز لمن قلده وعليه وإذا
علم بشئ من حقوق العباد في نزع ولايته وكلها
جازه أن يقضي به والقضاء بشهادة الزور
ينفذ طاهراً وباطناً في العقود والفسوخ كسكاح
وطلاق وتبيع وكذلك الهبة والإرث ولا يجوز
في أملاك المرسلة وإذا تقدم إليه خصمان
أن شاء بدأها فقال مالكما وإن شأست فإذا
تكلم أحدهما أسكت الآخر وإذا ثبت الحق للدعي
وسأل حبس غريمه لم يحبس وأمره بدفع ما عليه
فإن امتنع حبسه في كل دين لزمه بدل ما ي
كالتمن والقرض او بالزامية كالمهر والكفالة

ولا يحبس

ولا يحبس فيه ما سوى ذلك إذا ادعى الفقر إلا
أن تقوم البيّنة أن له مالاً فإذا حبسه مدة
يغلب على ظنه لو كان له مال أظهره وسأل
عنه حاله فلم يظهر له مال خلى سبيله إلا أن تقوم
البيّنة على ساره فيؤبد حبسه ويحبس الرجل في
نفقة زوجته ولا يحبس والد في دين ولده إلا أن يمتنع
من الإيفاء عليه **فصل** يقبل كتاب
الماضي إلى القاضى في كل حق لا يسقط بالشبهة
ويقبل في العقار ولا يقبل في المنقولات وغيره
قبوله وعليه الفتوى ولا يقبل إلا بالبيّنة وأن
يكون إلى معلوم بأن يقول من فلان إلى فلان ونذر
نسبهما فإن شأ قال بعد ذلك وإلى كل من يصل إليه
من قضاء المسلمين والإفلا ويقر الكتاب على الشهود

٨٩

أَوْ يُعْلَمُ مَا فِيهِ وَتَحْتَمِلُهُ بِحَضْرَتِهِمْ وَيَحْفَظُونَ مَا
فِيهِ وَيَكُونُ أَسْمَاؤُهُمْ دَاخِلَ الْكِتَابِ وَأَبُو يُونُسَ
رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَشْرُطْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمَّا ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ
وَأَخْتَارَهُ الشَّرْحِيُّ وَلَيْسَ الْخَبْرُ كَالْعَيَانِ فَإِذَا
وَصَلَ إِلَى الْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ فَظَرَفَ خَتَمَهُ فَإِذَا
شَهِدَ وَأَنَّهُ كُتِبَ فَلَانَ الْقَاضِي سَلَّمَ إِلَيْنَا
تَجْلِسَ حُكْمُهُ وَقَرَأَهُ عَلَيْنَا وَخَتَمَهُ فَتَحَهُ وَقَرَأَهُ
عَلَى الْحُضْمِ وَالزَّمَنُ مَا فِيهِ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا بِالْحُضْمِ
وَإِذَا شَهِدُوا عِنْدَ الْقَاضِي بِحَقِّ حُضْمٍ حَلَمَ بِشَهَادَتِهِمْ
وَكُتِبَ لَهَا وَإِنْ شَهِدُوا بِغَيْرِ حُضْمٍ كُتِبَ بِشَهَادَتِهِمْ
وَلَمْ يَحْكَمْ لِيَحْكَمْ لَهَا الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ فَإِنْ مَاتَ الْكَاتِبُ
أَوْ غَزَلَ أَوْ خَرَجَ مِنْ أَهْلِيهِ الْقَضَاءُ قَبْلَ وَصُولِ
كِتَابِهِ بَطُلٌ وَإِنْ مَاتَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ بَطُلٌ إِلَّا أَنْ

يَكُونَ

يَكُونَ قَالَ بَعْدَ اسْمِهِ وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قَضَاءِ
الْمُسْلِمِينَ **فصل** حَكْمُ رَجُلٍ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمَا
جَازٍ فِيهِمَا لَا يَسْقُطُ بِالشَّهَةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ
الْقَضَاءِ وَلَهُ أَنْ يَسْمَعَ الْبَيِّنَةَ وَيَقْضِيَ بِالتَّكْوِيلِ
فَإِذَا حُكِمَ لِرَئْسِهِمَا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الرَّجُوعُ قَبْلَ الْحُكْمِ
وَإِذَا رَفَعَ حُكْمَهُ إِلَى قَاضٍ مُضَاهٍ أَنْ وَاقِفٌ مِنْهُ

كتاب الحجر

وَأَسْبَابُهُ الصَّغَرُ وَالرَّقْوتُ وَالْجُنُونُ وَلَا يَجُوزُ نَصْرُ
الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَعْقِلُ أَصْلًا وَقَصْرُ الَّذِي
الَّذِي يَعْقِلُ أَنْ أَجَازَهُ وَلِيَّهُ أَوْ كَانَ أُذُنُ لَهُ يَحُوزُ
وَالْعَبْدُ كَالصَّبِيِّ الَّذِي يَعْقِلُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ
لَا يَصِحُّ عُقُودُهُمَا وَأَقْرَارُهُمَا وَطَلَاقُهُمَا وَعَتَاقُهُمَا
وَإِنْ اتَّفَقَا شَيْئًا لِرَئْسِهِمَا وَأَقْوَالُ الْعَبْدِ نَافِذَةٌ فِي

حق نفسه فلو اقرت بما لا لزومه بعد عتقه ولو
 اقرت بحد او قصاص او طلاق لزومه للحال وبلوغ
 الغلام بالاخيلاص او الاحبال او الانزال او بلوغ
 ثمانى عشر سنة والجارية بالاخيلاص او الحيض او
 الحمل او بلوغ سبع عشرة سنة واذا رآه قاطعا ولا
 بلغنا صدقا ولا يحجر على الجور العاقل البالغ الا المقتدر
 المأجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد
 ولا يحجر السفينة الا انه اذا بلغ غير رشيد لم يستلم
 اليه ماله حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة ^{سنة} سلم اليه
 اليه ماله وان لم يونس رشده ولا يحجر على الفاسق
 ولا على المديون فان طلب غرماً وجلسه مجلسه
 حتى يبيع ويوفى الدين فان كان ماله دراهم او
 دنانير والدين مثله قضاء القاضى بغير امر

فان بلغ خمسة عشر سنة
 فان بلغ ثمانية عشر سنة

وان كان احدهما دراهم والاخر دنانير او بالعكس
 باعه الكفاضى في الدين ولا يبيع العروض ولا العقار
 وقال لا يبيع وعليه الفتوى واذا لم يظهر للمفلس ما
 فالحكم قائم في ادب القاضى

كتاب المازون

الاذن فك الحجر فلا سوق فان اذن له يوماً كان
 ما ذونا مطلقاً ويثبت بالصرح وبالادلة كذا
 لو رآه يبيع ويشترى فسدت وسواء كان البيع للمو
 اولغنه بامر او بغير امر صحيحاً كان او فاسداً
 وبصره ما ذونا بالاذن العام والخاص كاذنه
 بالتجارة في نوع مخصوص اما لو اذن له بشراً طعماً
 الاكل وثياب الكسوة لا يصير ما ذونا وكذلك
 اذن القاضى والوصى لعبد اليتيم وللصبي الذي

يَعْقِلُ وَلَمَّا ذُوْنُ اَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ وَتُوكَلُ وَيُضْعَ
وَقُضَارَتٌ وَيُعِيرُ وَتَرْهَنُ وَتَرْهَنُ وَيُوجِرُ وَيُسْتَأْجَرُ
وَيُقْبَلُ السَّلَامُ وَيُسَلِّمُ وَيُرَارِعُ وَلَوْ بَاعَ بِالْغَيْرِ الْفَاءِ
اَوْ اقْرَبَ بَيْنَ اَوْ غَضِبَ حَازَ وَلَا يَسْرُوحُ وَلَا يَسْرُوحُ
مَقَالِيكُهُ وَلَا يَكَايِبُ وَلَا يَعْتَوُ وَلَا يَقْرَضُ وَهَدِي
الْقَلِيلُ مِنَ الطَّعَامِ وَتُضَيِّفُ مَعَالِيهِ وَيَا ذُنُ لِرَقَبَتِهِ
فِي التَّجَارَةِ وَمَا يَلْزَمُهُ مِنَ الدِّيُونِ بِسَبَبِ الْاِذْنِ مُتَعَلِّقُ
بِرَقَبَتِهِ يَبَاعُ فِيهِ اِلَّا اَنْ يَفْدِيَهُ الْمَوْلَى وَيَقْسَمَ ثَمَنَهُ
بِمَنْ غَرَمَ بِهِ بِالْخِصَصِ فَاِنْ بَقِيَ شَيْءٌ طُولَبَ بِهِ بَعْدَ
الْحَرِيَّةِ وَاِنْ جُمِعَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْجَحْ حَتَّى يُعْلَمَ اَهْلُ سُوْقِهِ اَوْ
اَكْثَرُهُمْ بِذَلِكَ وَلَوْ وَلَدَتْ لَمَّا ذُوْنُهُ مِنْ مَوْلَاهَا هُوَ
تَحْرُ وَالْاَبَاقُ تَحْرُ وَلَوْ مَاتَ الْمَوْلَى اَوْ جُنَّ اَوْ لَحِقَ بَدَارُ
الْحَرْبِ مُرْتَدًّا اَصَارَ مُجَوَّرًا وَيَصِحُّ اَوَارُهُ بِمَا فِي يَدِهِ

بَعْدَ الْحَرْبِ وَاِذَا اسْتَفْرَقَتِ الدِّيُونُ مَالَهُ وَرَقَبَتَهُ لَمْ
يَمْلِكِ الْمَوْلَى شَيْئًا مِنْ مَالِهِ حَتَّى لَوْ اعْتَقَ عَبِيدَهُ لَمْ يَعْقُوا
وَاِنْ اعْتَقَهُ نَفْسَهُ وَضَمَّنَ قِيَمَتَهُ لِلْغَرَامِ وَمَا بَقِيَ فَعَلَى الْعَبْدِ
وَيُجَوَّرُ اِنْ يَبِيعَهُ الْمَوْلَى مِمَّا لَمْ يَمُتْ اَوَّلًا اَوْ اَقْلَ وَجَوَزَ
اِنْ يَبِيعَ الْمَوْلَى مِمَّا لَمْ يَمُتْ اَوْ اَكْثَرَ

كتاب الاكرام

وَيُعْتَبَرُ فِيهِ قَدَرُ الْمَكْرَةِ عَلَى اِقْبَاعِ مَا هَدَدَهُ
بِهِ وَخَوْفُ الْمَكْرَةِ مِنْ ذَلِكَ عَاجِلًا وَامْتِنَاعُهُ مِنْ
الْفِعْلِ قَبْلَهُ لِحَقِّهِ اَوْ لِحَقِّ اَدَمِيٍّ اَوْ لِحَقِّ الشَّيْءِ
وَكُنْ الْمَكْرَةُ بِهِ مُتَلَفًا نَفْسًا اَوْ عُضْوًا اَوْ مُوجِبَةً
بِنَعْدَمِ بِهِ الرِّضَا فَلَوْ اُكْرِهَ عَلَى سَيْحٍ اَوْ اِجَارَةٍ اَوْ اَقْرَأَ
بِقَبْلِ شَيْءٍ اَوْ حَبَسَ فَعَلَّ ثَمَّ زَالَ الْاِكْرَامُ فَاِنْ
شَاءَ اَمْضَاهُ وَاِنْ شَاءَ فَسَخَّه وَاِنْ قَبَضَ الْعَوَضَ طَوْعًا هُوَ

وضرب

أَجْزَاةٌ، فَاِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَهُوَ
 غَيْرُ مُكْرَةٍ فَعَلَيْتِهِ قِمَّتُهُ، وَلِلْمُكْرَةِ أَنْ تُفْتَنَ الْمَكْرَةُ
 وَأَنْ أَكْرَهُ عَلَى طَلَاقٍ أَوْ عِتَاقٍ فَفَعَلَ وَقَعَ وَيَرْجِعُ بِقِيمَةِ
 الْعَبْدِ وَنُصْفِ الْمَهْرِ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدَّخُولِ
 فَإِنْ أَكْرَهُ عَلَى شَرْبِ الْخَمْرِ وَآكْلِ الْمَيْتَةِ أَوْ الْكَفْرِ أَوْ التَّلَافِ
 مَا لَمْ يُسَلِّمْ بِالْحَبْسِ وَالضَّرْبِ فَلَسَّ بِمُكْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكْرَهُ
 بِإِلَافٍ نَفْسِهِ أَوْ عَضْوَاهُ فَيَسْعُهُ أَنْ يَفْعَلَ وَضَمَانُ
 مَا تَلَفَ عَلَى الْمَكْرَةِ، وَأَنْ ضَبَرَ عَلَى التَّلَفِ أَثِمَ إِلَّا فِي الْكَفْرِ
 فَإِنَّهُ يُوجَرُ وَأَنْ أَكْرَهُ بِالْقَتْلِ عَلَى مَا لَمْ يَفْعَلْ وَتَصَدَّرَ
 عَلَى الْقَتْلِ فَإِنْ قُتِلَ أَثِمَ وَالْقَضَاؤُ عَلَى الْمَكْرَةِ **فِي**
 وَأَنْ أَكْرَهُ عَلَى الزَّوْجَةِ لَمْ يَنْ أَمْرًا مِنْهُ وَأَنْ أَكْرَهُ
 عَلَى الزَّوْجَةِ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ **كِتَابُ الدَّعَوِيِّ**
 الْمُدْعَى مِنْ لَا حَبْرَ عَلَى الْخُصُومَةِ وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ حَبْرٍ

٥٥
 وَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ الدَّعْوَى لَشَيْءٍ مَعْلُومٍ الْجَنَسِ وَالْقَدْرِ
 فَإِنْ كَانَ دَيْنًا ذَكَرَ أَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِهِ وَأَنْ كَانَ عَيْنًا كَلَفَ
 الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِحْضَارَهَا فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً ذَكَرَ قِيمَتَهَا
 وَأَنْ كَانَ عَقَارًا ذَكَرَ حُدُودَهُ الْأَرْبَعَةَ وَاسْمَتَهَا
 أَصْحَابَهَا وَنَسَبَهُمْ إِلَى الْجَدِّ وَذَكَرَ الْمَحَلَّةَ وَالْبَلَدَ ثُمَّ
 يَذْكُرُ أَنَّهُ فِي يَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِهِ فَإِذَا
 صَحَّتِ الدَّعْوَى سَأَلَ الْقَاضِي الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ اعْتَرَفَ
 أَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى مِنْهُ قَضِي عَلَيْهِ وَالْأَيْسَرُ حَلْفُ فَاِنْ حَلَفَ
 انْقَطَعَتِ الْخُصُومَةُ حَتَّى يَقُومَ الْبَيِّنَةُ وَأَنْ تَكَلَ تَقْضَى عَلَيْهِ
 بِالتَّكْوِيلِ فَإِنْ قَضَى عَلَيْهِ أَوَّلَ مَا تَكَلَّ جَارٍ وَالْأَوَّلُ
 أَنْ يُعْرِضَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ ثَلَاثًا ثُمَّ يَقْضَى عَلَيْهِ وَالتَّكْوِيلُ
 يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ لَا أَحْلِفُ وَبِالسُّكُوتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ
 خَرَسٌ أَوْ طَرَشٌ وَلَا تَرُدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى وَإِنْ

قال يا بنية حاضرة في المصير وطلب بمن خُص به
 لم يستحلف **ف** وياخذ منه كفيلًا بنفسه ثلثه
 أيام والإيلازمه وإن كان عزبًا يلازمه مقدماً
 مجلس القاضى ولا يستحلف **ف** في النكاح والرجعة
 والفى في الإيلاد والرق والاستيلاء والنسب
 والولادة والحدود ويستحلف في القصاص فإن نكل
 اقتصر منه في الأطراف وفي النفس مجلس حتى يحلف أو
 يقر وإن ادعت طلاقاً قبل الدخول استحلفت **ف**
 فإن نكل قضى عليه بنصف المسكن **فصل**
 واليمين بالله تعالى لا غير وتغلظ **ف**
 بأوصافه إن شاء القاضى ولا يغلظ برمان ولا مكان
 ويستحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على
 موسى والنصرانى بالله الذى أنزل الإنجيل على عيسى

٨٧

والمجوى

والمجوسى بالله الذى خلق النار والوثنى بالله
 ولا يحلفون في سوت عباداتهم ويستحلف **ف**
 البتة بالله ما بينكم ما بيع قائم فيما ذكر وفي الغصب
 ما يستحق عليك رده وفي النكاح ما بينكم
 نكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما بينك
 الساعة وفي الوديعة ماله هذا الذى ادعاه
 في يدك وديعة ولا شئ منه ولا له قبلك حتى
 يحلفه على الحاصل وإن ادعى شفعة الجوار
 ونفقة المبتويه وهو لا يراها يحلفه على السبب
 بالله ما اشترت هذه الدار وما هي معتدة
 منك وإذا قال المدعى عليه هذا الشئ أو دعيته
 فلان الغائب أو رهنته عندي أو عصبتته منه
 وأقام بينة فلا خصومة إلا أن يكون محالاً ولو

أَدْعَى الشَّرَاءَ وَقَالَ الشَّهُودُ أَوْ دَعَهُ رَجُلٌ لَا يَغْفِرُ
 فَهُوَ خَصَمٌ **فصل** بَيْنَهُ الْحَارِجُ أَوَّلِي
 مِنْ بَيْنِهِ ذِي الْيَدِ عَلَى مُطْلَقِ الْمِلْكِ وَإِنْ أَقَامَ
 الْحَارِجُ عَلَى بَيْنِهِ عَلَى مِلْكٍ مُوْتَرَحٍ وَذُو الْيَدِ عَلَى
 مِلْكٍ اسْتَبَقَ مِنْهُ تَبَارُخًا وَأَقَامَا عَلَى النَّجَاحِ أَوْ
 عَلَى نَسْجِ ثَوْبٍ لَا تَكْرَرُ نَسْجُهُ فَذُو الْيَدِ أَوَّلِي وَإِنْ
 أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ الْبَيْنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ مِنَ الْآخِرِ وَالْأَمَارِخِ
 لَهَا دِيًّا أَوْ عِيًّا نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَأَدَامَا الْبَيْنَةَ فَإِنْ
 وَقَفَا فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ صَدَقَتْهُ أَدْعِيَا عَيْنًا
 فِي يَدَيْهِمَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيْنَةَ إِنْهَا لَهُ قَضَى
 بِمَا يَنْهَمَا وَإِنْ أَدْعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشَّرَاءَ مِنْ
 صَاحِبِ الْيَدِ وَأَقَامَا الْبَيْنَةَ فَإِنْ شَا كُلُّ وَاحِدٍ أَخَذَ
 نَصْفَ الْعَبْدِ وَإِنْ شَا تَرَكَ فَإِنْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ

٨٨

واقام
٤

للألف

لِلْآخِرِ أَخَذَ جَمِيعَهُ وَإِنْ وَقَفَا فَهُوَ لِلأَوَّلِ وَإِنْ وَقَفَتْ
 أَحَدُهُمَا أَوْ كَانَ مَعَهُ قَبْضٌ فَهُوَ لَهُ وَإِنْ أَدْعَى أَحَدُهُمَا
 شِرَاءً وَالْآخَرُ هَبَهُ وَقَبْضًا أَوْ صَدَقَهُ وَقَبْضًا وَلَا يَارِخَ
 لَهَا فَالْشَّرَاءُ أَوَّلِي فَإِنْ أَدْعَى الشَّرَاءَ وَأَدْعَتْهُ بَرُوجُهَا
 عَلَيْهِ فَمَنْ سَوَاءٌ وَإِنْ أَقَامَا الْحَارِجَ رَجُلًا الْبَيْنَةَ عَلَى
 الْمِلْكِ وَالْيَارِخِ أَوْ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ أَشْيَرِ قَاوِ
 أَوَّلِي وَإِنْ أَرِخَ أَحَدُهُمَا فَهُوَ لَهُ وَإِنْ تَنَازَعَا دَابَّةً أَحَدًا
 رَاكِبًا أَوْ لَهُ عَلَيْهَا حِمْلٌ فَهُوَ أَوَّلِي وَلِذَلِكَ إِنْ كَانَ رَاكِبًا
 فِي السَّيْرِ وَالْآخَرُ رَدَّ يَمِينَهُ أَوْ لَا يَسِرُّ الْقَمِيصَ وَالْآخَرُ
 مَعْلُوقٌ بِهِ وَبَيْنَةُ النَّجَاحِ وَالنَّسِجِ أَوَّلِي مِنْ بَيْنَةِ الْمِلْكِ
 وَالْبَيْنَةُ بِشَاهِدَيْنِ وَثَلَاثٍ وَكَثْرَتُ سَوَاءٌ **فصل**
 فِي اخْتِلَافِ مَقْدَارِ الثَّمَنِ أَوْ
 الْمُسَبَّحِ فَإِنْ أَقَامَ الْبَيْنَةَ فَهُوَ أَوَّلِي وَإِنْ أَقَامَا الْبَيْنَةَ

مطابق

٨٩

للزيادة أولى فان لم يكن طهما بينه فان رضى كل واحد منهما بدعوى صاحبه والاختلاف وفتح البيع وبهذا يهمل المشتري وفي المقابلته بائنا شاء ومن نكل الزمة دعوى صاحبه وان اختلفا في الاجل او شرط الخيار او استيفاء بعض الثمن فالقول قول المنكر وان اختلفا بعد هلاك البيع لم يتخالفوا والقول قول المشتري وان اختلفا بعد هلاك بعضه لم يتخالفوا الا ان يرضى البائع بترك حصته الهلاك وكذلك الاجارة قبل استيفاء المتقعه وبعدت واما بعد استيفاء بعضها يتخالفان ويفسخ العقد فيما بقي والقول فيما مضى للمستاجر وان اختلفا بعد ايقاله يتخالفان وعاد البيع وان اختلفا في المهر فمن اقام البينة فهو أولى وان اقاما فبينة المرأة والاختلافان هما

نكل

نكل قضى عليه وان تخالفنا لزم ما قالت ان كان مثل مهر المثل أو اقل وما قال ان كان مثله أو أكثر وان كان بينهما مهر المثل وان اختلفا في متاع البيت فما يصلح للنساء فللمرأة وما يصلح للرجال ولها فللرجل وان مات احد هما واختلف ورثته مع الآخر فما يصلح لهما فللبائعي وان اختلفا في قدر الكفاية لم يتخالفوا ولو باع جارية فولدت لافل من سته اشهر فادعا فحوا ابنه ومي ام ولد ويفسخ البيع وترد الثمن ولا تقبل دعوى المشتري معه فان مات الولد ثم ادعا لم تثبت الاستنبلا دفتها وان ماتت الام ثم ادعا ثبت نسبه وترد كل الثمن وان جأت به ما بين سنة اشهر الى سنتين فارصدته المشتري ثبت النسب وفتح البيع ولا يعقب ولا يقصر ام ولد ومن ادعى نسب احد النوة مبن

لا يثبت النسب ولا يقصر ام ولد ولا يعقب

ثبت نسبهما منه م كتاب الاقرار

وهو حجة على المقر إذا كان عاقلًا بالغًا واقرب معلوم
أو مجهول ويثبت المجهول فإن قال له على شيء أو حوت
لزمه أن يثبت ما له قيمة فإن كذبه المقر له فالقول
للمقر مع يمينه وإن أقر بمال لم يصدق في أقل من درهم
فإن قال مال عظيم فهو نصاب من الجفيس الذي ذكر
وفي الأبل خمس وعشرون وفي الحنطة خمسة أو سق وقه
المضاب في غير مال الزكاة وإن قال أموال عظام
فثلثه مضب وإن قال دراهم فثلثه وإن قال كثرة
فمئة ^{سم} وإن قال كذا درهم فدرهم وكذا كذا أحد عشر
وإن ثلث فكذلك وإن قال كذا أو كذا فاحد وعشرون
ولو ثلث بالواو يزداد مائة ولو رتب نراد الفأ وكذا
كل مكيل وموزون وإن قال — له على أو قبلي فهو

دين وعندي ومعنى وفي يميني أمانه ولو قال له
أخبرني عليك الف فقال أن لها أو انتقدتها أو
احتلني لها أو قبضتكمها أو أحسبك بها فهو اقرار
وإن لم يذكر الكتاب لا يكون اقرارًا. ومزاقرب
موجب وإذا دعى المقر له أنه حاك استخلف على الأجل
ولو قال له على مائة ودرهم فالكل دراهم وكذا كل
مارك كالدينونك ولو قال مائة وثوب لزمه ثوب
واحد وتفسير المائة إليه وكان ثوبان ولو قال
وثلثه أثواب فالكل ثياب ومزاقرب يختم لزمه
الحلقة والفض وبسيف النصل والحن والحامل
ومزاقرب ثوب في منديل أو في ثوب لزمه مائة ومزاقرب
خمسة في خمسة لزمه خمسة وإن أراد الضرب ولو
قال له على من درهم إلى عشرة أو ما بين درهم إلى

العشرة لزمته تسعة وجوز الاقرار بالحميل
 اذا بين سببا صالحا للملك ومزارة بشرط الحياء
 لزمته وبطل الشرط **فصل** اذا استثنى
 بعض ما اقربه متصلا صح ولزمته الباقي واستثنى
 الكل باطل وان قال متصلا باقراره ان شاء الله
 بطل اقراره وكذلك ان علقه بمن لا يعرف مشيئة
 كالجبن والمملوكة ومن اقر بمائة درهم الا دينار
 او الا فقير حطة لزمته المائة الا الدينار والفقير
 وكذلك اذا استثنى **كل** ما يكال او توزن او يعد
 ولو استثنى ثوبا او شاة او دارا لا يصح ولو قال
 غصبته من زيد لابل من عمري فهو لزيد وعليه قيمته
لعمري ومن اقر بشيئين فاستثنى احدهما واحدهما
 وبعض الآخر فالاستثناء باطل وان استثنى بعض احدهما

او بعض كل واحد منهما صح ويصرف الى جلسيه واستثنى
 البناء من الدار باطل ولو قال بناؤها والعرصة
 لفلان فبها قال وان قال له على الف من ثمن عند
 لعمري بفضه ولم يعينه لزمته الالف وان عينته فارسله
 اليه لزمته والافلا وان قال من ثمن خمر او خمرير
 لزمته ولو قال من ثمن متاع او اقروضني وهو زبوف
 او بهرجة وقال المقر له جياذ فني جياذ ولو قال
 عصبتهما منه او اودعنيها صديق في الرنوف والبنهرجة
 وفي الرضاير والستوقه ان وصل صدق والافلا
 ودبون الصحة وما لزمه في مرضيه بسبب معروف
 مقدم على ما اقربه في مرضيه وما اقربه في مرضيه
 مقدم على الميراث واقرار المرض لو ارثه باطل الا
 ان يصدقه ببقية الوارثه ومن طلق امراته ثلاثا

مَرْصِيهِ ثُمَّ اقْتَرَطَا وَمَاتَ فُلْهُمَا الْاَوَّلُ مِنَ الْاَوَارِ وَالْمَرَاةُ
وَاِنْ اَقْرَأَ الْمَرْصُ لَاجْنَبِيٍّ ثُمَّ قَالَ هُوَ ابْنِي بَطْلٌ وَاِنْ اَقْرَأَ
لِلْمَرَاةِ ثُمَّ نَزَّوَجَهَا لَمْ يَبْطُلْ وَيَصِحُّ اقْوَارُ الرَّجُلِ بِالْوَلَدِ
وَالْوَالِدِينَ وَالزَّوْجَةَ وَالْمَوْلَى اِذَا صَدَّقُوهُ وَكَذَلِكَ
الْمَرَاةُ الْاَلَى الْوَلَدِ فَاِنْ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَصَدِّقِ الزَّوْجِ
أَوْ شَهَادَةِ الْقَائِلِ وَمِنْ اقْرَبِ نَسَبٍ مِنْ غَيْرِ الْوَلَدِ لَمْ
يَتَبَيَّنْ فَانْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَاَرِثُ غَيْرُهُ وَرِثَةُ وَمَنْ مَاتَ
أَبُوهُ فَاَقْرَبَ بَاحٍ شَارَكَهُ فِي الْمِيرَاثِ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ نَسَبُهُ

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

مَنْ تَعَنَّى جُلْمَهَا لَا يَسْعُهُ اِنْ مَتَّبَعَ اِذَا طُلِبَ فَاِذَا احْتَمَلَهَا
وُطِّلَتْ لِادَائِهَا يَفْتَرَضُ عَلَيْهِ اِلَّا اِنْ يَقُومَ الْحَقُّ لغيرِهِ
وَهُوَ خَيْرٌ فِي الْحُدُودِ مِنَ الشَّهَادَةِ وَالسِّرُّ وَهُوَ اَفْضَلُ
وَيَقُولُ فِي السَّرْقَةِ اخْذَ الْمَالِ وَلَا يَقُولُ سَرَقَ وَلَا

يَقْبَلُ

٩٣

وَلَا يَقْبَلُ عَلَى الزَّانَا اِلَّا اَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ وَبِأَيِّ
الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَمَا سِوَاهُمَا
مِنْ الْحَقُوقِ يَقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ اَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ
وَيَقْبَلُ شَهَادَةُ الْيَسَّاءِ وَحَدِّهِنَّ فَمَا لَا يَطْلَعُ عَلَيْهِ
الرِّجَالُ كَالْوَلَادَةِ وَالْبِكَارَةِ وَعَيُوبِ النِّسَاءِ
وَفِي اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ دُونَ الْاَمْرِ
وَلَا يَدْرُ الْمَرْءُ الْعَدَالَةَ وَلَفْظَةُ الشَّهَادَةِ وَالْحُرِّيَّةِ
وَالْإِسْلَامِ وَيَقْتَصِرُ فِي الْمُسْلِمِ عَلَى ظَاهِرِ عَدَالَتِهِ اِلَّا
فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ فَاِنْ طَعَنَ فِيهِ الْحَصَمُ سَأَلَ عَنْهُ
وَقَالَ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ فِي جَمِيعِ الْحَقُوقِ سِرًّا وَعِلَانِيَةً
وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَاِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّرِّ جَازٍ وَلَا يَدَّانِ يَقُولُ
الْمَرْءُ لِي هُوَ عَدْلٌ جَازُ الشَّهَادَةِ وَلَا يَقْبَلُ زَكَاةً
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَتَكْفِي زَكَاةُ الْوَاحِدِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ

كُلُّهُ

أَشْيَيْنِ وَهُوَ أَوَّلِي وَكَذَا الْمُرَحْمُ وَجُوزُ
أَنْ تَشْهَدَ بِكُلِّ مَا سَمِعَهُ أَوْ أَبْصَرَ مِنَ الْحُقوقِ
وَالْعُقُودِ وَأَنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا الشَّهَادَةُ عَلَى
الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَةِ غَيْرِهِ
مَا لَمْ يَشْهَدْ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ مَا لَمْ يُعَايِنْهُ
إِلَّا النَّسَبَ وَالْمَوْتَ وَالتَّكَاثُفَ وَالذَّخُولَ وَوَلَايَةَ
الْقَاضِي وَأَصْلَ الْوَقْفِ فَإِذَا اخْتَصَمَ لِبَاحٍ مِنْ شَوْبِهِ حَازَ
أَنْ يَشْهَدَ لَهَا وَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ
إِذَا رَأَاهُ فِي يَدِهِ فَمَا سِوَى الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ إِلَّا أَنْ
يَعْرِفَ رَقْمَهُمَا وَإِذَا رَأَى الشَّاهِدُ خَطَهُ لَا يَشْهَدُ مَا لَمْ
يَذْكُرِ الْحَادِثَ وَشَاهِدُ الزَّوْرِ لَشَهْرٍ وَلَا يَعْزِزُ
وَيُعْتَبَرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَمَا
الشَّاهِدُ الدَّعْوَى فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ وَالْأَخَرِ

بِالْفِ

٦٢
بِالْفِ وَخَمْسًا يَتَقَبَّلُ فِي الْإِلْفِ أَنْ دَعَى الْمُدَّعِي الْفِ
وَخَمْسًا يَتَقَبَّلُ وَأَنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ وَالْأُخَرُ بِالْفِ
لَمْ يَقْبَلْ وَلَوْ شَهِدَا عَلَى سَرَقَةٍ بِقَرَّةٍ وَاخْتِلَافًا
لَوْ هُنَا قَطَعَ وَأَنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَثَرِ لَمْ يَقْطَعْ شَهِدَا
يَقْبَلُ يَزِيدُ يَوْمَ النَّجْمِ بِمَكَّةَ وَأَخْرَأَنَ يَقْبَلُ فِيهِ
الْكُوفَةُ رُدَّتَا فَإِنْ سَبَقَتْ أَحَدُهُمَا وَقَضَى بِهَا بَطُلَتْ
الْأُخْرَى وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى وَلَا الْمَحْدُودُ فِي قَدْرِ
وَأَنْ تَابَ وَلَوْ حَدَّ الْكَافِرُ فِي قَذْفٍ ثُمَّ اسْلَمَ قَبِلَتْ
شَهَادَتُهُ وَلَا يَقْبَلُ الشَّهَادَةُ لِلْوَلَدِ وَأَنْ سَقَطَ
وَلَا لِلْوَالِدِ وَأَنْ عَلَا وَلَا لِجَنَدِيهِ وَمَكَاتِبِهِ وَلَا لِلزَّوْجِ
وَالزَّوْجَةِ وَلَا أَحَدَ الشَّرِكَيْنِ لِاخْتِلَافِهِمَا هُوَ مَشْرُوعُهَا
وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ مَخْنُثٍ وَلَا نَاعِمَةٍ وَلَا مِنْ بَغْنَى لِلنَّاسِ
وَمِنْ الشَّرْبِ عَلَى اللَّهِ وَلَا مِنْ لَعِبٍ بِالطَّيُورِ وَلَا

من يفعل كبيرة توجب الحد ومن ياكل الربوا
او يقاتر بالسطح او يفتوته الصلابة بسبب
يدخل الحمام بغير اذ امر ويفعل فعلاً مستحقاً كالبول
والاكل على الطريق ولا من ينظر سب السلف ولا
شهادة العدو وان كانت العداوة بسبب الدنيا
ويقبل ان كانت بسبب الدين ويقبل شهادة اهل
الذمة بعضهم على بعض ولا يقبل شهادة المشتك
على الذمي ويقبل شهادة الذمي عليه ويقبل
شهادة الاقارب والحشي وولد الزنا
والمعتبر حال الشاهد ووقت الاداء الا وقت الحمل
واذا كانت الحسنات اكثر من السيئات قبلت
الشهادة **فصل** تجوز الشهادة
على الشهادة فيما لا يسقط بالشبهة ولا بجورها

وامر

واحد على شهادة واحد وتجوز شهادة اثنين على
شهادة اثنين وصفة الاسناد ان تقول الاصل
اشهد واعلى شهادتي اني اشهد ان فلان اقر عندى
بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلان اشهد
على شهادتي انه لشهد ان فلان امر عندى بكذا
وقال لي اشهد على شهادتي بذلك ولا يقبل شهادة
الفروع الا اذا اعدت حضور الاصول مجلس الحكم
موت او مرض او سفر فان عرفتهم شهود الفرع حاز
وان سكتوا عنهم جاز وان انكر شهود الاصل الشهادة
لترقبيل شهادة الفروع والتعريف لهم بذكر الجدة
او الفجر ولا بد من نسبه خاصة فالنسبه الى المضر
والمحلة الكبرية عامة والى السكة الصغرى خاصة
باب الرجوع عن الشهادة

٩٤

٩٥

ولا يصح الا في مجلس الحكم فان رجعوا قبل الحكم بها
سقطت وتعدّه لم ينسخ الحكم وضمنوا ما ابلغوه بشهادتهم
فان شهدا بمال وقضى به واخذ المدعى ثم رجعا ضمنا
للمشهد عليه وان رجع احدهما ضمن النصف والعبد
في الرجوع لمن بقي لا لمن رجع فلو كانوا ثلثة فراجع
واحد لا شئ عليه فان رجع آخر ضمنا النصف ولو شهد
رجل وامرأتان فرجعت واحدة فعليه ربع المال
شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعوا فعليه خمس
أشداً من الحق وعليه سدس لو شهد رجلان
وامرأة ثم رجعوا فالضمان على الرجلين خاصة
شهدا بنكاح باقل من مهر المثل ثم رجعا لا ضمان
عليهما وان كان بأكثر منه ضمنا الزيادة للزوج
وفي الطلاق ان كان قبل الدخول ضمنا نصف المهر

والعبد

وتعدّه لا ضمان عليهما وان رجع شهود القصاص
ضمنوا الدية واذا رجع شهود الفرع ضمنوا وان رجع
شهود الاصل وقالوا لم يشهد شهود الفرع لم يضمنوا
ولا ضمان على شهود الإحصان وان رجع شهود اليمين
وشهود الشرط فالضمان على شهود اليمين واذا رجع
المذكور ضمنوا

كتاب الوكالة

ولا يصح حتى يكون الموكل مملوك التصرف ولزمه الأحكام
والوكل يفعل العقد ويقصده وكل عقد جاز ان
يعقده بنفسه جائز ان يوكل فيه فتجوز بالخصومة
في سائر الحقوق وايفائها واستيفائها الا الحدود
والقصاص لا يجوز استيفاءها مع غيبته الموكل
ولا يجوز بالخصومة إلا برضا الخصم الا ان يكون الموكل
مريضاً أو مسافراً أو مخدراً وكل عقد بضيفه

الوكيل في نفسه كالبيع والابارة والصلح عن اقرار
بتعلق حقوقه به من تسليم البيع ونقد الممن والحضونه
في العيب وغير ذلك الا الصبي والعبد المحجور فيجوز
عقودهما وتعلق حقوقهما بموكلهما واذا سلم البيع
الى الموكل الا ياذنه والمشتري ان يمتنع من دفع الممن
الى الموكل فان دفعه اليه جاز وكل عقد يضيفه
الى موكله لحقوقه تتعلق موكله كالنكاح والخلع
والصلح عن دم عده واله في مال والكاتبه والصلح
عن الكار والهبة والصدقة والاعارة والابذاع
والرهن والاقرار والشره والمضاربة ومن وكل
رجلا بشراء شيء ينبغي ان يذكر صفته وجنسه
او مبلغ ثمنه الا ان يقول له ابتع لي ما رأت وان
وكله بشراء شيء يعينه ليس له ان يشتره لنفسه

فداشتره

وان اشتره بغير التقيدين او بخلاف ما سمي له من
جنس الثمن او وكل بشرايه وقع الشراء له وان كان
بغير عينه فاشتره فهو له الا ان يدفع الممن من مال
الوكيل او ينوي الشراء له والوكيل في الضرر
والسليم لعقبر مفارقة لامفارقة الموكل وان
دفع الله درهم لشترى له بها طعاما فهو على الخطه
ودقيقها وقيل ان كانت كثره فعلى الخطه
وقبله على الخطه ومنه سطره على الدقيق وان دفع
الوكيل الممن من فله جسد البيع حتى بعض الثمن فان جسدته
وهلاك فهو كالبيع وان وكله بشراء عشرة ارطال لحم
بدريم فاشترى عشر من ثمنها يباع منه عشرة بدرهم
لزم الموكل عشرة بنصف درهم والوكيل بالبيع مجوز
بيعه بالقليل والنسيئة وبالعرض وبأخذ بالثمن

رهنًا وكفيلًا ولا يصح ضمانه الممنوع من المشتري والوكيل
 بالشراء لا يجوز شراءه الأبقية المثل وزيادة
 يتعاضد فيها وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين وقدروا
 في العروض في العشرة بزيادة نصف دينهم وفي
 الحيوان دينهم وفي العقار دينهمين ولو وكله ببيع
 عبدي فباع نصفه جاز وفي الشراي توقف فاز اشري
 بأقبه جاز ولا يعقد للوكيل مع من لا يقبل شهادة إلا أن
 يبيعه بأكثر من قيمته وليس لأحد الوكيل أن يقض
 دون ترفقه إلا في الخصومة والطلاق والعناق بغير
 عوض ورد الوديعة وقضاء الدين وليس للوكيل أن
 يوكل إلا أن يأذن الموكل أو يقوله أو يملكه
 وكل يذنه فهو وكيل الموكل وإن وكل بغيره فعقد
 الثاني بخبر الأول أو غيبته فجاز جاز وللوكيل

عزل

عزل وكله وتوقف على علمه وتبطل الوكالة بموت
 أحدهما وجنونه جنونا مطبقا ولحاقه مرتدًا بدله
 الحرب وإذا عجز المكاتب أو حجر المأفون أو أفرق
 الشركان بطل توكلهم وإن لم يعلم به الوكيل وإذا
 قصرت الوكيل فتما وكل به بطلت الوكالة والوكيل
 يقبض الدين وكل بالخصومة منه ويقبض العين لا يكون
 وكيلًا بالخصومة والوكيل بالخصومة وكيل
 بالقبض خلا فالزفر والفتوى على قوله ولو أقر على
 موكله عقد نفق والافتلا ادعى أنه وكيل الغائب
 في قبض دينه وصدقه الغريم أمر بدفعه إليه فإن
 جاء الغائب فصدقه والدفع إليه ثانيا ورجع على
 الوكيل أن كان في يد وإن هلك لا يرجع إلا أن يكون
 دفعه إليه ولم يصدقه أو ضمه عند الدافع وإدعى

أَنَّهُ وَكَفِيلُهُ فِي قَبْضِ الْوَدَّيَّةِ لَمْ يُؤَثِّرْ بِالْدَفْعِ إِلَيْهِ
وَأَنْ صَدَّقَهُ وَلَوْ قَالَ مَا تَأْتِي الْمَوْدِعُ وَثَرَهَا مِيرَاثًا لَهُ
وَصَدَّقَهُ أَمْرًا بِالْدَفْعِ إِلَيْهِ وَلَوْ أَدَّى عَلَى الشَّرَاءِ وَصَدَّقَهُ
لَمْ يَدْفَعْنَاهَا إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كِتَابُ الْكَفَالَةِ

وَهِيَ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمَطَالَبَةِ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِمَنْ
يَمْلِكُ التَّبَرُّعَ وَتَحَوُّنَ الْبَيْتِ وَالْمَالِ وَتَعَقُّدُ يَقُولِهِ
تَكْفَلْتُ بِنَفْسِيهِ أَوْ بِرَقَبَتِهِ أَوْ بِكُلِّ عَضْوٍ يَعْبُرُ بِهِ عَنِ الْبَيْتِ
وَبِالْجُزْءِ الشَّايِعِ كَالْجُنْسِ وَالْعَشْرُ وَيَقُولُ ضَمَمْتُهُ وَهُوَ
عَلَى أَوَّلِ الْوَلَدِ وَأَنَا زَعِيمٌ بِهِ أَوْ قَبِيلٌ وَالْوَاجِبُ اخْتِصَارُ
وَتَسْلِيمُهُ فِي مَكَانٍ يَقْدَرُ عَلَى مَحَلَّتِهِ وَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ
بَرَى وَلَوْ سَلَّمَهُ فِي مَضْرَإٍ خَرِبَرَى فَإِنْ شَرَطَ تَسْلِيمَهُ فِي
وَقْتٍ بَعَيْنِهِ لَزِمَهُ تَسْلِيمُهُ فِيهِ إِذَا طُلِبَ مِنْهُ فَإِنْ خَضَرَ

اللاطيس

وَالْأَجْسَدَ الْحَاكِمَ فَإِنْ غَابَ وَلَوْ يَعْلَمُ مَكَانَهُ لَا يَطْلُبُ
بِهِ وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ الْكَفِيلِ وَالْمَكْفُولِ بِهِ دُونَ الْمَكْفُولِ لَهُ
وَأَنْ تَقْلَبَ بِهِ إِلَى شَهْرٍ فَسَلَّمَ قَبْلَ الشَّهْرِ بَرَى وَإِنْ
قَالَ أَنْ تَوَافَا فَكَتَبَ بِهِ فَعَلِيَ الْإِلْفَ الَّتِي عَلَيْهِ وَلَمْ يُوَافِ
بِهِ فَعَلِيَّةُ الْإِلْفِ وَالْكَفَالَةُ بَاقِيَةٌ وَالْكَفَالَةُ بِالْمَالِ
جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ ذَيْنًا صَحِيحًا حَتَّى لَا تَصِحَّ بَدَلُ الْبُكَاءِ
وَالسَّعَاةِ وَالْأَمَانَاتِ وَالْحُدُودِ وَالْقَضَائِصِ وَالْمَكْفُولُ
لَهُ أَنْ شَاءَ طَالِبُ الْكَفِيلِ وَأَنْ شَاءَ طَالِبُ الْأَصِيلِ فَإِنْ
شَرَطَ قَدَمَ مَطَالِبَةِ الْأَصِيلِ فَهِيَ حَوَالَةُ كَمَا إِذَا اشْرَطَ فِي
الْحَوَالَةِ مَطَالِبَةُ الْمُجْمِلِ تَوَزُّكُهَا وَتَحَوُّنُهَا بِأَمْرِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ
وَبِغَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنْ كَانَتْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ وَإِنْ
كَانَتْ بِأَمْرِهِ فَادَّى رَجَعَ عَلَيْهِ وَإِذَا طُولَبَ وَلَوْ زَمَّ
طَالِبُهُ وَلَا زِمَّتُهُ وَإِنْ أَمَرَ الْأَصِيلُ أَوْ ابْنُ أَبِيهِ رَبَّ الدَّيْنِ

يرى الكفيل وان ابرى الكفيل لم ير الاصيل وان
 آخره الاصيل تاخر عن الكفيل وبالعكس وان قال
 الطالب للكفيل رأت الى من المالك رجع به على الاصيل
 وان قال ابرائك لم يرجع ولا يصح تعليق البراء منها بشرط
 ونصح الكفالة بالاعيان المضمونه بنفسها كالمقبوض
 على سؤم الشراء والمعضوب والمبيع فاسدا ولا يصح
 بالمضمونه غيرها كالمبيع والمرهون ولا يصح الا بقبول
 المكفول له في المجلس الا قال المريض لو ارثته تكفل بماعلى
 من الدين فتكفل والغريم غائب فتصح ولو قال لا جنى فيه
 اخلاف المشايخ ولا تصح الكفالة عن الميت المفليس
 ويجوز تعليق الكفالة بشرط يلزم كشرط وجوب الجوى
 كقوله ما تبعت فلانا او شرط الاستيفاء كقوله ان غاب
 فعلى ولا يجوز بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح او جاء المطر

بشرط

وحسب حالا ان جعلها للكفالة اجلا فان قال تكفلت
 بمالك عليه فقامت اليه بشئ الزمه والا فالقول
 قوله ولا يسع قول صاحب الاصيل عليه ولا تصح الكفالة
 بالحل على دابة بعينها وتصح بغير عنها علمها دين واحد منهما
 كفيل عن الآخر فما اذاه احدهما لم يرجع على صاحبه حتى يرد
 على النصف فيرجع بالزيادة وان تكفلا عن رجل وكل واحد
 منهما كفيل عن الآخر فما اذاه احدهما جع ينصفه على الآخر
 ولو ضم عن رجل خراجة وقسمته ونوابه جاز ان كانت السوى
 بحق ككرا النهر واجرة الحارس وتجهيز الجيش وفدا الاسارى
 وان لم يكن بحق كالحجيات قالوا يصح في زماننا

كتاب الحوالة

وهي جأزه بالدون دون الاعيان وتصح برضى المحتال
 والمحتال والمحال عليه فاذا تمت بر المحتال حتى لو مات لا يخلو

من تركته لكن ما خذ كفيلاً من الوارثه او من الغرماء نخافه
 النوى ولا يرجع المحتال الا ان يموت المحتال عليه مفلساً
 أو يحد ولا يئنه عليه فان طالب المحتال عليه المجل قال
 له انما احتلت بدني في عليك لم يقبل وان طالب المجل
 المحتال بما احواله به فقال انما احتلت بدني في عليك لم
 يقبل م **كتاب الصلح**
 ويجوز مع الاوار والسكوت والينكار فان كان غزاقاً
 وهو بمال غرمال فهو كالباع ومنافع غرمال كالايجاب
 وان استحق منه بعض المصالح عنه رد حصته من العوض
 وان استحق الجميع رد الجميع وان استحق كل المصالح عليه
 رجع كل المصالح عنه وفي البعض حصته والصلح عن
 سكوت او انكار معاوضة في حق المدعي والافتداء
 والمنه في حق المدعي عليه وان استحق منه المصالح عليه

٩٨

ن

رجع الى الدعوى في كليه وفي البعض بقدره وان
 استحق المصالح عنه رد العوض وان استحق بعضه
 رد حصته ورجع بالخسومه فيه وهلاك بدل الصلح
 كاستحقاقه في الفضلين ويجوز الصلح عن مجهول
 ولا يجوز الا على معلوم ويجوز عن ضايع العمد والخطأ
 ولا يجوز عن الحدود ولو ادعى على امرأة نكاحاً فحدث
 ثم صالحته على مال ليثرت الدعوى جاز وحرم عليه ديانته
 ولو صالحها على مال لتقر له بالنكاح جاز ولو ادعت
 المرأة فصالحها جاز وقبل لا يجوز وان ادعى على
 شخص انه عبده فصالحه على مال جاز ولا ولا عليه م
 عبد بن رجلين اعنته احدهما وهو موسر فصالحه
 الآخر على اكثر من نصف قيمته لم يجز ويجوز صلح المدعي
 المنكر على مال ليقر له بالعين والفضول ان صالح

على مال وضمنته أو سلمه أو قال على الف هذه صح
 وإن قال على الف يتوقف على إجازة المصالح عنه
 والصالح عما استحق بعقد المدائنه أخذ لبعض حقه
 وإسقاط للباقي وليس معاوضة وإن ضاحك عن الف
 درهم خمسمائة أو عن الف جراح خمسمائة زئوف أو عن
 حاله بمثلها مؤجلة جاز ولو ضاحك على دمان مؤجلة
 لم يجز ولو ضاحك عن ألف سودي بخمسمائة بيض لا يجوز
 وإن قال له أدي إلى خمسمائة وأنت ترى من خمسمائة
 فلم يوافقها إليه فالألف كالحا ولو ضاحك أحد الشرين
 عن نصيبه بثوب فشركه إن شاء أخذ منه نصف إلا أن
 يعطيه ربع الدين وإن شاء اتبع المديون بنصفه ولا
 يجوز صلح أحدهما في السلم على أخذ نصيبه من رأس المال
 فإن ضاحك الوتره بعضهم عن نصيبه بمال أعطوه والزمه

عروض

عروض جاز قليلاً أعطوه أو كثيراً وكذلك إن
 كانت أحد النقيدين فأعطوه خلافه وكذلك لو
 كانت نقدين فأعطوه منهما فلا بد أن يكون أكثر
 من نصيبه من ذلك الجنس ولو كان بدل الصلح عروضاً
 جاز مطلقاً وإن كان في التركة ديون فخرجوه منها
 على أن يكون لهم لا يجوز وإن شرطوا برأة الغريم جازم

كتاب الشراكة

٩٩

ويكون في الاملاك وبالعقود ففى الاملاك ان يملك
 الرجلان عيناً فكل منهما اجنبي في نصيب الآخر ويجوز
 له بيع نصيبه من شركه وغرم وشركه العقود مفاو
 وعنان وفي الصنائع وبالأجوه ولا فيها من الأجاب
 والقبول والمعاوضة ان يتساويا في التصرف في الدين
 والمال الذي تقع الشراكة فيه ولا يجوز إلا بين الباقين

الْحَرَجَيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ وَالذَّمِيمَيْنِ إِلَّا بِلَفْظَةِ الْمَفَاوِضَةِ
 أَوْ بَيْنَيْنِ جَمِيعٍ مَقْتَضَاهَا وَلَا يَشْتَرِطُ تَسْلِيمُ الْمَالِ
 وَلَا خَلْطُهُمَا وَيَنْعَقِدُ عَلَى الْوَكَالَةِ وَالْكَفَالَةِ فَمَا شَرَّه
 أَحَدُهُمَا عَلَى الشَّرْطِ إِلَّا طَعَامَ أَهْلِهِ وَكِسْوَتَهُمْ وَلِلْبَاعِ
 مُطَابَقَةُ إِيَّاهُمَا شَاءَ بِالْثَمَنِ فَإِنْ تَكَفَّلَ بِمَالٍ عَنْ جَنْبَيْهِ
 يَلْزَمُ صَاحِبَهُ وَإِنْ مَلَكَ أَحَدُهُمَا مَا بَصَحَ فِيهِ الشَّرْكَهُ
 صَارَتْ عِنَانًا وَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ فَتَذَرُ الْمَفَاوِضَةُ
 لِفَوَاتِ شَرْطٍ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْعِنَانِ وَلَا يَنْعَقِدُ الْمَفَاوِضَةُ
 وَالْعِنَانُ إِلَّا بِالْذَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ وَتَبْرَهُمَا أَنْ حَرَى
 التَّعَامُلُ بِهِ بِالْفُلُوسِ الرَّابِحَةِ وَلَا يَصَحُّ بِالْعَرُوضِ إِلَّا أَنْ
 يَبْتَاعَ أَحَدُهُمْ فَصَنَفَ عَرْضِيهِ بِنُصْفِ عَرْضِ الْآخَرِ إِذَا
 كَانَتْ فِيهِمَا عَلَى السَّوَاءِ ثُمَّ يَعْقِدَانِ الشَّرْكَهُ وَشَرْكَهُ
 الْعِنَانُ قَصْحُ مَعَ الْمُضَارَبَةِ فِي الْمَالِ وَالسَّوَاءِ فِي الرِّجْ

إذا علم

إِذَا عَمِلَ أَوْ شَرَطَتْ زِيَادَةُ الرِّجْحِ لِلْعَامِلِ وَإِذَا تَسَاوَى
 فِي الْمَالِ وَشَرَطَا التَّفَاوُتَ فِي الرِّجْحِ وَالْوَضِيعَةَ فَالرِّجْحُ
 عَلَى مَا شَرَطَا وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَالرِّجْحُ يَسْتَحْوِ
 بِالْعَقْدِ لَا بِالْعَمَلِ وَتَصِحُّ مِنْ أَحَدِهِمَا ذَرَاهِمُ وَالْآخَرُ دِينَارٌ
 وَتَصِحُّ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ التِّجَارَةِ وَفِي بَعْضِهَا وَتَنْعَقِدُ عَلَى
 الْوَكَالَةِ وَلَا يَصِحُّ فِيهَا لَا يَصِحُّ الْوَكَالَةُ كَالْإِحْطَابِ
 وَالْإِصْطِيَادِ وَمَا جَمَعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَهُوَ وَإِنْ
 أَعَانَهُ الْآخَرُ فَتِلْهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ وَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا كَسْلًا عَنْ
 الْآخَرِ فَلَا يَطَالِبُ بِمَا اشْتَرَاهُ وَإِنْ هَلَكَ الْمَالَانِ أَوْ
 أَحَدُهُمَا قَبْلَ الشَّرَاءِ بَطَلَتِ الشَّرْكَهُ وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا
 بِمَالِهِ وَهَلَكَ مَالُ الْآخَرِ فَالْمُشْتَرِي بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا
 وَيَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِحَصْنِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرِي
 لِأَحَدِهِمَا ذَرَاهِمَ مِثْلَ دِينَارٍ مِنَ الرِّجْحِ وَلِشْرِكِي الْعِنَانِ وَالْمَفَاوِضِ

أَنْ تُؤْكَلَ وَبِضَيْعٍ وَيُضَارَبُ وَيُودَعُ وَتُسْتَأْجَرُ هُوَ
 أَمِينٌ فِي الْمَالِ وَشَرَكَةُ الصَّانِعِ أَنْ لَشَرَكَةِ الصَّانِعِ
 اتَّفَقَا فِي الصَّنِيعَةِ أَوْ اخْتَلَفَا عَلَى أَنْ يَقْبِلَا الْأَعْمَالَ
 وَتَكُونَ الْكَسْبُ بَيْنَهُمَا أَوْ مُتَفَاضِلًا مَعَ اسْتِوَاءِ الْعَمَلِ فَتَحْوِزُ
 وَمَا يَقْبَلُهُ أَحَدُهُمَا يَكُونُ لِمَا فِي طَالِبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 بِالْعَمَلِ وَبِطَالِبِ الْبِالْأَجْرِ وَشَرَكَةُ الْوُجُوهِ جَائِزَةٌ وَهِيَ
 أَنْ يَشْتَرِكَ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ بَوُجُوهَهُمَا وَبِطَعَا وَتُعْقَدُ عَلَى
 الْوَكَالَةِ وَإِنْ شَرَطَا أَنْ الْمُشْتَرِيَ بَيْنَهُمَا فَالزَّخْ كَذَلِكَ
 وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ وَإِنْ أَشْرَكَ وَلَا أَحَدٌ مِمَّا بَعَلَ وَالْآخَرُ
 رَأَوْهُ يُسْتَقْبَلُ الْمَالُ لَا تَصِحُّ وَالْكَسْبُ لِلْعَامِلِ وَعَلَيْهِ أَجْرُ
 بَعْلِ الْآخَرِ أَوْ رَأَوْهُ بِالْبَيْدِ وَالرَّخْ فِي الشَّرَكَةِ الْفَاسِدَةِ
 عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَتَبْطُلُ شَرْطُ الزِّيَادَةِ وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ
 الشَّرِكَيْنِ أَوْ جُودَا رَحْبُ مُرْتَدًّا بَطَلَتِ الشَّرَكَةُ

وليس

وَلَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرِكَيْنِ أَنْ يُؤَدِّيَ زَكَاةَ مَالِ الْآخَرِ إِلَّا
 بِإِذْنِهِ فَإِنْ أَذِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ فَأَدَّى مَعًا
 ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ نَصِيبَ شَرِكِهِ وَإِنْ أَدَّى مُتَعَاقِبًا ضَمِنَ
 الْمَتْنِ لِلأَوَّلِ عِلْمَ بَادِيهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَقِيلَ أَنْ لَمْ يَعْلَمْ
 لَا يَقْضَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ

١٠١

كتاب المضاربات
 المضاربة شريك رب المال
 فِي الرِّخِّ وَرَأْسُ مَالِهِ الضَّرِبُ فِي الْأَرْضِ فَإِذَا تَسَلَّمَ رَأْسُ
 الْمَالِ فَهُوَ أَمَانَةٌ فَإِذَا انْقَضَتْ مِنْهُ فَهُوَ وَكَيْلٌ فَإِذَا رُخَّ
 صَارَ شَرِيكًا وَإِنْ شَرَطَ الرِّخُّ لِلْمُضَارِبِ فَهُوَ قَرْضٌ وَإِنْ
 شَرَطَ لِرَبِّ الْمَالِ فَهِيَ بَضَاعَةٌ وَإِذَا فَسَدَتِ الْمُضَارِبَةُ
 فَهِيَ حَارَةٌ فَاسِدَةٌ وَإِذَا خَالَفَ صَارَ غَاصِبًا وَلَا
 تَصِحُّ إِلَّا بِمَا تَصِحُّ بِهِ الشَّرَكَةُ وَلَا تَصِحُّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
 الرِّخُّ بَيْنَهُمَا مَشَاعًا فَإِنْ شَرَطَ لِأَحَدٍ مَادَرَاهُمْ مَسْمُومَةٌ



فسدت والروح لرب المال والمضارب أجر مثله
لا جاوز المشروط والمال أمانة واشراط الوضعية
على المضارب باطل ولا بد ان يكون المال مستلما الى
المضارب وللمضارب ان يبيع ويشترى ويوكل
ويؤجر ويضع ولا يضارب الا باذن رب المال
او يقول له اعمل برايك وليس له ان يتعدى البلدة
والسلعة والمعامل الذي عليه رب المال فان وقت
ها وقتا بطلت بمضيه ولا يزوح عبدا ولا آمة
ولا يشتري من تعتق على رب المال فان فعل ضمن ولا
يعتق عليه ان كان في المال روح فان لم يكن فاشترى
ثم ربح اعتق نصيبه وسعى العبد في قومه نصيب رب
المال فلو دفع اليه المال وقال ما رزق الله بيننا
نصفان واذن له في الدفع مضاربه فنصف الروح لرب

المال

٧٢
المال والسدس للاول والثالث للثاني وان دفع الاول
بالنصف فلا شيء له وان دفعه على ان للثاني المثلين
ضمن للثاني قدر سدس الروح وان قال رب المال
ما رزقك الله على نصفه فما شرطه للثاني فهو له والباقي
من رب المال والاول نصفان وبطل المضاربة بموت
المضارب وموت رب المال وبرقته ولحاقه دون
المضارب ولا ينقل بعزله ما لم يعلم فاذا علم والمال
مرحس راس المال لم يتصرف منه وان كان خلا جسيه
فله ان يجعله من جسيه واذا افترقا وفي المال ديون
وليس فيه روح اجبر على اقتضاها وما هلك من مال
المضاربة فمن الروح فان زاد فمن راس المال مع

كتاب الوضعية

وهي امانة وللمودع ان يحفظها بنفسه ومن عياله

وان يهاه وليس له ان يحفظها بغيرهم الا ان حافت
 الجرق فيسلمها الى جاره او الفرق فليقلتها الى سفينة اخرى
 وان خلطها بغيرها حتى لا تتميز ضمنها وكذا ان انفق
 بعضها ثم رد عوضه وخلطه بالباقي وان اختلط
 بغير صنيعه فهو شرك ولو تعدى فيها بالركوب او
 اللبس او اودعها ثم ازال التعدي لم يضمن ولو هلك
 عند الثاني فالضمان على الاول خاصة فان ظلمها صاحب
 المحلة هائم عاد واعترف ضمن ولو دعى ان سافر بالودعة
 وان كان لها حمل ومونة ما لم ينهه اذا كان الطريق امنا
 وليس له ان يسافر بها في البحر ولو اودعها عند
 رجل مكيلا او موزونا ثم حضرا حدهما يطلب نصيبه
 لم نوفر بالدفع اليه ما لم حضرا لآخر ولو اودع عند
 رجلين شيا مما ينقسم اقتسماه وحفظ كل منهما نصفه

داركان

وان كان لا ينقسم حفظه احدهما بالآخر ولو
 قال له احفظها في هذا البيت لحفظها في بيت
 آخر من الدار لم يضمن الا ان تكون البيت الذي لهاه
 عنه عورة فيضمن ولو خالف في الدار ضمن ولو
 ردها الى دار ما لكها ولم يسلمها اليه ضمن

كتاب اللقيط

١٠٣

الكفاية مندوب وهو خر نفقته مرتبة المال
 وميراثه له وجنائته عليه والملبوق اولى به من غريم
 وهو متبرع بالانفاق عليه الا ان ياذله القاضي
 بشرط الرجوع او يصدقه اللقيط اذا بلغ ومن ادعى انه
 ابنه ثبت نسبه وان ادعاه اثنان ثبت نسبه منهما
 الا ان يذكرا احدهما علامة او يسبق بالدعوى فيكون
 اولى والحر المسلم اولى من العبد والذمي وان ادعاه عبد

فَقَوَّاهُ وَنَوَّحَهُ وَازَادَ عَاهُ ذِيْهُهُ فَهُوَ بِنْدُهُ وَهُوَ لَمْ
إِلَّا أَنْ تَلْقَطَ مِنْ بَنِيهِ أَوْ لَيْسَ أَوْ قَرِيْبُهُ مِنْ قَرَاهِمُ فَيَكُونُ
ذِيْمًا وَمِنْ دَعَى أَنَّهُ عَبْدُهُ لَمْ يَقْبَلْ وَأَذَاكَ كَانَ عَلَى
الْقَيْطِ مَا لَمْ تَشُدُّ وَدَفَعُوهُ يَنْفِقُ عَلَيْهِ بِأَمْرِ الْقَاضِي
وَيُقْبَلُ لَهُ الْهَبَةُ وَسَلَمَةُ صِنَاعَةٍ وَلَا يَرْجُوهُ وَلَا يُوَا
هُوَ الْأَصَحُّ وَانَّهُ أَعْلَمُ

كتاب اللقطة

أَخَذَهَا أَفْضَلُ وَأَنْ خَافَتْ
ضِيَاعَهَا فَوَاجِبٌ وَهِيَ أَمَانَةٌ إِذَا اشْهَدَ أَنَّهُ يَأْخُذُهَا
لِيَرُدَّهَا عَلَى صَاحِبِهَا فَإِنْ لَمْ تُشْهَدْ ضَمِنَهَا وَبِعَرَفَهَا مَدَّةً
يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ صَاحِبَهَا لَا يَطْلُبُهَا بَعْدَ ذَلِكَ شَرًّا
يَتَصَدَّقُ بِهَا إِنْ شَاءَ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَأَمْضَى الصَّدَقَةَ
وَالْإِلَّاهُ تَضَمُّنُهُ أَوْ تَضَمُّنُ الْمُسْكِينِ أَوْ أَخَذَهَا إِنْ كَانَتْ
بَاقِيَةً وَاتَّهَمَ ضَمْنًا لَا يَرْجِعُ عَلَى الْآخِرِ وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهَا

على

عَلَى غِنَى وَنَتَفَعُ بِهَا إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَوْ يُعْطِيهَا أَهْلَهُ
إِنْ كَانَ نَوَافِقَرًا وَإِنْ كَانَتْ شَيْئًا لَا يَنْفَعُ عَرَفَهُ إِلَى أَنْ
يَخَافَ فَسَادَهُ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهِ فِي مَكَانٍ لَا يَنْفَسُ طِ
وَبِجَامِعِ النَّاسِ وَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً كَالنَّوَى وَقَشُورِ الرَّمَا
وَالسُّنْبُلِ بَعْدَ الْحَصَادِ يَنْفَعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ وَلِلْمَالِ
أَخْذُهُ وَجُوزُ الْفَاطِ الْإِلِيلِ وَالْبِقَرِ وَالْغَنَمِ وَهُوَ مُتَبَرِّعٌ بِمَا
يَنْفِقُ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْقَاضِي فَيَكُونُ دَيْنًا عَلَى صَاحِبِهَا
فَإِنْ كَانَ لَهَا مَنَفَعَةٌ أَجَرَهَا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ وَانْفَقَ عَلَيْهَا
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَنَفَعَةٌ بَاعَهَا إِنْ كَانَ رَاضٍ فَإِنْ جَاءَ
صَاحِبُهَا فَلَهُ حَبْسُهَا حَتَّى يُعْطِيَهُ النِّفْقَةَ فَإِنْ
امْتَنَعَ بَعَثَ فِي النِّفْقَةِ فَإِنْ هَلَكَتْ بَعْدَ الْحَبْسِ سَقَطَ
النِّفْقَةُ وَقَبِلَ الْحَبْسُ لَا وَمِنْ دَعَى اللَّقْطَةَ بِحُتَاجٍ إِلَى
بَيِّنَةٍ فَإِنْ أُعْطِيَ عَلَامَتُهَا جَازَلَهُ إِنْ رَدَّ فَعَرَهَا إِلَيْهِ وَلَا يَجِبُ

ولقطة الحبل والحرم سوائهما **كتاب**

الابن اخذه افضل اذا قدر عليه
وكذلك الضأ وقيل لا وتدفعها الى السلطان فيحلب
الابن دون الضأ ومن رد الابن على مولاه من ميسر
ثلاثة ايام فعليه ان يعون درهما وبحسابه ان نقصت
المدة فان كانت قيمته اقل من اربعين درهما فله قيمته
الا درهمان وام الولد والمدير كالقن والصبي المالك
كالبائع وينبغي ان يشهد انه ياخذ له ليرده فلو ابق من
يديه لا يلزمه شيء وان كان رهنًا فالجمل على المهرقن
وان كان جانيًا فعلى مولاه ان فداه وعلى ولده الجناية
ان اعطاه وحكمه في النقطة كاللقطة

كتاب **المفقود**

وهو الذي غاب فلا يعلم حياته ولا موته فهو حي في حق
نفسه

نفسه لا تتروح امراته ولا يقسم ماله ولا تفسخ
اجارته ميت في حق غيره لا يرث ممتلكات حال
غيبته وتقيم القاضى من حفظ ماله ويستوفي غلاته
فيما لا يكل له فيه ويبيع من امواله ما يخاف عليه الهلاك
وينفق من ماله على من يجب عليه نفقته حال حضور
غيره قضاة فاذا مضى له من العمر ما لا يعيش اقترانه
حكم بموته **كتاب** **الختى**

١٠٦

اذا كان للولود ذكر وفرج فان باب من احدهما
اعتبر به فان باب منهما اعتبر باسبقهما فان كانا معًا
فهو ختى فاذا بلغ فظهرت له امارات الرجال فهو رجل
وان ظهر امارات النساء فهي امراه وان لم تظهر الامارات
او تعارضتا فهو ختى مشكوك **كتاب** **الاشكال** قبل
البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا حكم بكونه ختى بعد البلوغ

يُؤخذ منه بالاحوط فوثرنا خسر السهمين وقف
 بين صف الرجال في الصلاة وان صلى في صف
 النساء اعادة وفي صف الرجال يعيد من عز منه
 ويساره ويصلي تقاع ولا لبس حرر والحلي ولا
 يخلوا به غير محرم رجل ولا امرأة ولا يسافر بغير محرم
 ويتناع له امة تحتته ثم يتاع فان لم تكن له مال
 فمن بيت المال واذا مات ولم يشتر حاله يتم ثم يكفن
 ويدفن كالجارية **كتاب الوقف**
 وهو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة
 ولا يلزم الا ان يحكم به حاكم او يقول اذا مت فقد
 وقفته ولا يجوز وقف المشاع وان حكم حاكم جاز
 ولا يجوز حتى يجعل اخرة لجهة لا تنقطع ابدا ويجوز وقف
 العقار دون المنقول وعن محمد جواز وقف ما جرى فيه

التعامل

١٠٧

التعامل كالفاير والقدر والمشار والقدر
 والجنازة والمصاحف والكتب ولا يجوز بناءا على
 فيه كالنشاب وعليه الفتوى ويجوز حبس الكراع
 والسلاح ولا يجوز بيع الوقف ولا تمليكك ومدا
 من ارضياعه بعماريه وان لم يشرطها الواقف
 فان كان الوقف على غني عزم من ماله فان امتنع
 فمراجريه وما انهدم من بنا الوقف واليه صرف
 في عمارته فان استغنى عنه حبس لوقت حاجته
 وان تعذر اعادة عيحه بيع وصرف الثمن اعماره
 ولا يقسم من مستحق الوقف ويجوز ان يجعل الواقف
 غلة الوقف وبعضها له والولاية اليه فان كان
 غير مأمون نزع القاضيه منه وولي غيره ومن
 بني مسجد لم يترك ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه

بِطَرِيقِهِ وَيَأْذَنُ بِالصَّلَاةِ فِيهِ وَيَكْفِي بِصَلَاةِ الْوَاحِدِ
وَفِي رَوَايَةٍ جَمَاعَةٍ وَالْوَقْفُ فِي الْمَرْضِ وَصِيَّةٌ رَبَّاطُ
أَسْتَعْنِي عَنْهُ يُصَرِّفُ وَقْفَهُ إِلَى أَقْرَبِ رِبَاطٍ إِلَيْهِ
لَوْضَاقِ الْمَسْجِدِ وَجَنْبِهِ طَرِيقُ الْعَامَّةِ يُوسِّعُ مِنْهُ الْمَسْجِدُ
وَلَوْضَاقِ الطَّرِيقِ وَسِعَ مِنَ الْمَسْجِدِ

كِتَابُ الْهَبَةِ

وَيُصَحَّحُ بِالْأَجَابِ وَالْعُقُولِ وَالْعَبَضِ فَإِنْ مَضَتْ فِي الْمَجْلِسِ
بِفَرَادِيهِ جَازَ وَبَعْدَ الْاِفْتِرَاقِ يُفْقَرُ إِلَى أَذْنِهِ وَإِنْ
كَانَ يَدَيْنِ مَلَكَا بِمَجْرَدِ الْهَبَةِ وَهَبَةُ الْإِبِلِ لَبَنِيهِ
الصَّغِيرِ تَتِمُّ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ وَبِمِلْكِ الصَّغِيرِ الْهَبَةُ
بِقَبْضِ وَلِيِّهِ وَأَمِّهِ وَقَبْضِهِ بِنَفْسِهِ وَنَعْقِدُ الْهَبَةِ
بِقَوْلِهِ وَهَبْتُ وَخَلْتُ وَاعْطَيْتُ وَاطْعَمْتُ هَذَا
الطَّعَامَ وَاعْمَدْتُكَ وَحَمَلْتُكَ عَلَى هَذِهِ الْيَدَايَةِ إِذَا

نَزَلَتْ

١٠٨

نَوَى الْهَبَةَ وَكَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوبَ وَهَبَةُ الْمَشَاعِ
فِيمَا لَا يَقْسَمُ جَازَةً وَفِيمَا لَا يَقْسَمُ لَا جُوزَ فَإِنْ قَسَمَ
وَسَلَّمَ كَسَمَهُمْ فِي دَارٍ وَلَبَنٌ فِي ضَرْعٍ وَصُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ
وَتَمْرٌ عَلَى نَخْلٍ وَزَرْعٌ فِي أَرْضٍ وَإِنْ وَهَبَ دَقِيقَاتٍ
حِطَّةٍ أَوْ سَمْنًا فِي لَبَنٍ أَوْ دَهْنًا فِي سَمِيرٍ فَاسْتَحْرَجَهُ
وَسَلَّمَ لَا جُوزَ وَلَوْ وَهَبَ شَانِ مِنْ وَاحِدٍ جَازَ وَبِالْعَكْسِ
لَا جُوزَ وَلَوْ تَصَدَّقَ عَلَى فَقِيرٍ جَازَ وَعَلَى غَنِيِّينَ لَا جُوزَ
وَمِنْ وَهَبَ جَارِيَةً الْأَحْمَلُهَا صَحَبَتْ الْهَبَةَ وَتَطْلُ الْإِسْتِثْنَاءُ
فَقَصْدُ الْجُوعِ فَمَا لِهَبَةِ

١٠٩

لِلْأَجْنَبِيِّ وَكَرِهَ فَإِنْ عَوَضَهُ أَوْ زَادَتْ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً
أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِ الْمَوْهُوبِ لَهُ فَلَا رُجُوعَ
وَلَا رُجُوعَ فَمَا لِهَبَةِ لَدَى رَحِمٍ حَرَمٍ أَوْ زَوْجَةٍ أَوْ زَوْجٍ
وَلَوْ قَالَ الْمَوْهُوبُ لَهُ خُذْ هَذَا بَدَلًا عَنْ هَبَّتِكَ أَوْ عَوَضَهَا

جَازَ

أَوْ مَقَالَتَهَا أَوْ عَوَضَهُ اجْنَبِي مُتَبَرِّعًا فَقَبْضَهُ سَقَطَ
 الرُّجُوعُ وَإِنْ اسْتَحَقَّ نَصْفَ الطَّهْبَةِ رَجَعَ نِصْفُ الْعَوَضِ
 وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْعَوَضِ لَا يَرْجِعُ بَشْيَءٌ وَإِنْ اسْتَحَقَّ جَمِيعُهُ رَجَعَ
 بِالطَّهْبَةِ وَالطَّهْبَةُ لَشَرْطِ الْعَوَضِ بِرَأْيِ فِتْنَتِهَا حَكَمَ الطَّهْبَةُ
 قَبْلَ الْقَبْضِ وَالْبَيْعُ بَعْدَهُ وَلَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ إِلَّا بِرَاضِيهَا
 أَوْ بِحَكْمِ الْحَاكِمِ فَإِنْ هَلَكَتْ بَعْدَ الْحِلْمِ لَمْ يَضْمَنْ
فصل العُتْمَرَى جَارَةٌ لِلْعُمَيْرِ

حَالِ حَيَاتِهِ وَلَوْ رَشِيَتْهُ بَعْدَ وَفَائِهِ وَبُطِلَ الشَّرْطُ وَهِيَ
 أَنْ يَجْعَلَ دَارَهُ لِدَعْمَةِ فَادَا مَاتَ تَرَدَّدَ عَلَيْهِ وَالرَّقَبَتِيُّ
 بَاطِلَةٌ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ أَنْ مِتَّ فَمِتَّ وَأَنْ مِتَّ فَمِتَّ لَكَ
 وَالصَّدَقَةُ كَالطَّهْبَةِ وَلَا رَجُوعَ فِيهَا وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصَّدَّقَ
 بِمَالِهِ فَهُوَ عَلَى حِلِّ مَالِ الرُّكُونِ وَمَمْلُوكُهُ عَلَى الْجَمِيعِ وَمَمْلُوكُ
 مَا يَنْفَقُهُ حَتَّى يَكْتَسِبَ ثَوْبًا يَصَّدَّقُ بِهِ مِثْلُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

هَذَا الْعَارِضُ

كتاب العارية

وَهِيَ هِبَةُ الْمَنَافِعِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ بِهِ مَعَ بَقِيَّةِ
 عَيْنِهِ وَأَعَارَةُ الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ قَرْضٌ وَهِيَ أَمَانَةٌ
 وَيَصِحُّ قَبُولُهُ أَعْرَضَكَ وَأَطْعَمَكَ هَذِهِ الْأَرْضُ وَاخَذَ
 هَذَا الْعَبْدَ وَمَنْحَكَ هَذَا الثَّوْبَ وَحَمَلَكَ عَلَى هَذِهِ الدَّارِ
 إِذَا لَمْ يَرُدَّ بِمَا هِيَ الطَّهْبَةُ وَدَارِي لَكَ سَكَنِي عُمَيْرِي وَالْمُسْتَعِيرُ
 أَنْ يَغِيرَهَا أَنْ لَمْ يَخْلَفْ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعِيلِينَ وَلَيْسَ لَهُ
 إِجَارَتُهُمَا فَإِنْ أَجَرَهَا فَهَلَكَتْ فَلِلْمُعِيرِ أَنْ يَضْمَنَ الْمُسْتَعِيرُ
 وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَيَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ فَإِنْ قَبِلَهَا
 بِنُوقَةٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ أَوْ مَكَانٍ مِمَّنْ بِالْمَجَالِفَةِ إِلَّا إِلَى خِيَرَةٍ
 وَعِنْدَ الْأَطْلَالِ أَنْ يَنْفَعَهَا جَمِيعُ أَنْوَاعِ مَنَفَعَتِهَا مَا شَاءَ
 مَا لَمْ يُطَالِبْهُ بِالرَّدِّ وَلَوْ أَعَارَهُ لِلْبَيْتِ وَالْعَرِيسِ فَلَهُ أَنْ
 يَرْجِعَ وَكَلْفَهُ قُلْعُهَا فَإِنْ وَفَّيَهَا وَاخَذَهَا فَلَهُ تَضَمُّنُ

١١٦

١١٠

تمته ومملكه والمستعبر قلعه ان لم يتضرر الارض
كثيرا فان قلعهما فلا ضمان وان اعارها للزراعة
فليس له اخذها قبل حصده وان لم يوقت وأجرة
رد العارية على المستعبر والمستاجر على الأجر وإذا
رد الدابة الى اخطبيل مالكيها أو مع من ذبحها له أو
عنده أو أجزع برى وكذا رد الثوب الى داره ولو
كان عقد جوهرا واشباهه لا يبرأ ما لم يسلمه الى المالك
وفي الغصب لا يبرأ من الجميع الا بالتسليم اليه

كتاب الغصب

وهو اخذ مال متقوم محرم مملوك للغير بطريق التعدي
ومن غصب شيئا فعليه رده في مكان غصبه فان هلك
وهو مثلي فعليه مثله والا قيمته يوم غصبه وان نقص
ضمن النقصان وان انقطع المثلي بحب قتمه يوم

وان

١١٣

وان ادعى الهلاك حبسه الحاكم مدة يعلم انها لو كانت
مباينة اظهرها ثم يقضى عليه ببذلها والقول في العمه
قول الغاصب مع مبيته فاذا قضى عليه بالقيمة ملكه
مستند الى وقت الغصب ويسلم له الا لئساب دوت
الاولاد فاذا ظهرت العين وقيمتها اكثر وقد ضمنها
بالبيته أو بنكوله أو بقول المالك سلمت للغاصب
واو ضمنها بمبيته فالمالك ان شاء امضى الضمان وان
شاء اخذ العين ويضمن ما نقص العقار بفعله ولا ضمنه
لو هلك فان نقص بالوسيلة يضمن النقصان ولا اخذ
رأس ماله ويتصدق بالفضل وان تغير المقتضى بفعل
الغاصب حي زال اسمه واكثر منافع ملكه وضمنه ولا يقع
به حتى يودي بدله وفي القياس له ذلك وذلك كمن يبيع
الشاة وطبخها او شربها او تقطيعها وطبخ الحظوة ورز

كلها المودع والمستعبر اذا اضرها
ورعا هذه فاما الغاصب

وخبر الدقيق وجعل الحد يدبفا والصفر آنية والبناء
 على الساجدة واللين وعصر الرنتون والعنب وغزل العطن
 ونسج الغزال ولو غصبت تبرافضته درامم اودنا بئر
 آوانه لم يملكه ومن خرق ثوب عن فاطلة عاتمة
 منفعته ضمنه وان كان قليلا بضمن نقصانه ومن ذبح شاة
 غيره او قطع يدها فان شا المالك ضمنه نقصانها واخذها
 وان شا سلمها وضمنه قيمتها وفي غير ما كوك اللحم بضمن قيمتها
 بقطع الطرف ومن بنى ارض عن او غرس لزهره فلعها
 وردها على ما بيننا في الاجارات ومن غصب ثوبا فضمنه
 او سوقا فله بيمين فاما لك ان شا اخذها وردها زيادة
 الصبيغ والسمن وان شا اخذ قيمته الثوب ابيض ومثل السوت
 وسلمها **فصل** زوايد الغصية مسانه
 متصلة كانت او منفصلة بضمن بالعقدى او بالبيع تعذر

نسق
 والسوق

١١٤

الطل

الطلب وما نقصت الجارية مضمون وخبر بولدها وبالفر
 ومنافع الغصيب غير مضمونه استوفاهما او عطلها
 ومن استهلك خمر الذمي او خمره فعليه قيمته
 ولو كانا لمسلم فلا شيء عليه ويجب في سر المعازف
 قيمتها لغرطو

أخبار الموات الموات ما لا ينفع به من
 الاماضي وليس ملك مسلم ولا ذمي اذا وقف انشا
 بطرف العمران ونادى باعلاصوته لا يسمع من احياء
 باذن الامام ملكه مسل كان او ذميا ولا يجوز احيا
 ما قرب من العاير ومن حفر ارضا ملك يمين فلم يزرعها
 دفعها الى امام الى غيره ومن حفر نورا في الموات فحرمها
 اربعون ذراعا من كل جانب للناسخ والعطن فمن اراد ان
 يحفر في حرمها منع وحرم العين من كل جانب خمس ذراع

١١٤

وَالْقَنَاءُ عِنْدَ خُرُوجِ الْمَاءِ كَالْعَيْنِ وَقَبْلَهُ كَالنَّهْرِ وَفِي
 مَلِكِ الْغُرَا حَرَمٌ لَهُ الْإِبْتِئَانَةُ وَلَوْ غَرَسَ شَجَرَةً فِي أَرْضِ
 مَوَاتٍ فَحَرَمَهَا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ خَمْسَةَ أَذْرُعٍ وَمَا عَدَلَ عَنْهُ
 الْفَرَاتُ وَدَجَلُهُ جُوزًا حَسْبًا وَهُوَ أَنْ لَوْ حَمَلَ عَوْدُهُ إِلَيْهِ
 وَأَنْ أَحْتَمَلَ الْخُزُوعَ **بَابُ الشَّرْبِ**
 وَهُوَ النَّصِيبُ مِنَ الْمَاءِ وَقِسْمَةُ الْمَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ جَائِزَةٌ
 وَخُوزٌ دَعْوَى الشَّرْبِ بِغَيْرِ أَرْضٍ وَتَوَثُّرٌ وَبُوصَى بِمَنْفَعَتِهِ
 دُونَ رَقَبَتِهِ وَلَا بَيْعًا وَلَا بَوَهَبًا وَلَا بِتَصَدُّقِهِ وَلَا بِصَلَحِ
 مَهْرًا وَمَا الْأَوْدِيَّةُ وَالْأَهَارُ الْعِظَامُ كَيُحْكُونَ وَأَخْوَاهُ
 النَّاسُ مُشْرِكُونَ فِيهِ فِي السَّعَةِ وَسَعَى الْأَرْضِ وَنَصَبِ
 الْأَرْضِ حَيْثُ وَمَا جَرَى فِي لَهْرٍ خَاصٍّ لِقَرْتَةٍ فَلْيُغَيِّرْهُمُ فِيهِ
 شَرَكُهُ فِي السَّعَةِ لَا غَيْرَ وَكَذَلِكَ الْبُئْرُ وَالْحَوْضُ وَمَا
 أَجْرُهُ جَبَّتْ وَخَوٌّ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِدُونِ

رضا

رِضًا صَاحِبِهِ وَلَهُ بَيْعُهُ وَلَوْ كَانَتْ الْبُئْرُ وَالْعَيْنُ أَوْ النَّهْرُ
 فِي مَلِكٍ رَجُلٍ لَهُ مَنَعٌ مِنْ بَرْدِ السَّقْفِ مِنَ الْمَدْحُولِ وَإِنْ
 كَانَ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ فَمَا أَنْ يَبْرَكَهُ لِيَأْخُذَ بِنَفْسِهِ أَوْ يَخْرِجَ الْمَاءَ
 إِلَيْهِ فَإِنْ مَنَعَهُ وَهُوَ خَافَ الْعَطَشَ قَاتَلَهُ بِالسَّلَاحِ وَفِي
 الْحَرَمِ يُقَالُ لَهُ بَغْرٌ سِلَاحٌ وَكَذَا عَلَى الطَّعَامِ حَالُ الْمُخْصَصَةِ
فصل لَرَى الْأَهَارُ الْعِظَامَ عَلَى
 بَيْتِ الْمَالِ وَمَا هُوَ مَمْلُوكٌ فَكُرِيهِ عَلَى أَهْلِهِ وَمَنْ أَرَى مِنْهُمْ
 جَبِيًّا وَمَوُونَهُ الْكُرَى إِذَا جَاءَ وَزَارَ رِجْلُ الْمَنَعِ عَنْهُ
 وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ الشَّفَةِ شَيْءٌ مِنَ الْكُرَى نَهْرٌ لِرَجُلٍ جَرَى فِي
 أَرْضٍ غَيْرِهِ لَيْسَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ مَنَعُهُ لِمَنْ يَنْتَقِلُ قَوْمٌ اخْتَصَمُوا
 فِي الشَّرْبِ فَيُؤَدُّ لَهُمْ عَلَى قَدْرِ أَرْضِهِمْ وَلَيْسَ لِلْأَعْلَى
 أَنْ يَشْكُرَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْإِبْرَاضِيَّةَ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ هَرَانُ
 شَقٍّ مِنْهُ نَهْرًا أَوْ يَنْصَبَ عَلَيْهِ وَحَيٌّ أَوْ تَحْتَ عَلَيْهِ جَسْرًا

أَوْ يُوسَّعُ فَمَهْ أَوْ يُسَوَّقُ شَرَبَهُ إِلَى أَرْضٍ لَيْسَ لَهَا شَرِبٌ
إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ وَلَوْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ بِالْكُوفِيِّ فَلَيْسَ
لأَحَدِهِمْ أَنْ يَقْسِمَ بِالْأَيَّامِ وَلَا مَنَاصِفَةً وَلَا يَزِيدُ لَوْ
وَأَنْ كَانَ لَا يَضُرُّ بِالْبَاقِينَ **كتاب**

المزارعة وهي عقدٌ على الزرع ببعض
الخارج وهي فائدة عند أي حيفنة جائزة عندهما
وعليه الفتوى قال الحصري أبو حنيفة هو
الذي فرغ هذه المسألة على أصوله لعلمه أن
الناس لا يأخذون بقوله ولا بد منها من التوقيت
وكون الأرض صالحة للزراعة ومعرفة رب البذر
وجنسه ونصيب الآخر والتخليف من الأرض والغالب
وأن يكون الخارج مشتركا بينهما حتى لو شرط لأحدهما
فقط أمّا معلومة أو ما على السواقي وأن يأخذ رب

البذر

١١٧

٨٢
البذر بذره أو الخارج فسدت وإن شرط دفع
العشر جاز وإن كانت الأرض للبذر لو أحد
والبقر والعمل الآخر أو كانت الأرض لو أحد والباقي
لآخر أو كان العمل لو أحد والباقي لآخر فهي صحيحة والخارج
ج على الشرط فإن لم يخرج شيء فلا شيء للعامل وما عدا
هذه الوجوه فاسد وإذا فسدت فالخارج لصاحب
البذر وللأخر أجر عمله أو أرضه لا يراد على قدر المستعمل
ولو شرط الثمن لرب البذر صح وللآخر لا يصح ولو
سكاه عنه فلرب البذر وقبل بينهما وإن عقداها فاح
صاحب البذر لم يجبر وإن امتنع الآخر أجبر ويفسخ
بالاعتذار كالأجيرة ولا يكون للعامل أجره كإتيه وهم
وأجرة الجهاد والرفاع والديار والتذرية عليهما
بالخصص ولو شرطاه على العامل لا يحوز وعن ابن يوسف

جَوَازُهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَإِذَا مَا أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ
بَطَلَتْ وَإِذَا انْقَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يُدْرِكِ الزَّمْعُ فَعَلَى الْمَرَارِ
أَجْرُهُ نَصِيبُهُ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى يَسْتَحْصِدَ وَنَفَقَةُ الزَّمْعِ
عَلَيْهِمَا حَتَّى يَسْتَحْصِدَ

كِتَابُ الْمَسَاقَاتِ

وَهِيَ كَالْمَزَارَعَةِ فِي الْخِلَافِ وَالْحُكْمِ
وَالشَّرْطِ إِلَّا الْمُدَّةَ فَإِنَّهُ بِجَوْزٍ مِثْلِهَا وَقَعَّ عَلَى أَوَّلِ ثَمَرَةٍ
تَخْرُجُ وَفِي الرُّطْبَةِ إِذَا رَأَى بِذَرْعِهَا وَأَنْ سَمِيًا مَدَّةً لَا
تَخْرُجُ الثَّمَرَةُ فَهِيَ فَسَدَتْ وَأَنْ خَرَجَتْ فَعَلَى الشَّرْطِ وَالْأَ
قْلُهُ أَجْرُ مِثْلِهِ وَأَنْ دَفَعَ بِخَيْلٍ وَأَصُولٍ رُطْبَةٍ لِقَوْمٍ عَلَيْهِ
وَأُظْلِقَ لَا بِجَوْزٍ الرُّطْبَةِ إِلَّا مَدَّةً مَعْلُومَةً وَبِجَوْزٍ
الْمَسَاقَاةِ فِي الشَّجَرِ وَالْكَرْمِ وَالرُّطَابِ وَأَصُولِ الْبَادِيَا
أَنْ كَانَ رِنْدٌ بِالسَّقْيِ وَالْعَمَلِ وَأَنْ كَانَتْ قَدِيمًا نَهَتْ
لَا بِجَوْزٍ وَتَبْطُلُ بِالْمَوْتِ

كُلُّ الْكَرْمِ

١١٨

كِتَابُ النِّكَاحِ

النِّكَاحُ حَالٌ لَا يُعْتَدَالُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ مَرْغُوبَةٌ وَحَالَةٌ
الثُّقَاتِ وَأَجَبَةٌ وَحَالَةٌ خَوْفُ الْجَوْرِ مَكْرُوهٌ وَيُعَقَّدُ
بِلَفْظَيْنِ مَا ضَمَّنَ لَهْوَلَهُ زَوْجَتِي فَيَقُولُ زَوْجَتُكَ وَنَقَدَ
بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالزَّوْجِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْمُتَبَلِّكِ
وَالْبَيْعِ وَالْإِشْرَاءِ وَلَا يُعَقَّدُ نِكَاحُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِحَضُورِ
رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَتَيْنِ وَلَا يَدْنِي الشُّهُودُ مِنْ صِفَةِ
الْحُرِّيَةِ وَالْإِسْلَامِ وَلَا لَشَرْطِ الْعَدَالَةِ وَنُقَدَّ لِشَهَادَةِ
أَعْمِيَيْنِ وَلِبَشَهَادَةِ ابْنَيْهِمَا وَابْنَتَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ وَابْنَتِهِ
مِنْ غَيْرِهَا وَلَا يُظْهَرُ لِشَهَادَةِ نَحْوِ عِنْدَ دَعْوَى الْقُرْبَى
وَإِذَا تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ ذِمِّيَّةً يُعَقَّدُ بِحَضْرَةِ ذِمِّيِّينِ وَلَا
يُظْهَرُ عِنْدَ حُجُودِهِ وَيُجْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ نِكَاحُ امْرَأَةٍ وَجَدَّائِهِ
وَبَنَاتِهِ وَبَنَاتِ وَلَدِهِ وَآخَتِهِ وَبَنَاتِهَا وَبَنَاتِ أَخِيهِ وَعَمَّتِهِ

٨٤

١١٩

وَحَالِيَّةٌ وَأُمُّ أُمْرَاتِهِ وَبَنَاتُهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا وَأُمْرَاتُ
 أَبِيهِ وَاجِدَاتِهِ وَبَنَاتُهُ وَنِسَاءُ وَلَدِهِ وَاجْمَعُ بَيْنَ
 الْأَخْتَيْنِ كِتَابًا وَوُطْئًا بِمِلْكٍ مِمَّنْ وَمِنْ الْمُرَاةِ وَعَمَّتُهَا
 أَوْ خَالَاتُهَا وَحَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ النَّسَبِ
 وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ لَا يَتَزَوَّجُ اخْتَهَا وَلَا رَابِعَةً حَتَّى تَنْقَضَ
 عِدَّتُهَا وَلَا يَتَزَوَّجُ أُمَّتَهُ وَلَا الْمُرَاةَ عُبْدَتَهَا وَالزَّوْنَا
 يُؤْتِي حُرْمَتَهُ الْمَصَاهِرَ وَكَذَا الْمُسُّ بِشَهْوَةٍ مِنْ
 الْجَانِبَيْنِ وَنَظَرُهُ إِلَى فَرْجِهَا الدَّخْلُ وَنَظَرُهَا إِلَى ذِكْرِهِ
 وَجَوْزُ تَزْوُجِ الْكَافِيَّاتِ وَالصَّابِيَّاتِ وَلَا يَجُوزُ تَزْوُجُ
 الْمَجُوسِيَّاتِ وَالْوَشِيَّاتِ وَجَوْزُ تَزْوُجِ الْأُمَةِ مَعَ
 الْقَدِيمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ وَجَوْزُ تَزْوُجِ الْمُحْرَمِ حَالَةَ الْإِحْرَامِ
 وَلَا يَتَزَوَّجُ أُمٌّ عَلَى حُرَّةٍ وَلَا سَيِّدَةٌ عِدَّتُهَا وَيَتَزَوَّجُ الْحُرَّةُ
 وَالْأُمَةُ عَلَيْهَا وَلِلْحُرِّ أَنْ يَجْمَعَ نِكَاحًا بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْحُرِّ

وَالْأَمَاءُ

وَالْأَمَاءُ لَا غَيْرُ وَالْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ
 حَبْلِي مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا الرَّاغِبَةُ فَإِنْ فَعَلَ لَا يَطْوُهَا حَتَّى تَضَعَ
 وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ أَحَدُهُمَا لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا صَحِيحٌ
 نِكَاحُ الْآخَرَى وَنِكَاحُ الْمُتَعَةِ وَالْمَوْقِفِ بَاطِلٌ وَعَبَاؤُ
 النِّسَاءِ مُعْتَبَرٌ فِي النِّكَاحِ حَتَّى لَوْ زَوَّجْتَ الْحُرَّةَ الْعَامِلَةَ
 أَلْبَاغَهُ نَفْسَهَا جَازٌ وَكَذَلِكَ لَوْ زَوَّجْتَ غَيْرَهَا بِالْوَكَا
 وَالْوَلَايَةِ وَلَا اجْبَازَ عَلَى الْبِكْرِ أَلْبَاغَهُ فَإِنْ اسْتَأْذَنَهَا
 الْوَلِيُّ فَسَكَتَتْ أَوْ ضَحِكَتْ أَوْ بَكَتْ بَغَيْرِ صَوْتٍ فَهُوَ إِذَنْ
 وَكَذَلِكَ لَوْ زَوَّجَهَا ثَمَّ بِلَعْنَةٍ وَإِنْ اسْتَأْذَنَهَا غَيْرُ الْوَلِيِّ
 فَلَا بَدَّ مِنَ الْقَوْلِ وَإِنْ لَيْسَ بِالْقَوْلِ وَنَبَغِيَ أَنْ يَذَرَ
 لَهَا الزَّوْجَ بِمَا تَعْرِفُهُ فَإِنْ رَأَتْ بَكَارَتَهَا بِوَشْتِهِ أَوْ
 جَرَاةٍ أَوْ لَعْنَةٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نَرْنَاءٍ فَيُبْكَرُ فَإِنْ رَأَتْ
 الزَّوْجَ بِلَعْنَةِ النِّكَاحِ فَسَكَتَتْ فَقَالَتْ بَلْ رَدَدْتُ

فالمَوْلُ قَوْلُهَا وَجُوزُ لِلْوَلِيِّ إِذَا كَسَّحَ الصَّغِيرَ
وَالصَّغِيرَ وَالْمَحْنُونَةَ فَإِنْ كَانَ أَبًا أَوْ جَدًّا فَلَا حِيَادَ
لَهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ فَإِنْ زَوَّجَهُمْ غَيْرُهُمَا فَلَهُمَا الْخِيَارُ
وَإِذَا كَانَ بِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ عَيْبٌ فَلَا خِيَارَ لِلْآخَرِ إِلَّا
فِي الْحَيْثُ فَيُفَرِّقُ فِي الْحَالِ بَيْنَهُمَا وَالْعَتَّةُ وَالْحَضَاءُ
فَيُؤْتَلَّ سَنَةً فَإِنْ قَرَّعَهَا وَالْأَفْرَقُ بَيْنَهُمَا بَطْلُهَا وَكَوْنُ
طَلَا قَابِلًا بَيْنًا وَالْوَلِيُّ الْعَصْبَةُ عَلَى رَتَبِهِمْ فِي الْإِثْرِ
وَالْحَبْثُ ثُمَّ مَوْلَى الْعَتَاقَةِ وَاللَّامُ وَأَقَارِبُهَا التَّزْوِجُ
ثُمَّ مَوْلَى الْمَوْلَاةِ ثُمَّ الْعَاضِي وَلَا يَلَايَةُ لِعَبْدٍ وَلَا صَغِيرٍ
وَلَا مَحْنُونٍ وَلَا كَافِرٍ عَلَى مُسْلِمَةٍ وَأَبْنُ الْمَحْنُونَةِ
يُعَدُّ عَلَى أُمِّهَا وَإِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ غَيْبَةً لَا يَنْظُرُ
الْكُفُوُ الْحَاطِبُ حُضُورَهُ زَوْجَهَا الْأَبْعَدُ وَلَوْ زَوْجَهَا
وَلِيَانُ فَالْأَوَّلُ وَالْأَوَّلَى وَإِنْ كَانَ مَعَاطِلًا وَجُوزَ لِلْأَبِ

وَالْجَدِّ

وَأَجَدِّ أَنْ يَزَوِّجَ ابْنَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلُ وَأَبْنَتُهُ
بِأَقْلَى وَمِنْ غَيْرِ كُفُوٍ وَلَا جُوزُ ذَلِكَ لغيرِهما وَالْوَالِدُ
يَتَوَلَّى طَرَفًا فِي النِّكَاحِ وَلَيْسَ كَانَ أَوْ وَكِيلًا أَوْ وَلِيًّا وَكِيلًا
أَوْ أَصِيلًا وَوَكِيلًا أَوْ وَلِيًّا وَأَصِيلًا وَنَقْدُ كَسَّاحِ
الْقَضَوِيِّ مَوْتُوفَا كَالْبَيْعِ إِذَا كَانَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدًا أَمَّا
مِنْ جَانِبَيْنِ أَوْ قَضَوِيًّا مِنْ جَانِبٍ أَصِيلًا مِنْ جَانِبٍ فَلَا
وَالْكَفَاءُ تُعْتَبَرُ فِي النِّكَاحِ فِي النَّسَبِ وَالْدِّينِ
وَالصَّنَائِعِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالْمَالِ وَهُوَ مِلْكُ النِّقَاحِ وَالْمَهْرُ
الْمُتَّجِلُ وَمِنْهُ أَبٌ فِي الْأَسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةُ لَا يَكْفِي فِي مَرْئَةٍ
أَبَوَانِ وَالْأَبَوَانِ وَالْأَكْثَرُ سَوَاءٌ وَإِذَا تَزَوَّجَتْ
غَيْرَ كُفُوٍ فَتَلَوُّهُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ قَبِضَ الْمَهْرَ
أَوْ جَهَّزَ أَوْ طَالَ بِالنِّقَاحِ فَقَدْ رَضِيَ وَإِنْ سَكَتَ لَا
يَكُونُ رَضًا وَإِنْ رَضِيَ أَحَدُ الْأَوْلِيَاءِ فَلَيْسَ بِالْخَيْرِ

الاعتراض وان نقصت من مهر مثلها فللا ولياء ان
 يفرقوا او يتممه المهر اقله عشرة دراهم فان سمي
 اقل منها فلها عشرة ومن سمي مهر الزمة بالدخول
 والموت ويتصف بالطلاق قبل الدخول وان لم
 يسم مهورا او شرط ان لا مهر فلها مهر المثل بالدخول
 والموت والمتعة بالطلاق قبل الدخول ولا يجب المتعة
 الا لهذه وتستحب لكل مطلقة سواها وهي ذرع
 وخمار و ملحفة يعتبر ذلك بحاله ولا يزداد على قدر
 مهر المثل وان زاده في المهر لزمته وتسقط بالطلاق
 قبل الدخول وان خطت من مهرها صح الخط والحلوة
 الصحيحة في النكاح الصحيح بالدخول ولو وجدت من الحيض
 والعين والحصى وهي ان لا يكون ثم مانع من الوطئ طبعا
 وشرعا كالمريض المانع من الجماع والرق والاحرام بالحج

(ص)

وصوم الفرض والحيض وفي الفاسد لا يجب الامهر
 المثل بالدخول ولا يتجاوز المسمى وثبت فيه النسب
 وان تزوجها على خمير او خمر او على هذا الدن من الخل
 فاذا هو خمر او على هذا العبد فاذا هو حر او على خدمته
 سنة او على تعليم القرآن جاز النكاح ولها مهر المثل
 واذا تزوج العبد على خدمته سنة جاز ولها خدمته
 وان تزوجها على الف على ان لا يتزوج عليها فان وحي
 فلها المسمى والا فمهر مثلها وان قال على الف ان
 اقام بها او الفين ان اخرجها فان اقام فلها الالف
 وان اخرجها فمهر مثلها وان تزوجها على هذا العبد
 او هذا فلها اشبههما بمهر المثل وان كان مهر المثل
 بينهما فلها مهر المثل وان تزوجها على حيوان فان سمي
 نوعه كالفرس جاز وان لم يصفه فلها الوسط فان شأ

أَعْطَاهَا ذَلِكَ وَإِنْ شَاءَ قِيمَتَهُ وَالْثَوْبُ مِثْلُ الْحَيَوَانِ
إِلَّا أَنَّهُ إِنْ ذَكَرَ وَضَعَهُ لَزِمَهُ تَسْلِيمُهُ وَكَذَا لِكُلِّ
يُثْبِتُ فِي الدِّمَةِ وَمَهْرُ مِثْلِهَا يُعْتَبَرُ بِنِسَاءِ عَشِيرَةٍ
أَيُّهَا فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ مِثْلُهَا فَفِي الْإِجَابِ وَيُعْتَبَرُ
بِأَمْرٍ مِثْلُهَا فِي السَّيْرِ وَالْحَسَنِ وَالْبَكَارَةِ وَالْبَلَدِ وَالْعَصْرِ
وَالْمَالِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فَالَّذِي يُوجَدُ مِنْهُ وَلِلْمَرْأَةِ
أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا وَإِنْ نِيسًا فَلَهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا مَهْرَهَا فَإِذَا أَوْفَا
نَقَلَهَا إِلَى حَيْثُ شَاءَ وَقِيلَ لَا يَسَافِرُ بِهَا وَعَلَيْهِ الْعَتَى
فصل وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ
وَالْمَدْبُورِ وَامِ الْوَلَدِ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْلَى وَلَهُ أَجْبَارُهُمْ
عَلَى النِّكَاحِ وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ فَالْمَهْرُ
دَرَكَةُ رَقَبَتِهِ يُبَاعُ فِيهِ وَالْمَدْبُورُ يَسْعَى وَإِذَا أُعْتِقَتْ
الْأَمَةُ أَوْ الْمَكَايَّةُ وَلَهَا زَوْجٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ فَلَهَا الْخِيَارُ

وَمِنْ زَوْجِ أَمَتِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَبْوَأَهَا بَيْتَ الزَّوْجِ
وَيَقُولُ لَهُ مَتَى تَطْفَرْتُ بِهَا وَطُفْتُهَا وَلَوْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ
بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَقَالَ لَهُ طَلَقْتُهَا فَلَيْسَ بِأَجَازَةٍ وَإِنْ
قَالَ تَطْلُقُكَ زَجِيعَةٌ فَهُوَ أَجَازَةٌ وَالْإِذْنُ فِي الْعَرَبِ
لِمَوْلَى الْأَمَةِ وَإِذَا تَزَوَّجَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى
ثُمَّ أُعْتِقَا فَقَدْ بَلَخِيَارٌ **فصل**
تَزَوَّجَ ذِمِّيٌّ ذِمِّيَّةً عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا أَوْ عَلَى مَبِيتِهِ وَذَلِكَ
عِنْدَهُمْ جَائِزٌ جَازٌ وَلَا مَهْرَ لَهَا وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ شَهَادَةِ أَوْ
فِي عَقْدٍ كَأَنَّهَا جَازٌ أَنْ دَانُوهُ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى خَمْدٍ
أَوْ خَمْدَتَيْنِ ثُمَّ اسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ إِنْ كَانَ عَسَنَ
وَالْأَفْقِيَّةُ الْحُرُّ وَمِثْلُهَا فِي الْحَزَرِ وَإِذَا اسْلَمَ الْحُرُّ
فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ تَزَوَّجَ مِنْ تَحَارُمِهِ وَلَا يَجُوزُ كَاحُ الْمُرَدَّةِ
وَالْمُرَدَّةُ وَالْوَلَدُ يَبْتَغِي خَيْرَ الْأَبَوَيْنِ بِنَاءً وَالْكَاثِرُ خَيْرٌ

من الموحى وإذا أسلمت امرأة الكافر فإن أسلم والآ
 فرق بينهما بطلاق وإن أسلم زوج الموحية فإن أسلمت
 والافرق بينهما بغير طلاق وفي دار الحرب تتوقف البيوتة
 في المسنتين على ثلث حيز قبل إسلام الآخر وإذا خرج أحد
 الزوجين إلى مسلمة وقعت البيوتة بينهما وإن سبيا
 معا لم تقع وإذا خرجت المرأة مهاجرة لأعداء عكبتها
 وإذا ارتد أحد الزوجين وقعت الفرقة بغير طلاق
 فإن كانت الزوجة بعد الدخول لها المهر وقبله لا شيء
 لها وإن كان الزوج فالكل بعدة والنصف قبله
 وإن ارتدّا معاً ثم أسلما معاً فهما على كاحلتهما

فصل في الرجل أن يعدل بنفسه
 في البيوتة والبكر والثيب والجديدة والعتيقة والمسلّة
 والكاتبية سواء وللحرّة ضعف الأمة ومن وجبت نصيبها

لصاحبها

١٢٣

في القسم

لصاحبها جازؤها الرجوع ويسافر بمن شاء والقر

كتاب الرضاع

١٢٤

أول حكم الرضاع يثبت بتقليده وكثير في مدته ومجر
 ثلثون شهرا ويجرم من الرضاع ما يجرم من النسب إلا
 أخت ابنة وأم أخته وإذا أرضعت المرأة صبيته حرمت
 على زوجها وأبائه وأبائهم وإذا أرضعت صبيتان من امرأة
 واحدة فهما إخوان وإن اجتمعا في لبن شاة فلا رضاع
 وإن اختلط اللبن بالملح أو بالدهن أو بلبن شاة أو بلبن
 امرأة أخرى فالحكم للغالب وإن اختلط بالطعام فلا حكم
 له وإن كان غالبا ويتعلق بلبن المرأة بعد موتها وبلبن
 البكر ولا يتعلق بلبن الرجل ولا بالاحتقان ويتعلق بالاعتقاد
 وإذا أرضعت امرأة الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ولا
 مهر للكبيره إن كان قبل الدخول وللصغير نصف المهر

رجع به على الكبره ان كانت عاقلة وتعدت الفساده
والقول قوطا فيه والله اعلم م

كتاب الطلاق

أحسنه ان يطلقها واحدة في طهر لا جماع فيه ويتركها
حتى تنقضي عدتها وحسنه وهو السنة ان يطلقها ثلثا
في ثلثه أطهار لا جماع فيها والشهر للأيسة والصغرة
والحائض كالحيضة وبحوزة طلاقهن عت اجتماع والبدعة
ان يطلقها ثلثا أو ثنتين بكلمة واحدة أو في طهر لا رجعة فيه
أو يطلقها وهي حائض فيقع ويكوز عاصيا وطلاق غير المدخول
بها ليس ببدعي وإذا طلق امرأته حالة الحيض راجعها
فإذا طهرت ثمان شأطلقها وإن شأامسكها وإذا قال للمدخول
بها انت طالق ثلثا للسنة وقع عند كل طهر تطليقه وإن
نوى وقوعهن الساعة وقعن وطلاق الحرة ثلث والأمة

ثلثان

١٢٤

٩٠
ثلاثين ولا اعتبار بالرجل ويقع طلاق كل زوج بالغ
عاقل مستيقظ وطلاق المكر والسكران واقع ويقع
طلاق الأخرس بالإشارة ومن ملك امرأته أو شقيقا
بمنها أو مملوكة أو شقيقا بينه وقعت الفرقة بينهما م
وصريح الطلاق لا يحتاج إلى نية وهو قوله انت طالق
ومطلقة وطلقتك ويقع به واحدة رجعية ولا يصح
فيه نية الثلث والثلثين وقوله انت الطلاق
أو انت طالق الطلاق أو انت طالق طلاقا أو انت
طلاق يقع واحدة رجعية ويصح فيه نية الثلث
دون الثنتين ولو نوى بقوله انت طالق واحدة ويقو
طلاقا أخرى وقعت وإذا أضاف الطلاق إلى جملتها
أو ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والرأس والوجه
والروح والجسد أو إلى جزء شاع منها وقع وإن أضاف

إلى اليد والرجل ونحوها لا يقع ونصف الطلقة بطلقه
وكذلك الثلث وثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث
وثلاثة انصاف تطليقة ثلثان وقيل ثلث ولو قال
أنت طالق من واحد إلى ثلث يقع ثلثان وإلى ثنتين
يقع واحدة وواحدة في ثنتين واحدة وثلثين في ثنتين
اثنان وإن نوى الحيات ولو قال أنت طالق من
هنا إلى الشام فهي واحدة رجعية أنت طالق بمكة
أو في مكة طلقت في الحال في كل البلاد أنت طالق غدا
يقع بطولع الفجر ونحوه آخر النهار يصبح ديانته ولو قال
في غد صحت قضا أيضا ولو قال اليوم غدا أو غدا
اليوم يؤخذ بأوهما ذكرا أنت طالق قبل أن
اتزوجك ليس بشيء وأنت طالق ما لم أطلقك أو
متى لم أطلقك وسكت طلقت ولو قال أزلما أطلقك

أو إذا

أو إذا أزلما أطلقك لم تطلق حتى يموت ولو قال
أنا منك طالق لم يقع شيء وإن نوى ولو قال
أنا منك بآثر أو عليك حرام ونوى الطلاق فواحدة
بآثنه ولو قال أنت طالق هكذا وأشار بأصابعه
الثلث فثلث وبألواحده واحدة وبالسنتين اثنتان
والمعبر المنشورة وإن أشار بظهورها فالمضمومة
ولو قال أنت طالق بآثر أو انحسرت الطلاق أو اجشنة
أو أشده أو طلاق الشيطان أو البدعة أو كالجبل أو
ملك البيت أو تطلقه شديدا أو طويلا أو عريضة
فهي واحدة بآثنه وإن نوى الثلث فثلث ومن
طلق امرأته قبل الدخول بلسان أو قعر فإن قال لها أنت
طالق وطالق أو واحدة واحدة أو واحدة قبل أو
أو بعد لها واحدة وقعت واحدة ولو قال قلها واحدة

أو بعدّها واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة فثلاث
 ولو قال لها إن دخلت الدار فانت طالق واحدة
 أو واحدة فدخلت وقعت واحدة ولو قال لها
 انت طالق واحدة أو واحدة إن دخلت الدار فدخلت
 وقعت ثلاثين وكنايات الطلاق لا يقع لها إلا
 بنية أو دلاله حال ونفع بآثارها إلا اعتدي واسبر
 رجمك وانت واحدة فيقعها واحدة رجعية
 والفاظ البائن قوله انت بائن بثة يشله حرام
 جنك على غار بك خلية بربيه الحقى باهليل
 وهبتك لاهلك سرحك فارقك امرأ بيدك
 تقنعي استمري انت حرة اعزبي اخرجي اتبعي
 الا زواج وضح فيها زينة الواحدة والثلاث ولو
 نوى الثلاثين فواحدة ولو قال لها اختاري نوي

نوى الطلاق

ينوي الطلاق فلها ان تطلق نفسها في مجلس علمها
 فان قامت او خذت في عمل آخر بطل خيارها
 وان اختارت نفسها فهي واحدة بآثنته ولا يكون
 ثلثا وان نواها الزوج ولا بد من ذكر النفس
 أو ما يدك عليه في كلامه او كلامها ولو قال لها
 اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت اختي
 أو الأولى أو الوسطى أو الأخيرة فهي ثلث ولو قالت
 طلق نفسي أو اخترت نفسي بتطبيقه فهي رجعية
 ولو قال لها طلقني نفسك فلها ان تطلق في المجلس
 ونفع رجعية وليس له ان يرجع عنه ولو قال لها
 طلقني نفسك متى شئت أو متى ما شئت أو اذا شئت
 أو اذا ما شئت لا يتقيد بالمجلس وكذا لو قال
 لغيره طلق امرأتي ولو قال له ان شئت تقيد بالمجلس

ولو قال لها طلقي نفسك كلما شئت فلها ان تفسد
 الثلث وليس لها ان يجمعها ولو قال طلقي نفسك ثلثا
 فطلقت واحدة فهي واحدة ولو قال واحدة فطلقت
 ثلثا لم يقع شيء ولو قال انت طالق كيف شئت
 وقعت واحدة رجعية وان لم تثنأ فان شئت بانه
 او ثلثا وقد ارادها الزوج وقعت واذا خلفت
 مشيئتها وارادته فواحدة رجعية ولو قال لها
 طلقي نفسك من ثلث ما شئت فليس لها ان تطلق
 ثلثا وتطلق ما دونها والمساظ الشرطي ان اذا
 واذا ما ومتى ومتى ما وكل وكلما فاذا علو الطلاق
 بشرط وقع عقيبه ولا يصح التعليق الا ان تكون
 الحالف مالكا لقوله لامرأته ان فعلت كذا فانت طالق
 او تضعفه الى ملك كقوله ان تزوجك او كل امرأ

الزوج

ان تزوجها فهي طالق وزوال المالك لا يبطل المهر
 فان وجد الشرطي ملك الخلع المهر ووقع الطلاق
 وان وجد في غير ملك انحلت ولو يقع شيء وفي
 كلما لا ينحل المهر بوجود الشرط حتى يقع الثلث
 واذا اختلفا في وجود الشرط فالقول للزوج والبنية
 للمرأة وما لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها
 في حق نفسها لقوله ان حضت فانت طالق وفلان
 فعالت حضت طلقت هي خاصة وكذلك التعليق
 بمحضها ولو قال ان ولدت غلاما فانت طالق
 وان ولدت جارية فانت طالق ولو قال طالق جامع
 فانت طالق ثلثا فاولجه وليت ساعة فلا شيء عليه
 فان نزعته ثم اولجه فعليه مهرها ولو كان الطلاق رجعيا
 تحصل المراجعة بالاولاج الثاني ولو قال لها انت

طالوق إن شاء الله أو إن لم يشأ الله أو ما شاء الله أو
أو ما لم يشأ الله أو إلا إن شاء الله لا يقع شيء إن
وقصل ولو قالت أنت طالوق لثا إلا واحدة طلعت
ثنتين ولو قال إلهتين فواحدة ولو أبان امرأته
في مرضية ثم مات ورثته إن كانت في العدة وإن
أبأنها بامرئها أو جات الفرقه من جهتها في مرضيه لم
ترثه كالمخيرة وبسبب الحب والعنف وخيار البلوغ
والعشق ولو فعلت ذلك وهي مرضية ورثها إذا ماتت
وهي في العدة **باب الرجعة**
الطلاق الرجعي لا يحرم الوطى وللزوج مراجعتها
في العدة بغير رضاها وتثبت الرجعة بقوله راجعك
وكل فصيل ثبت به حرمة المصاهرة من الجانبين
ويستحب أن يشهد على الرجعة فإن قال بعد العدة

١٢٩

كنت

كنت مراجعتك في العدة فصداقته صححت الرجعة
وإن كذبت لم تصح وإن قال لها راجعك فقالت
يحببه له انقضت عدتي فلا رجعة وإذا قال
زوج الأمة راجعها في العدة وصداقه الموطى
وكذبت أو بالعكس فلا رجعة وإذا انقطع الدم
في الحيضة الثالثة لعشرة أيام انقطعت الرجعة
وإن لم يغتسل وإن انقطع لامل من عشرة لم يقطع
حتى يغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة أو يتيمم وتصل
وفي الكتابية نكاح محرم وانقطاع الدم ومطلق
أمراته وهي حامل وقال لها راجعها فله الرجعة
وإن قال ذلك بعد الخلوة الصحيحة فلا رجعة له
وإذا قال لها إذا ولدت فانت طالوق فولدت
ثم ولدت من بطن أخرى فهي رجعه والمطلقه تشو

وَقَسْرَتْنِ وَيُسْتَحَبُّ لِرُزْجِهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا
 حَتَّى تُؤْذِلَهَا وَلَهُ أَنْ يَرْوِجَ الْمُبَانَةَ بِدُونِ الثَّلَاثِ
 فِي الْعَدَةِ وَبَعْدَهَا وَالْمُبَانَةُ بِالثَّلَاثِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى
 يَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَ نِكَاحِ حَاصِلٍ وَيَدْخُلُهَا ثُمَّ تَبَيَّنَ مِنْهُ
 وَلَا تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَوَطْنِ الْمَوْلَى لَا يَحِبُّ لَهَا
 وَالشَّرْطُ الْإِبْلَاجُ دُونَ الْأَنْزَالِ وَأَنْ يَكُونَ الْمَحْلَلُ بِحَاجِ
 مِثْلِهِ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ كُفْرَةٌ وَحَلَّتْ لِلْأُولَى
 وَالزَّوْجُ الثَّانِي يَمْدُمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ وَلَوْ طَلَّقَهَا
 ثَلَاثًا فَصَالَتْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَتَحَلَّتْ وَانْقَضَتْ
 عِدَّتِي وَالْمَدَّةُ تُحْتَمَلُهُ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّي صِدْقُهَا جَازٍ
 لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا **بَابُ الْإِبْلَاجِ**
 إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُكَ إِلَّا أَقْرَبُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَهُوَ
 مَوْلَى وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ بِحَجٍّ أَوْ صَوْمٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ عِتْقٍ

١٢٦

أَوَّلَانِ

أَوْ طَلَّاقٍ فَإِنْ قَرَّرَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ حَتَّى وَبَطَلَ
 الْإِبْلَاجُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَرْهَا وَمَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ بَانَ
 بِتَطْلِيقِهِ فَإِنْ كَانَتْ الْيَمِينُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَقَدْ انْحَلَّتْ
 وَإِنْ كَانَتْ مُوَدَعٍ فَإِنْ عَادَ تَزَوَّجَهَا عَادَ الْإِبْلَاجُ عَلَى
 الْوَجْهِ الَّذِي بَقِيَ فَإِنْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ بَانَ بِأَخْرَاجِ
 فَإِنْ تَزَوَّجَهَا فَكَذَلِكَ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ
 فَلَا إِبْلَاجَ وَإِنْ وَطِنَهَا كَفَرًا بِمِثْلِهِ وَأَقْلَمَ مَدَّ الْإِبْلَاجَ
 مِنَ الْحَرَّةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَمِنْ الْأَمَةِ شَهْرَانِ وَإِنْ أَلَى
 مِنَ الْمُطَلَّاقَةِ الرَّجْعِيَّةِ فَهُوَ مَوْلَى وَمِنْ الْبَنَاتِ لَا وَلَوْ
 قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُكَ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا فَلَمْ يَنْسَ مَوْلَى فَإِنْ
 قَرَّرَهَا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ السَّنَةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ صَارَ مَوْلَا وَإِذَا
 كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مَرْغُوبًا لَا تَقْدِيرُ عَلَى الْجَمَاعِ أَوْ
 هُوَ مَحْبُوبٌ أَوْ مَيَّ تَرْفَعُ أَوْ صَغِيرٌ أَوْ بَيْنَهُمَا مَسِيرَةٌ

أربعة أشهر فعالت في مدة الإيلاء فيثبأ إليها سقط
 الإيلاء ان استمر العذر من الحلف إلى آخر المدة فساو
 قدر على الجماع بعد ذلك في المدة لزمته الفقه بالجماح
 وان قال لإمرأته است على حرام فان اراد الكذب صدق
 وان اراد الطلاق فواحدة بآئنه وان نوى التلث
 قلت وان اراد الظهار فظهار وان اراد النحر او
 لو ورد شيئا فهو ايلاء **باب الخلع**
 وهو ان تغتدي المرأة نفسها بما لا يخلعها به
 فاذا فعلا لزمها المال وقعت فطليقة بآئنه
 وكذلك ان طلقها على مال ويكره له ان ياخذ منها
 شيئا ان كان هو الناشر وان كانت هي كره له ان
 ياخذ اكثر مما اعطاها وما صلح مهر اصلح بدلا في
 الخلع فاذا بطل العوض في الخلع كان بآئنا وفي الطلاق

١٢٧

كونها

رجعيا واذ خالع المسلم على خير او خذير فلا شيء له
 وان قالت خالعتني على ما في يدي وليس في يديها
 شيء فلا شيء عليها ولو قالت من مالي ردت عليه مهرها
 ولو قالت من دراهم لزمها ثلثة دراهم ولو خلع
 ابنته الصغرى على ما لها لا يلزمها شيء وفي الكبير
 يتوقف على قبولها ولو ضمن المال لزمه في المثلثين
 وشرط الخيار للزوج باطل ولها جاز ولو قالت
 طلقني ثلثا بالف فطلقها واحدة فعلها ثلثا لالف
 ولو قالت على الف لم يلزمها شيء ولو قال لها طلعي
 نفسك ثلثا بالف او على الف فطلقت واحدة
 لم يقع شيء ولو قال لها انت طالق وعليك الف
 فقبلت طلقت ولا شيء عليها والمباراة كالخلع
 يسقطان كل حق لواحد من الزوجين على الآخر مسميا

يتعلق بالنيكاح حتى لو كان قبل الدخول وقبضت
المني لا يرجع عليها بشئ ولو لم يقبض شيئا لا يرجع
عليه بشئ ويعتبر خلع المريضة من الثلاث

باب الظهار

وهو ان يشبه امرأته او عضوا يعبر به عن بدنها
او جزءا شافعا منها بعضو لا يجل له النظر اليه من
اعضاء من لا حل له نكاحها على التابيد وحكمه حرمة
الجماع ودواجه حتى يكفّر فان فعل قبل التلخيص
استغفر الله تعالى والعود الذي يجزيه الكفارة
العزم على وطئها ويبلغى لها ان تمتع مبنه نفسها وتطأ
بالكفارة ونحوه الصاخي عليها ولو قال انت على
مثل امي او كامي فان اراد الكرامة يصدق وان
اراد الظهار فظهار وان اراد الطلاق فواحد بانه

وان لم

١٢٨

وان لم تكن له نية فليس بشئ ولو قال لنسأيه
انثرت على كظهم امي فعليه بكل واحد كفارة وان
ظاهر منها مرارا في مجلس او مجلس فعليه لكل ظهرا
كفارة والكفارة عتق رقبة تجزى فيها مطلق الرقبة
السلمة ولا تجزى المدبر وام الولد والمكاتب الذي
ادنى بعض كاتيه ولا مقطوع اليد من او ابها مهيما
والرجلين ولا الاغمى ولا الاصم والاخرس ولا المجنون
المطبق ولا معتق البغض وان اشترى اباه ينوي الكفار
اجزاء وان اغتوى نصف عبده ثم جامعها ثم اعتق
باقية لم يجزه وان لم جامع من الاعناقين اجزاء والعبد
لا يجزى في الظهار الا الصوم فان لم يجد ما يعق صام
صام شهر من متتابعين ليس فيهما شهر رمضان وتوا
العبد وايام التشريق وان جامع في الشهر نسأيه

او فطرا عامدا او ناسيا بعدة او بغير عذر ^{ستقبل}
 فان لم يستطع الصيام اطعم ستين مسكينا كصدقه
 الفطر او قيمة ذلك فان عداهم او عشاها جاز
 ولا بد من شيعهم في الاكلتين ولا بد من الايد في
 خبز الشعير دون الخنطة وان اطعم واحدا ستين مسكينا
 اجزاه وان اعطاه في يوم واحد عن الكيل اجزاه
 عن يوم واحد فان جامعها في خلال الاطعام لم
 يشافى ومن اعتق رقبتين او صام اربعة اشهر
 او اطعم مائة وعشرين مسكينا عن كفارتها راجزا
 وان لم يعين وان اطعم سبعين مسكينا كل مسكين
 صاعا عن كفارتين لم تجزه الا عن واحد وان اعتق
 او صام فله ان يجعل ذلك عن اتهما شاء

باب اللعان

٩٨
 وجب بقذف الزوجة بالزنا او بنفى الولد اذا كانا
 من اهل الشهادة وهي بمن حد فاذفها وطالبته
 بذلك وهو في حق الزوج كحد القذف وفي حقها
 كحد الزنا فاذا امتنع منه مجلس حتى يلا عن اولاد
 نفسه فيحد فاذ الا عن وحب عليها وتحبس حتى
 يلاعن او تصدقه واذا لم يكن الزوج من اهل الشهادة
 فعليه الحد فان كان من اهلها وهي بمن لا تحد
 فاذفها فلا حد ولا لعان وصفته اللعان ان
 يتدنى القاضى بالزوج فيشهد اربع شهادات
 يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين
 فيما رميتك به من الزنا ويقول في الخامسة لعنه
 الله عليه ان كان من الكاذبين فما رميتك به من الزنا
 وان كان القذف بولد يقول فما رميتك به من

نفى الولد فان كان القذف بهيما ذكرهما
ثم تشهد المرأة اربع مكررات تقول في كل مرة اشهد
بالله انه لمن الكاذبين فما رماى به من الزنا وفى
الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فما
رماها به من الزنا وفى نفى الولد تذكروا فاذا اتفقا
فرق الحاكم بينهما وتكون تطليقة بائنه فلو ادعى
نفسه عاد خاطبا وحده القاضى فان كان القذف
بولد نفى القاضى نسبه والحقه بأمه ولو قال
ليس حملك منى فلا لعان وصح نفى الولد عقب
الولادة وفى حالة التهنيت والتباعد آله الأول
وبعد ذلك ثبت نسبه ولا عن وار كان غائبا
فعلم فكأنها ولدت حال علمه ومن ولدته
ولدين في بطن واحد فاعترف بالاول ونفى الثاني

ثبت

ثبت نسبهما ولا عن وان عكس ثبت نسبهما وحده

باب العدة

١٣٠

عدة الحرة التي تحيض في الطلاق والفسخ بعد الدخول
ثلاث حيض والصغرى والأيسة ثلثة اشهر
وبعد نفق الوفاة اربعة اشهر وعشرون ايام ولا
في الطلاق حيضتان وفي الصغرى والإيسة شهر ونصف
وفي الوفاة شهران وخمسة ايام وعدة الكل في
الحل وضعه ولا عدة في الطلاق قبل الدخول
ولا على الذمية في طلاق الذمي وعدم ام الولد في
موت سيدها والإعتاق ثلث حيض او ثلثة اشهر
والعدن في النكاح الفاسد والوطى بشبهة بالحيض
في الموت والفرقة وعدم امرأة الفأدا بعد الأكلين
في البائن وعدة الوفاة في الزوجي ولو اعتقب الكفارة

الأمانة في العدة عن طلاق رجعي انتقلت إلى عدة الحرار
 وفي البازلا ولو اعتدت الأمانة بالاشهر ثم رأت
 الدم بعد ذلك أو الصغير رأت في خلال الأشهر استأنفت
 بالحيض ولو اعتدت بحيضه ثم أيسست استأنفت بالشهر
 وابتداء عدة الطلاق عقبه والوفاء عقبها وتقضى
 بمضي المدة وإن لم تعلم بهما وابتداء عدة النكاح
 الفاسد عقب التفريق أو عزمه على ترك الوطء وإذا
 وطئت المعتدة بشبهه فعلها عدة أخرى ويتداخلا
 فإن حاضت حيضه ثم وطئت كملت بثلاث أخرى ولو
 وطئت المعتدة عن وفاة تمتمها وما تراه من الحيض فيها
 يحسب من البائنه وأقل مدة العدة شهر ^{نصف} ولا ينبغي
 أن تخطب المعتدة ولا بأس بالتقريض وعلى المعتدة من نكاح
 صحيح عن وفاة وطلاق ^ن بآب إذا كانت بالغه مسلمة حرة أو

امة الحداد وهو ترك الطيب والزينة والكحل
 والدُّهْن والحنا إلا من عذير ولا يخرج المبتوتة من بيتها
 ليلاً ولا نهاراً والمعتدة عن وفاة تخرج نهاراً وبعض
 الليل وتبيت في منزلها والامة خرج في حاجة المولى
 وتعتد في المنزل التي كانت تسكنه حال وقوع الفقة
 إلا أن يهدم أو تخرج منه أولاً فتعد على أجدته
فصل أقل مدة الحمل ستة أشهر
 وأكثرها سنتان وإذا أوتيت بإيقضا العدة ثم
 جات بولدٍ لأقل من ستة أشهر ثبت نسبه ولسته أشهر
 لا يثبت ويثبت نسب الرجعية وإن جات به لأكثر من
 سنتين ما لم تقر بإيقضا العدة فإن جات به لأقل من
 سنتين بانت وإن جات به لسنتين أو أكثر كانت رجعية
 ويثبت نسب المبتوتة والمتوفى عنها زوجها لأقل سنتين

ولا يثبت بأكثر من ذلك إلا ان يدعيه في المبتوتة
ولا يثبت نسب ولد المعتدة إلا بشهادة رجلين أو رجل
وأمرأتين أو حبل ظاهر أو اعتراف الزوج أو تصديق
الورثة ولا يثبت نسب ولد الصغرة رجعية كانت
أو مبتوتة إلا ان تأتي به لاقل من تسعة أشهر وفي عدة
الوفاة لاقل من عشرة أشهر وعشرة أيام بساعة
ولو قال طه ان ولدت فانت طالق فشهدت امرأة
بالولادة لم تطلق وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد
قولها ولو قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو لي
فشهدت امرأة بالولادة فهي أم ولده

باب النفقة

وتجب للزوجة على زوجها اذا سلمت اليه نفسها في
منزلها نفقتها وكسوتها وسكنا على قدر حاله وقيل

ما

١٣٣

حاطهما وهي مقدم بكفايتها بلا تقدير ولا اشراف
والقول قوله في اعساره في حق النفقة واليئنة
يئنتها وتفرض لها النفقة كل شهر وتسلم اليها
والكسوة كل سنة اشهر ويفرض لها نفقة خادم واحد
فان نشرت فلا نفقة لها وان منعت نفسها حتى
يوفها مهرها فلها النفقة ولو كانت كبيرة والزوج
صغير فلها النفقة وبالعكس لا ولو حجت او جلست
او غصبها فغاصبت وذهب بها فلا نفقة لها وان حج
معهما فلها نفقة الحضر وان فرضت في منزله فلها النفقة
وللامه والمديونة وام الولد النفقة ان ترها مولاها
بما مع الزوج والا فلا وان استخدمها سقطت ومن
اعسر بالنفقة لم يفرض بينهما ومور بالاسيدانية
لنجل عليه واذا قضى لها بنفقة الاعسار ثم ايسر

تَمَرَّهَا نَفَقَةُ الْمَوْسِرِ وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةُ لَمَرٍ
يُنْفِقُ عَلَيْهَا سَقَطَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَضَىٰ هِيَ وَأَصْلَحَتْ
عَلَىٰ مَقْدَارِهَا فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْقَضَاءِ أَوْ
الِاصْطِلَاحِ قَبْلَ الْعَيْضِ سَقَطَتْ وَأَنْ اسْلَفَهَا النِّفَقَةُ
أَوْ الْكُسُوفُ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَرْجَعْ بِشَيْءٍ وَأَنْ كَانَ
لِلْغَائِبِ مَالٌ حَاضِرٌ فِي مَتْرَلِهِ أَوْ وَدِيعَةٍ أَوْ مَضَارِبَةٍ
أَوْ دُرٍّ وَعِلْمُ الْقَاضِي بِهِ وَبِالْبَيْكَاكِجِ إِنْ اعْتَرَفَ بِهَا مِنْ
الْمَالِ فِي يَدِهِ يَفْرُضُ مِنْهُ نَفَقَةَ زَوْجَتِهِ وَوَالِدِيهِ وَلَوْ
الصَّغِيرُ إِذَا كَانَ مِنْ حَيْثُ النِّفَقَةِ وَخَلْفَهَا إِنَّمَا مَا أَخَذَهَا
وَيُلْوَ خَدَّ مِنْهَا كَيْفَ يَلَاهَا وَإِنْ لَمْ يُعْلِمِ الْقَاضِي بِذَلِكَ أَوْ
انْكَرَ مِنْ يَدِهِ الْمَالُ الزَّوْجِيَّةَ أَوْ الْمَالُ لَمْ تَقْلُبْ بَيْنَهُمَا
عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْكُنَهَا دَارًا مَفْرُودَةً لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ
مِنْ أَهْلِهِ وَلَوْ أَنْ مَنَعَ أَهْلًا الدَّخُولَ عَلَيْهَا وَلَا يَمْنَعُ

كَلَامُهَا

كَلَامُهَا وَالنِّظَرُ إِلَيْهَا وَقِيلَ لَا مَنَعَهَا مِنَ الْجُرُوحِ
إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَدُخُولِهَا إِلَيْهَا كُلِّ جُمُعَةٍ وَغَيْرِهَا كُلِّ
سَنَةٍ وَلِلْمُطَلَّعَةِ النِّفَقَةُ وَالسَّكْنَى عَدْلُهَا بِأَنَّا
كَانَ أَوْ رَجَعِيًّا وَلَا نَفَقَةَ لِلْمُتَوَقِّعِ عَنْهَا زَوْجُهَا وَكُلُّ
فَرْقَةٍ جَاءَتْ مِنَ الْمَرَأَةِ بِمَعْصِيَةٍ كَالرَّدِّ وَتَقْبِيلِ الزَّوْجِ
فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَبِغَيْرِ مَعْصِيَةٍ كَخِيَارِ الْعَتَقِ وَالْبُلُوغِ
وَعَدَمِ الْكَفَاةِ فَلَهَا النِّفَقَةُ وَإِنْ طَلَّقَهَا الْمَشَامُ ارْتَدَّ
سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا وَإِنْ مَلَاسَ مِنْ زَوْجِهَا لَمْ يَسْقُطْ م

فصل ونفقة الأولاد الصغار على
الآبَاءِ إِذَا كَانُوا أَقْرَارًا وَلَيْسَ عَلَى الْأُمِّ ارْضَاعُ الصَّبِيِّ
إِلَّا إِذَا تَعَتَّتْ فَجَبَّ عَلَيْهِمَا وَلَسْتَاجِرُهُ الْآبُ مَرْتَضِعُهُ
عِنْدَهَا وَإِنْ اسْتَاجَرَ زَوْجَتَهُ أَوْ مَعْتَدَّتْهُ لَمْ يَجُزْ
وَبَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ هِيَ أَوْلَىٰ مِنَ الْأَخِيَّةِ إِلَّا أَنْ تَطْلُبَ

زِيَادَةُ أَجْرِهِ وَتَفَقُّهُ الْآبَاءَ وَالْأَجْدَادَ إِذَا كَانُوا
 فَقْرًا عَلَى الْأَوْلَادِ الذَّكُورِ وَالْإِنثَاءِ وَلَا يَجِبُ النِّفْقَةُ
 مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَقَرَابَةِ الْوَلَدِ أَعْلَى
 وَأَسْفَلٍ وَنِفْقَةُ ذِي الرَّحِمِ الْمُحْرَمِ حَبٌّ عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ
 وَإِنَّمَا يَجِبُ إِذَا كَانَ فَقْرًا بِهِ زَمَانَةٌ لَا يَقْدَرُ عَلَى الْكَسْبِ
 أَوْ أَنْتَى فَيَصِيرُ وَكَذَا مِنْ لَا يَحْسُنُ الْكَسْبَ بِحِرْفَةٍ أَوْ لُكُونِهِ
 مِنَ الْبِكُورَاتِ أَوْ طَالِبِ عِلْمٍ وَنِفْقَةُ زَوْجَةِ الْآبِ عَلَيْهِ
 وَنِفْقَةُ زَوْجَةِ الْأُمِّ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ صَغِيرًا فَقَرًا أَوْ
 زَمَنًا وَلَا يَجِبُ النِّفْقَةُ عَلَى صَغِيرِ الْإِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ الصَّغِيرِ
 وَالْمُعْتَبَرِ الْغَنَى الْمُحْرَمُ لِلصَّدَقَةِ وَإِذَا بَاعَ الْآبُ مَتَاعًا عَلَيْهِ
 فِي نِفْقَتِهِ جَارٌ وَهَذَا إِذَا انْفَقَ مِنْ مَالٍ لَهُ فِي يَدِهِ وَإِذَا
 قَضَى الْقَاضِي بِالنِّفْقَةِ ثُمَّ مَضَتْ مَدَّةُ سَقَطِ الْإِنْكَارِ
 الْعَاضِي أَمْرًا بِالْإِسْتِدَانَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمَوْلَى أَنْ يَنْفِقَ عَلَى

أَمْرُهُ

رَقَبَتِهِ فَإِنْ أَمْسَعَ الْكُتُبُ وَأَنْفَقُوا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ
 كَسْبٌ أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهِمْ وَسَاءَ رَأْيُ جَوَانِبِ حِرْفَتِهِ
 وَمِنْ اللَّهِ تَعَالَى **فَصَلِّ**
 إِذَا اخْتَصَمَ الرُّوْحَانِي فِي الْوَلَدِ قَبْلَ الْفِرْقَةِ أَوْ بَعْدَهَا
 فَلَا مَ أَحَقُّ ثُمَّ أُمُّهَا ثُمَّ أُمُّ الْآبِ ثُمَّ الْأَخْتُ لِابْنٍ ثُمَّ لَأُمِّ
 ثُمَّ لِأَبٍ ثُمَّ الْحَالَاتُ كَذَلِكَ ثُمَّ الْعَمَاتُ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ أُولَى
 مِنْ بَنَاتِ الْأَخِ وَهُنَّ أُولَى مِنَ الْعَمَاتِ وَمِنْهَا الْحَضَانَةُ إِذَا
 تَزَوَّجَتْ بِأَجْنَبِيٍّ سَقَطَ حَقُّهَا فَإِنْ فَارَقَتْهُ عَادَ حَقُّهَا
 وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي نَفْسِ الرُّوْحِ وَكَوَزَ الْغُلَامُ عِنْدَ هُنَّ حَتَّى
 يَسْتَعْنِيَ عَنْ خِدْمَةٍ وَقَدْ رُوِيَ بِتِسْعِ سِنِينَ وَقِيلَ بِسَبْعِ
 ثُمَّ يَجْبُرُ الْآبُ عَلَى اخْتِيارِ الْجَارِيَةِ عِنْدَ الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ حَتَّى
 يَخْتِصِرَ وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا حَتَّى تَسْتَعْنِيَ وَمِنْهَا حَضَانَةُ الْيَدِ
 إِلَيْهَا الصَّغِيرَةُ حَتَّى تَطْلُبَهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ أُمُّهُ أَخَذَهُ الرَّجُلُ

نِسْجُهُ وَنِفْقَةُ

١٢٤

واولاهم اقربهم تعصيبا غير ان الصبيته لا تدفع الى
 غير محرم ولا الى فاسق ما جن واذ اجتمع مستحقوا النكاح
 في درجة واحدة فاورعهم اولى ثم اكبرهم ولا حوى
 للامة وام الولد في الحضانه والدمية راحق بولدها
 المسلم ما لم يخف عليه الكفر وليس لاب ان يخرج بولده
 حتى تبلغ حد الاستغناء وليس لام ذلك الا ان خرجته الى
 وطنها وقد وقع العقد فيه الا دار الحرب وان كان من
 المضرين او الفسرين ما يمكن للاب الاطلاع عليه ويبيت
 في منزله فلا باس به وكذا لو انتقلت من القرية الى المضر
 وبالعكس لام

١٣٥

ولا يقع الا من مالق قاضي على التبرعات والفاظه صريح
 وكفاية فالصريح يقع بغير نيته لقوله انت حر او محسرا
 او حررتك او عتق او معتق الا ان يجعل ذلك اسما له

تلاصق

فلا يعتق وكذلك اضافة الحرية الى ما يعتبر به عن
 البدن والكفاية يحتاج الى نيته لقوله لا ملك لي عليك
 او لا سبيل لي عليك او لا رقبتي او خرجت من ملكي او
 خلعت سبيلك او قال لامته اطلقك ولو قال
 طلقك لا تعتق وان نوى وكذلك سائر الفاظ صريح
 الطلاق وكفايته وان قال هذا ابني او ابني وامي
 عتق وهذا اخي فيه روايتان ولو قال ما بني او يا بني
 لم يعتق وقيل يعتق ولو قال انت مثل الحر لم يعتق
 ولو قال ما انت الا حر عتق ولو قال له لا سلطان لي
 عليك لم يعتق وان نواه ومن ملك دار حر محرم منه عتق
 عليه ولو كان المالك صبي او مجنون والمالك مكاتب
 عليه قرا به الولد لا يعتق ومن اعنت عبده للصنم او
 للشيطان عتق وكان قاصيا ومن اعنت حاملا عتق لها

معها وان اعقها خاصته والولد يتبع الام في الحره
 والرق والتدبير وولد الامة من مولاها حر وولد
 المغرور حر بالقدم ومزاغ توعبد على مال فقبل عتق
 ولزمه المالك وان قال ان ادبت الى الف فانك حر صار
 ماذونا ويعتق بالخلية بينه وبين الالف ومزاغ بعض
 عبده عتق ويسعى في بقيته قيمته المولا والمستسعى
 كالمكاتب ولو اعنتوا احد الشريكين نصيبه عتق فان
 كان قادرا على قيمه نصيب شريكه فشرکه ان شاء عتق
 وان شاء ضمن العتق وان شاء استسعى العبد وان كان مفسرا
 فكذلك الا انه لا يضمن واذا ملكا ابن احدهما عتق
 نصيب الاب وشريكه ان شاء عتق وان شاء استسعى علم
 اولم يعلم ولو قال لعبديه احدا حر ثم باع احدهما
 او غرضه على البيع او دبره او مات عتق الآخر وكذلك ان

الشرارة

استولد احدي الجارين ولو وطئ احدهما لا تعتق
 الاخرى ولو شهد انه اعنت احد عبديه او احدي
 فهو باطل **باب الثالث**
 اذا قال لعبده اذمت فانك حر او انت حر عن دبر
 او انت مدثر او قد دبرتك او انت حر مع موتى او عند
 موتى او اوصدت لك بنفسك او برقتك او بثلت ما
 فقد صار مدثرا لا يجوز له اخراجه عن ملكه الا بالعتق
 وتجوز كتابته واستخدامه واجارته ووطئها واذا
 مات المولى عتق من ثلث ماله فان لم يخرج في حسابه
 وان كان على المولى دين سعى في كل قيمته ولو دبر احد
 الشريكين وضمن نصيب شريكه ثم مات عتق نصيبه
 بالتدبير ويسعى في نصيبه وعندها لا تسعى وان قال
 له الميث في مرضي هذا او في سفيري هذا او ان مثله

عند انقطاع ولايته جارية بين شريكين ولدت
فادعاه أحدهما ثبت نسبه وعليه نصف قيمتها ونصف
عقرها ولا شيء من قيمته ولدها وإن ادعياه معاصرات
أم ولد لهما وثبت نسبه منهما وبرت من كل واحد
منهما كإبن ورثت منه كتاب واحد

١٤٨

كتاب المكاتب

ومن كاتب عبده على مال وقيل صار مكاتباً والصغير
الذي يعقل كالكبير وسواء شرطه حالاً أو موقلاً أو منجماً
ويخرج عن المولى دون ملكه وإذا ألفت المولى ماله
غرمه وإن وطئ المولى المكاتبته فعليه عقرها وإن
حني عليها أو عكلى ولدها الرمة الأرض وإن اعتقه سقط
مال الكتابة فهو كالمأذون إلا أنه لا يمتنع بمنع المولى
وله أن يسافر ويزوج الأمة ويكاتب عبده فإن أدعى

عشرون سنة فهو تعلق بحوز بيعه فإن مات على ملك

باب الاستيلاء

١٤٧

لا يثبت نسب ولد الأمة من مولاها إلا بدعواه فإن اعترف
به صار ثام ولد فإذا ولدت منه بعد ذلك ثبت لغير
دعوه وينتفى بحجره نفيه ولا حوز آخرها من ملكه
الأب العتيق ولد وطنها واستخداها وأجارتها وتزوجها
وكاتبها ولعبت بعد موته من جميع المال ولا يسعى في دونه
وحكم ولدها من غير بعد الاستيلاء حكمها وإذا أسلمت
أم ولد النضراني سعت في قيمتها وهي كالمكاتبية ولو
مات سيدها عتقت بلا سعاية ولو تزوج أمة غير نجات
بولد ثم ملكها صارت أم ولد له ولو وطئ جارية ابنه
فولدت فادعاه ثبت نسبه وصارت أم ولد له وعليه
قيمته دون عقرها وقيمة ولدها وأجدد كالأب

عند

قبله فولاؤه للمولى وإذا هوى بعبده فولاؤه له وإن
 ولد له من أمته ولد في حكمه حكمية وكسبه له وكذلك
 ولد للمكاتبه معها ولو زوج أمته من عبده لم كاتب لهما
 فدخلت دخل في كتابة الأم وإن ولدت من مولاها إن
 شأت متصت على الكتابة وإن شأت صارت أم ولد
 وإن كاتب أم ولده جاز فإن مات سقط عنها مال الكتابة
 وإن كاتب مدبره جاز فإن مات لامالك له إن شأسي
 في ثلثي قيمته أو جميع بدل الكتابة وإذا كاتب المسلم
 عبده على خمسين أو خنزير أو على قنينة العبد أو على الف
 أو على أن ترد عليه المولى عبداً بغير عينه فهو فاسد
 فإن أدى بخر عتق وعليه قنينة نفسه ولا ينقص من المسمى
 والكتابة على الميتة والدم باطلة وعلى الثوب والحواء
 كالنكاح ولو كاتب الذمي عبده على خمسين جاز وأنها

١٠٧
 اسلم للمولى قيمة الجهر ولو كاتب عبده كتابة
 واحدة إن أدى عتقا وإن عجز أدّى إلى الرق ولا
 يعتقان إلا بآثار الجميع ولا يعتق أحدهما إلا بآثار نصيبه
 وإن عجز أحدهما فرد ثم أدى الآخر الجميع عتقا ولو
 كانا رجلين وكاتبهما كذلك وكل واحد منهما بحصته
 يعتق بآثارها وإن كاتبهما على أن كل واحد ضامن عن
 الآخر جاز وأنها أدى عتقا ويرجع على شريكه بنصف
 ما أدى وإذا مات المكاتب وترك وفاء أدى مكاتبته
 وحكم بخر يتيه في آخر حياته فإن فضل شيء فلو رثته
 وإن ترك ولداً ولداً في الكتابة سعى كالأب وإن كان
 مشري فإن أدى حالاً والأردن في الرق وإذا أدى
 المولى أدى الكتابة إلى ورثته على نجومه وإن اعتقه
 أحدهم لم يعتق حتى يعقته الجميع فإذا عجز المكاتب عن نحو

فطر الحاكم فان كان له مال برجوا وصوله انظم من
وثلثة وان لم يكن له جهة بحرة وعاد الى احكام الرق

كتاب الولاء

سبب ولأمة العتاقه الاعتاق وعتق القريب
بالشراء والمكاتب بالاداء والمدبر وام الولد
بالموت اعناؤ ويثبت للمعتق ذكرا كان او انثى
وان شرطه العقيم او ساه ولا ينقل عنه ابدا فاذا
مات فهو لا قرب عصديته فتكون لابنه دون ابيه
اذا اجتمعا وان استووا في القرب فهم سواء ليس
للنساء الا وهن اعتقن او اعتق من اعتقن او جر
ولا معتقهن بان زوجت عبدها معتقه الغدير
فجات بولد فولاه لمولها فان اعتق العبد جر ولا
ابنه الى مواليه فان اغلقت الام وهي حامل فولدت

١٤٩

لا يثبت

لا تنقل ابدا وسبب ولا المولاة العقد فاذا اسلم
على يد غيره ووالاه على ان يرثه اذ مات ويعقل عنه
اذا اجتنى وذلك صحيح فاذا مات ولا وارث له ورثه
وله ان يفسخ بالقول بحضرة الآخر وبالفعل مع غيبته
بان يوالي غيره فان عقل عنه او عز ولده فليس له
ذلك واذا اسلمت المرأة ووالت او اوتت بالولاء في
يدها ابن صغير تبعها في الولاء

كتاب الامان

الامن بالله تعالى ثلثة غموس وهي الحلف على امر
ماض او حال يعمد فيها الكذب فلا كفارة فيها لغو
وهي الحلف على امر يظنه كما قال وهو بخلافه ويرجوا
الا يواخذ الله تعالى بها ومنعهده وهي الحلف
على امر في المستقبل ليفعله او يتركه وهي انواع منها ما

١٤٩

فيه البر كفعل الضائر ومنع المعاصي ونوع بحجب
الحث فيه كفعل المعاصي وترك الواجبات ونوع الحث
فيه جر من البر هجران المسلم ونحوه ونوعها على السواء
يُحْظَرُ اليَمِينُ فيها أولى واذا حثت فعليه الكفارة إن شاء
اعتق رقبة وإن شاء أطعم عشرة مساكين أو كساهم كالظها
فإن لم يجد صام ثلاثة أيام متتابعات ولا يجوز التكفير قبل
الحث والقاصد والمكره والناسي في اليمين والفعل سواء
وحرُوفُ السَّيْرِ الواو والباء والشاء والضمير منقول
الله لا أفعل والمن بالله تعالى وباسمائه ولا
حتاج إلى نية إلا فيما يسمي به غيره كالحكيم والعليم
وبصفات ذاته لعزه الله وجلاله لا يعلم الله فلا يكون
يميناً وكذلك ورحمته الله وغضبه وسخطه واليمين
بغير الله تعالى ليس بحلف كالبنى والقرآن والكعبة

والبر

والبراء منه يمين وجوز الله تعالى ليس يمين والحث
يمين ولو قال ان فعلت لدا فعليه لعنة الله أو
هو زان أو شارب خمر فليس يمين ولو قال هو يهودي
أو نصراني فهو يمين ولو قال لعمر الله أو و آيم الله أو
أو وعقد الله أو أو مشافيه أو على نذرا أو نذرا لله فهو
يمين ومن حذر على نفسه ما يملكه فإن استباحه أو با
منه لومته الكفارة ولو قال أحلف وأقسم أو انهد
أو نذرت فهذا كراهه فهو يمين وإن قال كل حلال
على حرام فعلى الطعام والشراب إلا أن ينوي غيرهما
وقيل تطلق امرأته بغير نية وعليه الفتوى ومن
حلف حالة الكفر لا كفارة في حثه ومن نذر مطلقاً
فعليه الوفاء به وكذلك إن علقه بشرط فوجبه
وعرضه جنيضة رضي الله عنه أنه بجزئه كفارة يمين

إذا كان شرطاً لا يريد كونه ومن قال ان شاء الله
متصلاً بيمينه فلا حنث عليه **فصل**
حلف لا يخرج فامر من حمله فآخذه حنث وان آخذه
مكرهاً لا يحنث فان حمله برضا لا بامره الاصح انه
لا يحنث. حلف لا يخرج الا الى جازة فخرج اليها
ثم الى حاجة لم يحنث. حلف لا يخرج الى مكة فخرج ردها
ثم رجع حنث وكذلك الذهاب في الاصح وفي الايتان
لا يحنث حتى يدخلها. حلف لا تدخل امرأته الا باذنه
فلا بد من الاذن كل مرة ولو قال الا ان آذن لك بعينه
اذن واحد. حلف لا يدخل هذه الدار فصارت
صحراء ودخلها حنث ولو قال داراً لم يحنث وفي البيت
لا يحنث في الوجهين ولو بني البيت بعد ما تقدم
لم يحنث بدخوله وفي الدار يحنث وجعلت بسائناً
او حلاً

او حلاً او مسجداً او بيتاً فدخله لم يحنث. حلف
لا يدخل بيتاً لم يحنث بالكعبة والمسجد والبيعة
والكنيسة. حلف لا يدخل هذه الدار فقام على سطحها
حنث ولو دخل ديارها ان كان لواء غلق الباب كان
دخلاً حنث والا فلا ولو كان فيها لم يحنث بالعود
حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه قترعه للحال لم
يحنث وكذلك ركوب الدابة وسكنى الدار. حلف
لا يسكن هذه الدار فلا بد من خروجه بأهله وماله
اجتمع قال له اجلس فتغدى عندي فقال ان
تغديت فعندي خر فرجع وتغدى في منزله لم يحنث
ولو اراد ان يخرج فقال لها ان خرجت فانت طالق
جلست ثم خرجت لم تطلق ومن حلف لا يركب دابة
فلا يركب دابة عنده الماذون لم يحنث مديوناً كان

وقيل على هذه
المسئلة تنقيد

أَوْ غَيْرَ مَذْبُوحٍ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ فَقَرَأَ الْقُرْآنَ
 أَوْ سَمِعَ أَوْ هَلَّلَ لَمْ يَحْنُثْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ شَهْرًا فَمَنْ
 حِينَ حَلَفَ حَلَفَ لَا يَكْتُمُ فِكْلَهُ فِكْلَةً يَحْنُثُ إِنْ سَمِعَ
 إِلَّا أَنَّهُ نَامَ لَمْ يَحْنُثْ وَلَوْ كَلَّمَ غَيْرَهُ وَقَصْدَانِ لِسَعٍ لَمْ
 يَحْنُثْ وَلَوْ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ حَنْثٌ فَإِنْ نَوَاهُمْ
 دُونَهُ لَمْ يَحْنُثْ حَلَفَ لَا يَكْتُمُ عَبْدٌ فُلَانٍ يَتَبَرَّكُ
 يَوْمَ الْحَنْثِ لَا يَوْمَ الْحَلْفِ وَكَذَلِكَ الثَّوْبُ وَالْدَّارُ
 وَلَوْ قَالَ عَبْدٌ فُلَانٍ هَذَا وَدَارُهُ هَذِهِ لَمْ يَحْنُثْ **س**
 بَعْدَ الْبَيْعِ وَفِي الصَّدِيقِ وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ يَحْنُثُ بَعْدَ
 الْمُعَادَاةِ وَالْفِرَاقِ وَالْحِنْزِ وَالرَّمَانُ سِتَّةَ أَشْهُدٍ
 وَفِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالذَّهْرُ الْأَبَدُ وَدَهْرًا قَالَ
 أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا أَدْرِي مَا هُوَ وَعِنْدَهَا
 كَالرَّمَانِ وَالْأَيَّامُ وَالشُّهُورُ وَالسَّنُونَ عَشْرَةٌ

وَفِي النَّكْرِ

وَفِي الْمَنْكُورِ مَلَكُهُ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْخُطْطَةِ لَا
 يَحْنُثُ مَا لَمْ يَقْضِهَا وَمِنْ هَذَا الدَّقِيقُ يَحْنُثُ حَنْثٌ دُونَ
 سَفْهِهِ وَالْحَنْزُ مَا عَتَادَهُ أَهْلُ الْبَلَدِ وَالشُّوَابُ مِنَ
 الْحُمْرِ خَاصَّةً وَالطَّبِيعُ مَا يَطْبُخُ مِنَ الْحُمْرِ بِالْمَاءِ وَيَحْنُثُ
 بِأَكْلِ مَرْقِهِ وَالرُّوسُ مَا يَكْبَسُ وَبَيْعٌ فِي السُّوقِ وَالزَّطَبُ
 وَالْعَنْبُ وَالرَّمَانُ وَالْجِيَادُ وَالْقِشَاءُ لَيْسَ بِفَاهِيَةٍ
 وَالْأَدَامُ مَا يَصْطَبُخُ بِهِ كَالْخَلِّ وَالزَّيْتِ وَالْمِلْحِ إِذَا مَرَّ
 الْعَدَاءُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ إِلَى الظُّهْرِ
 إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ وَالسُّجُودُ مِنْ نَصْفِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ
 الْفَجْرِ وَالشَّرْبُ مِنَ النَّهْرِ الْكَرْعُ مِنْهُ وَمِنْ مَائِهِ بِالْكَرْعِ
 وَبِأَيِّ شَيْءٍ وَمِنْ الْحَبِّ وَالْبَنَرِ بِالْأَنَارِ وَمِنْ الْأَنَارِ بَعِينُهُ
 وَالسَّمَكُ وَالْأَلِيلَةُ لَيْسَ بِالْحُمْرِ وَالْكَرْشُ وَالْبَكْدُ الْحُمْرُ
 وَقِيلَ فِي عُرْفِنَا لِبَسَائِلِ الْحُمْرِ وَالشُّمْرُ شِمُّ الْبَطْنِ لَا الظُّهْرَ

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَاسْكَنَهُ رُطْبًا لَمْ يَحْنُثْ
 وَكَذَا الرُّطْبُ إِذَا صَارَ تَمْرًا وَالْبُسْرُ شِرَازًا حَلَفَ
 لَا يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ هَذَا الْجِلِّ فَضَارَ لَسًا فَالْكَهْ حَنْثٌ
 حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النُّخْلَةِ فَهُوَ عَلَى ثَمَرِهَا وَدَبْسِهَا
 غَيْرِ الْمَطْبُوحِ وَمِنْ هَذِهِ الشَّاةِ عَلَى الْحَمْدِ وَنَ اللَّيْنِ
 وَالزُّبْدِ وَلَا يَدْخُلُ بَيْضَ السَّمَاءِ فِي الْبَيْضِ وَالشَّرَاءُ
 كَالْأَكْلِ حَلَفَ لِيُصْعِدَنَّ السَّمَاءَ أَوْ لِيُطِيرَنَّ
 الْهَوَاءُ انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ وَحَيْثُ فِي الْحَالِ حَلَفَ
 لِيَأْتِيَنَّهُ إِنْ اسْتَطَاعَ هِيَ اسْتَطَاعَةَ الصَّحَّةِ حَلَفَ
 لِيَأْتِيَنَّهُ حَلْمُ يَأْتِيَهُ حَتَّى مَاتَ حَنْثٌ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ وَلَوْ
 قَالَ إِنْ أَكَلْتُ أَوْ شَرِبْتُ أَوْ نَهَسْتُ أَوْ كَلَّمْتُ أَوْ تَزَوَّجْتُ
 أَوْ خَرَجْتُ وَنَوَيْتُ سَابَعِيْنِهِ لَمْ يُصِدِّقْ وَلَوْ قَالَ
 طَعَامًا أَوْ شَرَابًا أَوْ نَحْوَهُ صَدَّقَ دِيَانَةً خَبَاصَةً

الرمان

الرَّجْمَانُ اسْمٌ لِلْأَسَدِ لَهُ فَلَا يَحْنُثُ بِالْيَاسِمَانِ
 وَالْوَرْدِ وَقِيلَ حَنْثٌ فِي عَرَفْنَا وَالْبَنْفَسِ وَالْوَرْدِ
 هُوَ الْعَدَقُ وَالْحَنَامُ النِّقَمُ لَيْسَ حَلْفٌ وَالذَّهَبُ
 حَلْفٌ وَالْعَقْدُ التَّلَوُّ لَيْسَ حَلْفٌ حَتَّى تَكُونَ مُرْصَعًا
 وَعِنْدَهَا هُوَ حَلْفٌ وَبَدَعْتِي حَلَفَ لَا نَامَ عَلَى فِرَاسٍ
 لِيَجْعَلَ عَلَيْهِ فِرَاسًا وَنَامَ لَا يَحْنُثُ وَمَتَى جَلَسَ عَلَى مَا
 يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَرْضِ فَلَيْسَ جَالِسًا عَلَيْهَا وَالضَّرْبُ
 وَالْكَلَامُ وَالْكُسُوفُ وَالذَّخُولُ عَلَيْهِ يَفْقِدُ بِحَالِ
 الْحَيَاةِ حَلَفَ لِيُضْرِبَنَّهُ حَتَّى يَمُوتَ فَهُوَ عَلَى أَشَدِّ
 الضَّرْبِ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ أَمْرًا فَخَنَقَهَا أَوْ مَذَّ شَعْرَهَا
 أَوْ غَضَّهَا حَنْثٌ حَلَفَ لَا يَصُومُ فَنَوَى وَصَامَ عَسَا
 حَنْثٌ وَإِنْ قَالَ صَوْمًا لَا يَحْنُثُ الْإِسْتِمَامُ الْيَوْمَ حَلَفَ
 لَا يَصَلِّيَ فَقَامَ وَقَرَأَ وَرَكَعَ لَمْ يَحْنُثْ مَا لَوْ سَجَدَ وَإِنْ

قال صلاة فبتمام ركعتين ومن قال لا متديان
 ولدت ولدا فانبت حرة فولدت ولدا اميتا عتقت
 وكذلك الطلاق ولو قال فهو حر فولدت ميتا شتر
 حيا عتق ولو قال من شترني بقدر يوم فلان فهو حر
 فلبشره جماعة متفرقون عتق الاول وان لبشره
 جميعا عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين
 قال ان نشرت جاردا فهي حرة فلتسرى حاربه
 كانت في ملكه عتقت ولو اشترى لها لم تعق
 حلف لا يتزوج فزوجه غيره بغير امره فان اجاز
 بالاقول حث وبالفعل لا ولو امر غريم ان يزوجه
 حث وكذا الطلاق والعتاق حلف لا يزوح
 عبده او امته حث بالتوكيل والاجارة وكذا
 ابنه وابنته الصغرين وفي الكبير لا حث الا بالمباشره

حلف لا يضرب عبده فوكل به حث وان توى
 الايبا شر بنفسه صد وقضاء ولو حلف لا يضرب
 ولده فامر به لم يحث وذبح الشاة كضرب العبد
 حلف لا يبيع فوكل به لم يحث وكذا سائر المعاوضات
 المالية حلف ليقض دينه الى قريب فما دون
 الشهر ويعيد الاكثر من الشهر وان قال ليقضينه
 اليوم ففعل وبعضها زبوف او بهرجة او مستحقة
 لم يحث ولو كان رهنا صا او سقوة حث حلف لا
 يقبض دينه متفرا فاقبض بعضه لا يحث حتى يقبض ما وده
 وان قبضه في زنته متعاقبا لم يحث حلف لا يفعل
 كذا تركه ابدا وان قال لا فعلته بربوا حسدة
 استخلف الوالي رجلا يعلمه بكل مفسد فهو على حال
 ولايته خاصة حلف ليهته ففعل فلم يقبل بتر

وَكذلك القرض والعارية والصدقة
كتاب الحدود
 وهي عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى
 والزنا وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك
 وشبهته وهو ثبت بالبينه ونفى ان يشهد أربعة
 على رجل وامرأة بالزنا فتساوهم القاضي عن مائته
 وكيفيته وزمانه ومكانه والمرضى لها فإذا
 يتنوا ذلك وذكروا الها محرمة عليه من كل وجه
 وشهدوا به كالبيل في المحلة وعدلوا في السر
 والعلاية حكم به وإذا نقصوا عن أربعة فهم قذف
 وإن رجعوا قبل الرجم سقط وحدوا وبعد يضمنون
 الدية وإن رجع واحد فربعها وإن برزنا متعديهم
 لم يمنعهم عن إقامته بعدهم عن الإمام لم يقتل

ويثبت بالاقترار وهو ان يقر العاقل البالغ أربع
 مرات في أربعة مجالس بردة القاضي في كل مرة حتى
 لا يراه ثم يسأله كما تقدم إلا عن الزمان فإذا
 بين ذلك لزمه الحد وإذا رجع عن اقراره قبل الحد أو
 في وسطه حلى سبيله ويستحب للإمام ان يلقنه الرجوع
 بقول له لعنك وطيت بشبهة أو قبلت أو لمست
 وحده إن كان حصناً الرجم بالحجارة حتى يموت يخرج
 إلى قضاة فإن كان ثبت بالبينه يبتدىئ ثم الإمام
 ثم الناس فإن امتنع الشهود لا يرحم وإن ثبت بالاقترار
 ابتدأ الإمام شتم الناس وإن لم يكن حصناً حده
 الجلد مائة للرجم وخمسون للعبد يضرب بسوط لا
 شمة له ضرباً متوسطاً يفرق على أعضائه إلا رأسه
 ووجهه وفرجه وحجره عن ثيابه ولا تجرد المرأة

الأذن الفتر والحشو وان حفر طهانه الرجم جاز
 ويضرب الرجل قامة في جميع الحدود ولا يجمع على
 المحلين الجلد والرجم ولا على غيره الجلد والنفي
 إلا أن تراه الامام فيفعل ما يراه ولا يقيم الموالي
 الجلد على عبده الا باذن الامام واذا كان الزاني
 مريضا فان كان محصنا رجم والا لا يجلد حتى يبرأ
 والمرأة الحامل لا تحدد حتى تضع حملها فان كان حدها
 الجلد فحتى تنقضي نفاسها وان كان الرجم فعقيب
 الولادة وان لم يكن للصغير من يربيه فحتى يستغفر
 عنها واحصان الرجم الحرية والعقتل والبلوغ
 والاسلام والدخول وهو الايلاج في العبل في نكاح
 صحيح وهما بصفة الاحصان وانه يثبت بالإقرار
 أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو يكون بينهما ولد

مورد

معروف بهما **فصل** ومن وطئ جارية
 ولديه وان سفل وقال علمت انها حرام او وطئ جارية
 أبيه وان علا أو زوجته أو أمته أو سديته أو معتدته
 عرثت وقال ظننت انها حلال لم يجده ولو قال
 علمت انها حرام حد وفي جارية الاخ والعمة حد بكل حال
 ولو تزوج محرما ودخل بها أو استأجر امرأة ليرفيها
 ورزقها أو وطئ اجنبية فمادون الفرج أو لا ط
 فلا حد عليه ويعزر ولو زفت اليه غير امرأته فوطئها
 لا يحد وعليه المسهر ولو وجد على فراشه امرأة فوطئها
 حد ولو كان اعشى الا ان يدعوها فقالت انا زوجك
 والزنا في دار الحرب والبعث لا يوجب الحد ووطئ
 البهيمة يعزر ولو زنى مصبية أو مخونة حد ولو
 طأ عثما عاقلة بالغة لا تحدد واكثر التعزير تسعة

وثلثون سوطاً وقله ثلثه وهو أشد الضرب
ثم حد الزنا ثم الشرب ثم القذف م

باب حد القذف

١٤٤

وهو ثمانون سوطاً للحر واربعون للعبد ويجب
بقذف المحضين بصرح الزنا اذا طلبته ونفرت عليه
ولا يترفع عنه الا الغرور والحشو وثبت باقراره
مرة وبشهادة رجلين ولا يطل بالمصادم والرجوع
واحصان القذف العقل والحرية والبلوغ والام
والعفة عن الزنا ومن قال لعمر بامر الزانية
اولست لا بيك حد ولو نفاه عن حرم او نسبته
اليه او الى خاله او عمه او زوج امه او قال يا ابن
ماء السماء لم حد ولا يطالب بقذف الميت الا من
يقع القذف بقذفه في نفسه فيثبت الولد ولو

ان

وان كان كافراً او عبداً وليس للابن والعبد ان
يطلب اباه وسيداه بقذف امه ومن وطئ حراماً
في غير ملكه والملاعنة تولد لا حد قاذفهما
وان لا عنت بغير ولد حد والمستأمن حد للقذف
واذا مات المقتوف بطل الحد ولا يورث ولا يصح
العفو عنه ولا اعتياض ومن قال لمسلم يا فاسق
يا جنيث يا كافر يا سارق يا مخنت عذرت وكذلك
يا حماد يا خنزر ان كان فقهما او علوياً فهو حد
والزوج ان بعثه رزقته على ترك الزينة وترك
اجابته الى فراشه وترك غسل الجنابة والخروج من
المتراب م **باب حد الشرب**
وهو كحد الزنا كقيته وحد القذف كقيته

والفلاة

١٤٥

وَقَبُولًا غَيْرَ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِالرَّجُوعِ وَبِالْيَقَادِمِ فِي الْيَدَيْنِ
وَالْإِفْرَارِ وَذَلِكَ بِذَهَابِ السُّكَّرِ وَالرَّاحَةِ . وَلَوْ أَخَذَ
وَرَحْمًا يَوْجَدُ مِنْهُ فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى الْأَمَامِ انْقَطَعَتْ
لِبَعْدِ الْمَسَافَةِ حَدٌّ وَحَدٌّ بِشَرْبِ قِطْرَةٍ مِنْ الْحُمْزِ وَالسُّكَّرِ
مِنَ الْبَيْتِ . وَالسُّكَّرُ لَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَكْرَةِ
وَالسَّمَاءِ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا يَحْدُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ يَكْرُمُ الْبَيْتَ
وَشَرِبَهُ طَوْعًا . وَلَا يَحْدُ حَتَّى نَزَلَ عَنْهُ السُّكَّرُ وَلَا يَحْدُ
مَنْ وَجَدَ مِنْهُ رَأَى حَذَّ الْحَنْعِرِ أَوْ تَقْيَاهَا ع

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

الْمَحْرَمُ مِنْهَا الْحُمْزُ وَهِيَ الَّتِي مِنْ مَاءِ الْعَيْنِ إِذَا غَلَا
وَأَشْتَدَّ وَقَذِفَ بِالرَّيْبِ . وَالْعَصِيرُ إِذَا طُبِخَ فَذَهَبَ
أَقْلُ مِنْ ثَلَاثِينَ . وَهُوَ الْبَلَا . وَإِذَا ذَهَبَ بَصْفُهُ فَاصْفَى
وَإِذَا طُبِخَ أَدْنَى طَبْخِهِ فَالْبَاقِي وَالْكُلُّ حَرَامٌ إِذَا غَلَا

الْمُسْكِرُ

وَأَشْتَدَّ وَقَذِفَ بِالرَّيْبِ . وَهُوَ الَّتِي مِنْ مَاءِ الرُّطْبِ
إِذَا غَلَا كَذَلِكَ . وَنَقِيعُ الزَّيْتِ كَذَلِكَ وَحَرْمَتُهَا
دُونَ الْحُمْزِ فَجَوْزُ شَعِيرَتَيْهَا وَتَضُمُّنُ بِالْأَلْفِ وَلَا يَحْدُ
شَارِبُهَا إِلَّا بِالسُّكَّرِ وَلَا يَتَكْفَرُ مُسْتَحْلَاهَا . وَبَيْتُ الثَّمَرِ
وَالزَّيْتِ إِذَا طُبِخَ أَدْنَى طَبْخِهِ حَلَالٌ . وَإِنْ أَشْدَّ إِذَا شَرِبَ
مِنْهُ مَا لَمْ يَسْكُرْ مِنْ غَيْرِهِ . وَبَيْتُ الْعَسَلِ وَالْبَيْتِ
وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرِّ حَلَالٌ طَبْخًا أَوْ لَا . وَفِي حَدِّ
السُّكَّرِ مِنْهُ دَوَائِثَانِ وَعَصِيرُ الْعَيْنِ إِذَا طُبِخَ فَذَهَبَ
ثَلَاثَةً حَلَالٌ . وَإِنْ أَشْتَدَّ إِذَا قَصَدَ بِهِ الْقَوَى . وَإِنْ
قَصَدَ بِهِ السُّلْمَى فَحَرَامٌ . وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِبَازِ فِي الدُّبَاءِ
وَالْحَنْتَمِ وَالْمَزْقِ وَالْبَقِيرِ وَخَلُّ الْحُمْزِ حَلَالٌ سَوَاءً
تَخَلَّلَتْ أَوْ خَلَّلَتْ .

كِتَابُ الشَّرْقِ

وَهِيَ اخْتِارُ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ نَضَابًا مُحَرَّمًا أَوْ مَا قَمِئَتْهُ أَوْ

أَوْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ مَضْرُوبَةٍ مِنَ النِّقَمِ وَالْحِزْنُ يَكُونُ
بِالْحَافِظِ وَبِالْمَكَانِ كَالذُّورِ وَالْبَيْوتِ وَالْحَانُوتِ
وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ بِالْحَافِظِ وَإِذَا سَرَقَ مِنَ الْحَامِ لَيْلًا قُطِعَ
وَبِالنَّهَارِ لَا وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ عِنْدَ وَكَذَلِكَ كُلُّ حِرْزٍ
أُذِنَ بِالذُّخُولِ فِيهِ وَالْمَسْجِدُ وَالصُّلْحَاءُ حِرْزٌ بِالْجَا
وَالْجَوَالِقُ وَالْفُسْطَاطُ كَالْبَيْتِ فَإِنْ سَرَقَ الْعَسْطَاطُ
وَالْجَوَالِقُ لَا يَقْطَعُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَهُمَا حَافِظًا وَفِي الْحِرْزِ
بِالْحَافِظِ يَقْطَعُ بِنَفْسِهِ الْأَخْذُ وَإِنْ كَانَ نَائِمًا وَالْحِرْزُ
بِالْمَكَانِ لَا يَقْطَعُ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ وَتَثْبُتُ السَّرْقَةُ بِمَا
يَتَّبَعُ بِهِ الْقَذْفُ وَيَسْأَلُ الشُّهُودُ عَنْ كَيْفِيَّتِهَا وَزَمَانِهَا
وَمَكَانِهَا وَمَاهِيَّتِهَا وَلَا مِنْ حُضُورِ الْمُسْرُوقِ مِنْهُ عِنْدَ
الْإِقْرَارِ وَالشَّهَادَةِ وَالْقِطْعُ وَإِذَا دَخَلَ جَمَاعَةُ الْحِرْزِ
وَتَوَلَّى بَعْضُهُمُ الْأَخْذَ قَطَعُوا وَإِنْ أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ

نَصَابًا

نَصَابًا وَإِنْ نَقَبَتْ وَأَدْخَلَ يَدَهُ وَأَخْرَجَ الْمَتَاعَ أَوْ
دَخَلَ وَنَآوَلَ الْمَتَاعَ آخَرَ مِنْ خَارِجٍ لَمْ يَقْطَعْ وَإِنْ
الْعَاهُ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ أَخَذَهُ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى حِمَارٍ وَسَاقَهُ
قُطِعَ وَإِنْ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي صُنْدُوقٍ الصَّيْرِ فِي أَوْكَمٍ
وَأَخَذَ قُطِعَ وَلَا قُطْعَ فَمَا نُوخِدَتْ نَافِقُهُمَا مَبَاحًا فِي دَارِ
الْإِسْلَامِ كَالْحَطْبِ وَالشَّمَكِ وَالشَّهْدِ وَلَا مَا يَتَسَارَعُ
إِلَيْهِ الْفَسَادُ كَالْعَوَاكِي الرُّطْبِيَّةِ وَالْحِمْرِ وَاللَّبَنِ وَلَا
مَا يَتَيَأَوَّلُ فِيهِ الْأَنْكَارُ كَالْأَشْرِبَةِ الْمُطْرَبَةِ وَالْأَبْلِ اللُّهُ
وَلَا فِي سَرَقَةِ الْمُصْحَفِ الْمُحْتَلَى وَالصَّبِيِّ الْحَرَامِ وَالْعَبْدِ
الْكَبِيرِ وَالزَّرْعِ قَبْلَ حَصَادِهِ وَالثَّمَرِ عَلَى الشَّجَرَةِ وَلِلسَّبِي
الْعِلْمِ وَيُقْطَعُ فِي السَّاجِ وَالْأَبْنُوسِ وَالصُّنْدَلِ
وَالْقَنَادِ وَالْعُودِ وَالْيَاقُوتِ وَالزُّبُرِ جَدِيدٍ وَالْفُصُوصِ
وَفِي الْأَوَانِي الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْحَشَبِ وَلَا قُطْعَ عَلَى خَائِرٍ وَلَا نَبَاشٍ

ولا منتهب ولا مختلس ولا من سرق من ذى رحم محرم
 او من سيده او من امرأت سيده او زوجة سيده او
 زوجته او من كائنه او من بيت المال او من الغنمة
 او من مال له فيه شره ويقطع يمين الشارق من الزبد
 وتحسم فان عاد قطعت رجله اليسرى فان عاد لم
 تقطع ويجلس حتى يموت فان كان اقطع اليد اليسرى
 او اسطوانا او ابهامها او اصبعين سواها او اقطع الرجل
 اليمنى لم يقطع. واذا اشترى السارق المسروق او هب
 له او اذعاه لم يقطع واذا قطع والعين في يده ردها
 وان كانت هالكة لم يضمنها. ومن قطع في سرقة ثم سرقا
 وهي عاها لم يقطع وان تغير خاها كنسج الغزال قطع
 اذا اخرج جماعة لقطع الطريق
 او واحد واخذوا قبل ذلك حبسهم الامام حتى يتوبوا

١٤٨

ان

وان اخذوا مال مسلم او ذمي واصاب لا منهم
 بصاب السرقة قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وان
 قتلوا ولم يباخذوا مالا قتلهم ولا يفتت الى عفو
 الاولياء وان قتلوا واخذوا المال قطع ايديهم وارجلهم
 من خلاف وقتلهم او صلبهم او قسمهم او صلبهم بطلب
 حيا ويظهر تحت سدة يديه بالرح حتى تموت ولا يضل
 اكثر من ثلثة ايام وان باشر القتل واحد منهم اجر
 الحد على الكل وان كان فيهم صبي او مجنون او ذمي
 رحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد وصار القتل
 للاولياء

١٤٩

كتاب السير

الجسم اذ فرض عين عند الفقير العام كفاية عند
 عذمه وقبال الكفار واجب على كل رجل عاقل
 صحيح خيرا فادبر واذا هجم العدو وجب على جميع الناس

تخرج المرأة والعبد بغير إذن الزوج والسيد. ولا
باسرنا لجعل اذا كان للمسلمين حاجة. واذا احاطت
المسلمون اهل الحرب دعوهم الى الاسلام فان استلموا
كفوا عن قتالهم والا دعوهم الى اداء الجزية ان كانوا
من اهلها ويتنوا اهلهم كحيتهم ومتى حجب فان قبلوها
فلم نالنا وعليهم ما علينا. وحجب ان يدعوا من لم
تبلغه الدعوة ويستحب ذلك لمن بلغته فان
ابوا استعانوا بالله وجاهدواهم وضربوا عليهم
المجانق وافسدوا ذروعهم وغرقوهم وموهم وان
تترسوا بالمسلمين ويفقدون الكفار وينبغي للمسلمين
ان لا يعذروا ولا يغفلوا ولا يمشوا ولا يقتلوا الجنونا
ولا امرأة ولا صبيا ولا اعشى ولا مقعدا ولا اقطع
اليمنى ولا شيخا فانما الا ان يكون ملكا او يمن

سدر

مقدرا على القتال او يحرض عليه اوله راي في الحرب
او مال يحث به او تكون الشئ من جيل واذا كان
بالمسلمين قوة لا ينبغي لهم مواد مع اهل الحرب وان لم
كن لهم قوة فلا بأس به فان وادعهم ثم راي القتال
اصح نبذ الى مسلمهم وان بدوا بخيانة وعلم ملكهم
لها قاتلهم من غير تبذ وخوزان بوادعهم مالم او
بغيره وما اخذ قبل محاصرتهم فهو كالحزبة وبعده فانيه
واي دفع اليهم مالا ليوادعوه جاز عند الضرورة
والمرتدون اذا غلبوا على مدينه واهل المدينه اذا
نقضوا العهد كالمشركين في المودعة ويكره بيع
السلاح والكرامع من اهل الحرب وتجهيزه التهم
قبل المودعة وبعدها واذا آمن رجل او امراه
كافرا او جماعة او اهل مدينه ضح فان كان فيه مفسد

أدب الإمام ونبذ لهم ولا يبيع أمان ذمتي ولا أسير
ولا تاجر فيهم ولا من أسلم عندهم وهو فيهم ولا عبد
مخور عن القتال ولا مراهق وإذا فتح الإمام بلدًا فهدأ
إن شاء قسم بين الغنائم أو أمر أهلها عليها ووضع
عليهم وعلى أراضينهم الخراج وإن شاء قتل الأسارى أو
أشترقهم أو تركهم ذمة للمسلمين ولا يعادون بأسرى
المسلمين ولا بالمال إلا عند الحاجة إليه وإذا أرا
الإمام العودة ومعه مواش عجز عن نقلها ذبحها وحرقتها
ويحرق الأسلحة ولا يقسم غنمة في دار الحرب ولا يجوز
بيعها قبل الغنمة ومن مات من الغنائم في دار الحرب
فلا سهم له وإن مات بعد إخراجها بدارنا فصيبه لود
والرد والمقابل في الغنمة سواء وإذا لحقهم مدد في
دار الحرب شازلوهم فها وليس للشوقية سهم إلا أن

عالموا

يقابلوا وإذا لم يكن للإمام ما يحل عليه الغنائم أو دعها
الغنائم لخرجوها إلى دار الحرب ثم يقسمها ويجوز
للعسكر أن يغلف في دار الحرب ويأكلوا الطعام ويد
بالذهب ونقابتلوا بالتسلاج وتركبوا الدواب ويلبسوا
البشابة إذا احتاجوا فإذا خرجوا إلى دار الإسلام لم يخرج
لهم شيء من ذلك ويردون ما فضل معهم قبل الغنمة ويصدقون
به بعد ها **فصل** ينتهي للإمام أن يرض
الجيش عند دخوله دار الحرب لينعلم الغنائم من الرجال
من مات فرسه بعد ذلك فله سهم فارس وإن باعه
أو وهبه أو كان متهلًا أو مريضًا لا يقدر القتال عليه
فله سهم رجل ويقسم الغنمة أخماسًا أربعة منها
بين الغنائم للفارس سهمين وللراجل سهم ولا سهم
لبنغل ولا راجله والمملوك والصبي والمخاطب رخص لهم

دُونَ سَيِّمٍ إِذَا قَاتَلُوا وَالْمَرْءُ إِنْ دَاوَى الْجُرْحَ
 وَالَّذِي إِنْ أَعَانَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ دَلَّهُمْ عَلَى عَوْرَاتِ
 الْكُفَّارِ وَالطَّرِيقِ وَالْخُمْسُ الْآخِرُ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ لِلْيَتَامَى
 وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَنْ كَانَ مِنْ ذَوِي
 الْقُرْبَى بِصَفَتِهِمْ يُقَدِّمُ عَلَيْهِمْ وَإِذَا دَخَلَ جَمَاعَةٌ لَهُمْ
 مَنَعَةٌ دَارَ الْحَرْبِ فَأَخَذُوا شَيْئًا خَمْسًا وَالْأَقْلَى وَبِجُوزِ
 التَّنْفِيلِ قِلَاحُ الرَّاحِ وَالْغَنِمَةُ وَقَبْلُ أَنْ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْرَاقَهَا
 يَقُولُ الْإِمَامُ مَنْ قُتِلَ قِتْلًا فَلَهُ سَلْبُهُ وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا
 فَلَهُ رُبْعُهُ وَبَعْدَ الْأَحْرَازِ يَنْفِلُ مِنَ الْخُمْسِ وَسَلْبُ الْمَقْتُولِ
 سِلَاحُهُ وَثِيَابُهُ وَفَرَسُهُ وَالْأَنَّةُ وَمَا عَلَيْهِ وَمَا مَعَهُ
 مِنْ قِمَاطٍ وَمَالٍ وَإِذَا الْمَرْفِقُ بِالسَّلْبِ فَهُوَ مِنْ حِمْلِهِ
 الْغَنِمَةُ وَإِذَا اسْتَوَى الْكُفَّارُ عَلَى أَمْوَالِنَا وَحَرْزُهَا
 بِيَادِهِمْ مَلَكُوها فَإِنْ ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ فَمَنْ وَجَدَ يَدَكَ قَبْلَ

الغنيمة

١٢٢
 الْغَنِمَةِ أَخَذَهُ بغير شيءٍ وَبَعْدَهَا بِالْغَنِمَةِ إِنْ شَاءَ
 وَأَنْ دَخَلَ تَاجِرٌ وَاشْتَرَاهُ فَمَا لَكَ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ
 بِثَمَنِهِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ وَإِنْ وَهَبَ لَهُ أَخَذَهُ بِالْغَنِمَةِ
 وَإِنْ غَلَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَرْبِ بَعْضًا وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ
 مَلَكُوها وَلَا يَمْلِكُونَ عَلَيْنَا مَكَانَتِنَا وَمَدَّ بَرِّيْنَا
 وَأَمْنَاهُتِ أَوْلَادِنَا وَأَحْرَابِنَا وَإِنْ أَبَى إِلَهُمُ عَبْدٌ لَوْ
 يَمْلِكُوهُ وَإِذَا خَرَجَ عَبْدٌ هُوَ أَيْنَا مُسْلِمٌ فَهُوَ أَحْرَارٌ
 وَكَذَلِكَ إِنْ ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ وَقَدْ اسْلَمُوا وَإِذَا اشْتَرَى
 الْمُسْتَأْمَنُ عَبْدًا مُسْلِمًا وَأَدْخَلَهُ دَارَ الْحَرْبِ عَقِبَ عَلَيْهِ
 وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ لَا تَعْرِضُ لَيْسَ
 بِهِ دِيَارُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ وَإِنْ أَخَذَ شَيْئًا وَآخِرُهُ تَصَدَّقَ بِهِ
فصل وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبُ دَارِنَا
 بِأَمَانٍ يَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ إِنْ أَقْبَضْتَ سَنَةً وَضَعْتُ عَلَيْكَ

الجزية ولا يمكن من العود الى دار الحرب وكذلك
 ان وقت له الإمام دون السنة فاقام او اشترى
 أرض خراج فادى خراجها او تزوجت يديها ولو تزوج
 ذميته لا يصير ذميا والجزية ضربان ما توضع بالزنا
 فلا يتعدى عنها وجزية يضعها الإمام اذا غلبت على
 الكفار واقربهم على مملكتهم فيضع على الغني في كل سنة
 ثمانية واربعين درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرين
 درهما وعلى الفقير اثني عشر درهما وتجب اول الحول
 ويؤخذ في كل شهر بفسطيه وتوضع على اهل الكباب
 والمجوس وعبدية الاوشان من العجم دون العرب
 والمرشدين ولا جزية على صبي ولا امرأة ولا عبده
 ولا مكاتب ولا زمن ولا اعمى ولا مقعد ولا شيخ كبير
 ولا رهبان المنعزلين ولا فقير غير معتل وسقط

بالون

باليون والإسلام واذا اجتمعت حولان تداخلت
 وينبغي ان يودى بها بنفسية قائما والاخذ فاعدا
 ويقال له اذ الجزية يا عدو الله ولا ينقض عهد
 الاباء للحاق بدار الحرب او ان تغلبوا على موضع
 فيحاربوننا فمضوا احكامهم كالمرتدين الا انه اذا
 ظفروا بهم فاسترقوهم ولا يجبرهم على الاسلام ويؤخذ
 اهل الجزية بما يمتزون به عن المسلمين من ملابسهم
 ومراكبهم ولا يركبون الخيل الا لضرورة ولا يحملون
 ولا يحدثون ولا بيعة ولا صومعة في دار الاسلام
 وتعاد العدة اذا اقدمت ويؤخذ من نصاري
 بني تغلب ضعف زكاة المسلمين ويؤخذ من نسايتهم
 ولذلك بضعف العشر في اراضيهم ومولاهم
 في الجزية والخراج كمولى القرشي وتصرف الجزية

سلام

والخراج وما يؤخذ من ثمن ثعلب ومن الاراضي
التي اجلى اهلها عنها وما اهداه اهل الحرب الى
الامام في مصالح المسلمين كارتزاق المقاومة وذراهم
وسد الثغور وبناء القناطر والجسور وعطاء
القضاة والمدربين والمفتيين والعلماء والعمال
قدر الكفاية **فصل** في ارض العرب
ارض عشر وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر باليمن
متممة الى حد الشام والسواد ارض خراج وهي ثلث
العذيب الى عقبه حلوان ومن العليث او السعلبية
الى عبادان وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز
تصرفهم فيها وكذا ارض اسلم اهلها او فتح
عنوة واقرا اهلها عليها او صالحهم فهي خراجية
سوى مكة ومن احياء مواتا يعبر بحيزه والبصر

عشر

١٥٢

عشرية باجماع الصحابة ولا يجمع عشر وخراج
في ارض واحد ولا يتكرر الخراج بتكرار الجارج والعشر
يتكرر واذا غلب الماء على ارض الجارج او انقطع
عنها او اصاب الزرع آفة فلا خراج وان عطلها
ما لكها فعليه خراجها والخراج نوعان مقاسمه
فيستعلق بالخراج كالعشر ووظيفته ولا يتراد
على ما وضعه عمر رضي الله عنه وهو على كل حرب
يبلغه الماء صاع ودرهم وجرب الرطبة خمسة
درهم والكرم والخل المتصل عشرة دراهم وما
لم يوظفه رضي الله عنه يوضع عليه بحسب
الطاقة ونهايتها نصف الجارج وينقص من ذلك
عند العجز ولا يتراد عند الطاقة واذا اشترى
المسلم ارض الجارج او اسلم الذي اخذ منه الجارج

١٥١

فصل في حبس المرتد بلته ايام
 ويعرض عليه الاسلام ويكشف شبهه فان اسلم ولا
 قيل فان قتله واحد قيل تعرض فلا شيء عليه ولا
 ان يأتي بالشهادتين ويتبرأ عن جميع الأديان
 سوى دين الاسلام او عما انتقل اليه ونزول ملكه
 روالا سراغا فان اسلم قاده وان مات او قيل او
 لحق بدار الحرب وحكم بالحاقه عقوبته وبره وامهات
 اولاده وحكمت الديون اليه عليه ونقلت اسبابه
 في الاسلام الي ورثته المسلمين واكسب الردة في
 وتقضي ديون الاسلام من كسب الاسلام وديون
 الردة من كسبها وقصر فيه في امواله ان اسلم
 ينفذ وان مات او قيل او لحق بطل وان عتاد
 مسلما فما وجد في يد وارثه من ماله اخذ ولام

الضبي

الضبي العاقل وارتياده صحيح وجبر على الاسلام
 ولا يقتل والمترد لا يقتل وحبس وتضرب
 كل ايام حتى تسلم ولو قتل انسان لا شيء عليه
 ويعزر وتضربها ما لها جاز فان لحقت او ما
 فكسبها الورثتها **فصل** اذا خرج
 قوم من المسلمين عن طاعة الامام وتغلبوا على
 بلد دعاهم الى الجماعة وكشف شبهة ولا بد لهم
 بقتال فان بدوه فالتهم حتى يفرق جمعهم فان جمعوا
 وتغلبوا بداهم فان كان طهوفية اجهر على جرحهم
 واشبع مولتهم ولا يسب طهوفية ولا يغتم طهوما لا
 وحبسها حتى تنوبوا في ردة ما عليهم ولا بأس بالقتال
 بسلاحهم وكرايعهم عند الحاجة وما جباه البغاة
 من العشر والحراج لهم ياخذ الامام ثانيا فان قهر

ت

١٥٤

ففي وجهه وإلا أفنى أهله أن يعيدوه فما بينهم
مؤمن الله تعالى وإذا قل العادل الباغي ورثته
وكذلك إن قتله الباغي وقال أنا على الحق وإن
قال أنا على الباطل لم يرثه

كتاب الكراهية

المكروه عند محمد رحمه الله حرام وعند همام هو
إلى الحرام أقرب والنظر إلى العورة حرام إلا عند
الضرورة كالطبيب والنحات والعائلة وقد بينا
العورة في الصلاة وينظر الرجل من الرجل إلى جميع
بدنه إلا العورة وتنظر المرأة من المرأة والرجل إلى
ما ينظر الرجل من الرجل وينظر من زوجته وامته التي
تحل له إلى جميع بدنها وينظر من كاريه وامة الغير
إلى الوجه والرأس والصدر والساقين والعصدين

والأبسن

١٥٥

ولا بأس أن تمس ما يجوز النظر إليه إذا أمن الشهوة
ولا ينظر إلى الحرة الأجنبية إلا إلى وجهها والعينين
إن لم تخف الشهوة فإن خافها لا يجوز إلا للحاكم
والشاهد ولا يجوز أن تمس ذلك وإن أمن الشهوة
والعبد مع سيديته كالأجنبي والفحل والحضي
والجبوب سواء ويكره أن يقبل الرجل من الرجل
أو شيئا منه أو يعانقه ولا بأس بالمصافحة ولا بأس
بتقبيل يد العالم والسلطان العادل وحك
للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال إلا مقدار أربعة
أصابع كالعلم ولا بأس بتوشده وافتراشه ولا
باس لبس ما سداه أبريسم ولحمته قطن أو خز ويجوز
للنساء التحلي بالذهب والفضة ولا يجوز للرجال
إلا الخاتم والمنطقة وحليّة السيف من الفضة

وَكِتَابُهُ التَّوْبَةُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَشَدَّ الْإِنْسَانُ
 بِالْفِضَّةِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الصَّبِيُّ الذَّهَبَ وَالْحَيَّةُ
 وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ أَيْنَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ
 وَالنِّسَاءِ وَلَا بَأْسَ بِأَنَّهُ الْعَقِيقُ وَالْيَاقُوتُ وَالرَّجَالُ
 وَالرِّجَالُ وَالرِّجَالُ وَالرِّجَالُ وَالرِّجَالُ وَالرِّجَالُ
 عَلَى الشَّرْبِ الْمَفْضُضِ وَيَكْرَهُ أَحْكَارُ قَوْتِ الْأَدَمِيَّانِ
 وَالْبَهَائِمِ فِي مَوْضِعٍ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ وَلَا أَحْكَارُ غَلَّةٍ صَبِيغَةٍ
 وَمَا جَلَبَتْهُ. وَإِذَا رَفَعَ إِلَى الْقَضَائِي حَالُ الْمُحْتَكِرِ بِأَمْرٍ
 يَبِيعُ مَا يَفْضُلُ عَنْ قَوْتِهِ وَعِيَالِهِ وَإِنْ امْتَنَعَ بَاعَ عَلَيْهِ
 وَلَا يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يَسْقِرَ عَلَى النَّاسِ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى
 أَرْبَابُ الطَّعَامِ تَعَدَّى يَأْفَاقًا حَشَا فِي الْعَتَمَةِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ
 مَمْسُورِ أَهْلِ الْخَبْرِ بِهِ وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْعَصِيرِ مِنْ نَعْلَمُ أَنَّهُ
 يَتَّخِذُهُ خَمْرًا وَمَنْ حَمَلَ خَمْرًا لِيُطَابَّ لَهُ الْأَجْرُ وَلَا بَأْسَ

نَحْمَدُ

بِبَيْعِ السَّرَقِينَ وَلَا يَبِيعُ بَنَاءُ بَيْتٍ مَكَّةَ وَيَكْرَهُ بَيْعُ أَرْضِهَا
 وَقَبْلُكَ الْمَعَامِلَاتُ قَوْلُ الْهَاتِقِ وَلَا يَقْبَلُ الدِّيَانَةَ
 إِلَّا قَوْلُ الْعَبْدِ خَرَّكَانَ أَوْ عَبْدًا وَقَبْلُكَ الْهَدْيَةِ
 وَالْإِذْنُ قَوْلُ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ وَيَغْرُكَ غِرَامَتُهُ
 يَغْرُادُهَا وَعَمْرُ وَجْتُهُ بِأَذْنِهَا وَيَكْرَهُ اسْتِخْدَامُ الْخَصِيِّ
 وَاللَّعِبِ بِالشَّرِّ وَالسَّطَرِجِ وَكُلِّ طَيْرٍ وَوَصْلُ الشَّعْرِ لَشَعْبَةٍ
 الْأَدَمِيِّ وَإِنْ يَدْعُو اللَّهَ إِلَيْهِ أَوْ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ أَسْأَلُكَ
 بِقَعْدِ الْعَبْدِ مِنْ عَرْشِكَ وَأَسْتَمَاعِ الْمَلَأَمِ حَرَامٍ وَيَكْرَهُ
 تَعَشِيرُ الْمَصْحَفِ وَنَقْطُهُ وَلَا بَأْسَ بِتَحْلِيَّتِهِ وَنَقْشِ الْمَسْجِدِ وَلَا
 بَأْسَ بِدُخُولِ الذِّمِّيِّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَلَا بِبِعَادَتِهِ وَالسُّنَّةُ
 تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ وَتَقْفَالُ الْبُطِّ وَخَلْقُ الْعَانَةِ وَالشَّارِبِ
 وَقَصَّةُ حَسَنٍ وَلَا بَأْسَ بِدُخُولِ الْحَامِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
 إِذَا التَّزَنَّرَ وَغَضَّ بَعْضَهُمَا **فصل** تجوزُ المتابعةُ

على الاقدام والخيل والبغال والحمير والابل والرى
فان شرطه جعل من احدا الجانبين او من مال لا بينهما
فهو جائز وان شرط من الجانبين هو قمار الا ان يكون
منها كحل يفرس فهو لغير سبيهما ان سبهما اخذ منهما
وان سبها لم يعبطهما وضما بينهما اي هما سبوا اخذ
من ضاميه وعلى هذا التفصيل اذا اختلف فقرهاين
في مسألة واراها الرجوع الى شيخ وجعلنا على ذلك جملا

فصل في الكسب
وافضله الجهاد ثم الكسب ثم التجارة ثم الحراثة ثم الضنا
ومنه فرض وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله
وقضاية نونه ومستحب وهو الزيادة على ذلك ليؤتي به
فقيرا او جازي به قريبا ومباح وهو الزيادة للتمتع
ومكروه وهو الجمع للتفاخر والبطل وان كان من حيل

والاكل

١٥٧

والاكل على مراتب

١٥٨
الهلاك وما جاور عليه وهو ما زاد عليه لتكرار الصلا
تيا وما من الصوم ومباح وهو ما زاد الى الشبع لزدا
قوة البدن وحرام وهو الاكل فوق الشبع الا اذا
قصده التقوى على صوم الغدا ولنا لا يستحب الضيف
ولا يجوز الرياضة بقتليل الاكل حتى يضعف عن اداء
العبادات ومن امتنع من المسه حاله المحضه او صام
ولم ياكل حتى مات اثم ومن امتنع من التداوى حتى مات لم
يأثم ولا باس بالنفك بيا نواع الفوائه وتركه افضل
واتخاذ الاطعمة ووضع الخبر على المائدة اكثر من الحاجة
سرق ومسح الاصابع والسكين بالخبز ووضع المملحة
على الخبز مكروه وسنن الطعام البسمله اوله والحمد لله
في آخره وغسل اليدين قبله وبعده وبلد ابا السحاب

قبله وبالشيوخ بعده وتجب اتخاذ اوعية لقل
الماء الى البيوت ومن الحرف افضل وينفق على نفسه
وعياله بلاسرف ولا تقتير ومن اشده حوغه حتى عجز
عن طلب القوي يفترض على كل من علم به ان يطعمه
او يدل عليه من يطعمه فان قدر على الكسب لزمه
ان تكسبه وان عجز عنه لزمه السؤال فان ترك السؤال
حتى مات شام ومن كان له قوت يومه لا يحل له السؤال
ويكره اعطاء سوال المسجد وان كان لا يتخطى الناس
ولا يمشي بندي المصليين لا يكره ولا يجوز قبول هذه
امراة الجواهر الا اذا علم ان اكثر مالها حلال وولمة
العرس سنة وينبغي للرجل ان يجيب وان لم يفعل اثر
ولا يرفع منها شيئا ولا يعطى سالا الا باذن صاحبها ومن
دُعِيَ الى ولمة عليها هو علم به لا يجيب وان لم يعلم

ممنوع

حتى خضر ان كان يقدر على منعهم فعل وان لم يكن كان
القوة على المائدة لا يقعد وان لم يكن ان كان مقدر
به لا يقعد وان لم يكن فلا بأس بالفتور والكسوة
منها فرض وهو ما ستر العورة ويدفع الحر والبسرد
وينبغي ان يكون من القطن او البكان بنز التفسير والدق
ومستحب وهو ما ستر العورة واخذ الزينة ومباح
وهو الثوب الجميل للزينة ومكره وهو اللبس للتكبر
وليستحب الابيض وبكره الاحمر والمصفر والسنة
ارخاء طرفي العمامة بنز لقيه قيد شير وقيل الى
وسط الظفر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد ان
تجدد لفها نقضها كما لفها والكلام منه
ما يوجب اجرا كالسبيح وامثاله وقد ياتم به اذا فعله
في مجلس الفتوى وهو عملة وان ستم فيه للاعتبار والا

فحَسَنُ وَبِكْرُهُ فَعَلَهُ لِلشَّاجِرِ عِنْدَ فُتْحِ مَتَاعِهِ وَبِكْرُهُ
 الرَّجِيْعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالِاسْتِمَاعِ إِلَيْهِ وَقِيلَ لِأَبَسَ
 بِهِ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كِبَرُهُ رَفَعَ الصَّوْتِ
 عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْجَنَازَةِ وَالرَّحْفِ وَالتَّذْكِيرِ فَمَا
 ظَنَنْكَ بِهِ عِنْدَ الْغِنَاءِ الَّذِي لِسَمَوْنِهِ وَجَدًا وَكِبَرُهُ
 أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَرَأَ الْقُرْآنَ عِنْدَ الْقُبُورِ
 وَلَمْ يَكْرِهْهُ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِهِ نَاقِضٌ وَمِنْهُ مَا لَا
 أَجْرَ فِيهِ وَلَا وَزَرَ كَقَوْلِكَ تَمَّ وَاقْتَدُ وَخَوَذَكَ وَقِيلَ
 لَا يَكِبُ عَلَيْهِ وَمِنْهُ مَا يَوْجِبُ الْإِثْمَ كَالْكَذِبِ وَالْغِيْبَةِ
 وَالْمُنْمَةِ وَالشَّيْمَةِ وَالْكَذِبِ مَحْظُورِ الْأَمْرِ
 الْقِتَالِ بِالْحُدُوعِ وَفِي الصُّلْحِ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَفِي الرِّضَا
 الْأَهْلِ وَفِي دَفْعِ الظَّالِمِ عَنِ الظُّلْمِ وَالْعَرِضِ بِبِكْرِهِ
 إِلَّا الْحَاجَةَ وَلَا غِيْبَةَ لظَالِمٍ وَلَا إِثْمَ فِي الشَّغْيِ بِهِ

والأبينة

وَلَا غِيْبَةَ إِلَّا الْمَعْلُومِينَ فَإِنْ اغْتَابَ أَهْلُ قَبِيلِهِ
 فَلَيْسَ بَغِيْبَةً وَأَذَا أَدَّى الضَّرَائِضَ وَاحْتَبَانِ يَنْتَعِمُ
 بِمَنْظَرِ حَسَنٍ وَجَوَارِحِمَيْلَةٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَكِبَرُهُ
 تَحَدَّرَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِرْخَاءَ السِّتْرِ عَلَى الْبَيْتِ وَلَا بَأْسَ
 لِسِتْرِ حِطَّانِ الْبَيْتِ لِلْبَرْدِ وَبِكْرُهُ لِلزَّهْنِ وَمَنْ
 تَفَعَّ بِأَذَى الْكُفَايَةِ وَصَرَفَ الْبَاقِيَ إِلَى مَا يَنْفَعُهُ

كتاب الصيد

١٥٩

وَهُوَ جَائِزٌ بِالْجَوَارِحِ الْمَعْلُومَةِ وَالسَّهَامِ الْمَحْدُودَةِ لَمَّا
 يَحُلُّ أَكْلُهُ لَا كَلِّهِ وَمَا لَا يَحِلُّ جُلْدُهُ وَشَعْرُهُ وَالْجَوَارِحُ
 ذُو نَابٍ أَوْ يَخْلِبُ وَلَا يَدْفِنُهُ مِنَ الْجَرْحِ وَكَوْنُ الْمُرْسِلِ
 وَالرَّامِي مَسْلُومًا أَوْ كَائِبِيًّا وَذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ
 الْأَمْرِ سَائِلٍ وَالرَّمْيُ وَإِنْ تَكُونُ الصَّيْدُ مُمْتَنِعًا وَلَا يَتَوَارَى
 عَنْ بَصَرِهِ وَلَا يَقْعُدُ عَنْ طَلَبِهِ وَتَعْلِيمُ ذِي النَّابِ

ترك الأكل وذى المخلب الإجابة إذا دعى ويرجع
 في معرفته التعليم إلى قبل الحبة بذلك فان أكل أو
 ترك الإجابة بعد الحكم تعلمه حكم بجهله وحرّم ما
 بقي من صيده وان ترك التسمية ناسياً حل ولو
 رمى بسهم واحد صيوداً أو أرسله على صيود فآخذها
 أو آخذها أو أرسله إلى صيد فآخذ غيره حل ما
 دام في جهة إرساله ولو أرسله ولم يستم ثم زجره
 وسمى أو أرسله مسلّم فزجره مجوسى أو بالعيس
 فالمعتبر حاله الأرسال وان أكل منه الكلب لم يؤكل
 ولو شرب من دميه أكل ولو آخذ منه قطعة فرمىها
 ثم أخذ الصيد وقتله ثم أكل ما الفاء أكل وان أكل
 منه الباري يؤكل فان أدركه حيّاً لا يحل الأبالذ
 وكذلك في الرمي وان شاركه كلب لم يذكر عليه اسم

للمسال

الله تعالى أو كلب مجوسى لم يؤكل ولو سمع حياً
 قطنه آدمياً فرماه أو أرسله كلبه فاذا صيد أكل
 وان وقع الصيد في الماء أو على سطح أو جبل أو سائر
 رُح ثم تردى في الأرض لا يؤكل ولو وقع ابتداءً على
 الأرض أكل وفي طير الماء ان أصاب الماء الجرح لم يؤكل
 وإلا أكل ولا يؤكل ما قتلته البندقة والحجر والعصاة
 والمعرّض تعرضه فان خرق الجلد بحده أكل وان
 رماه بسيف فابان عضواً منه أكل دون العضو
 وان قدّمه نصفين أكلاً وان قطعه أثلاثاً
 أكل الكل ان كان الأقل من جهة الرأس ومن رعى
 صيداً فآخذه ثم رماه أخرفه لم يؤكل ويضمن
 الأول قيمته غير نقصان جراحته وان لم تحته الأول
 أكل وهو الثاني

كتاب الذبائح

الذِّكَاةُ اخْتِيَارِيَّةٌ وَهِيَ الذَّيْجُ فِي الْخَلْقِ وَاللَّيَّةُ
وَأَضْطَرَارِّيَّةٌ وَهِيَ الذَّيْجُ فِي أَيْ مَوْضِعٍ أَنْفَقَ ^{طهر}
التَّسْمِيَةَ وَلَوْ الذَّيْجُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ
نَاسِيًا حَلَّ وَإِنْ أَضْمَعَ شَاءَ مَنَّمَنِي فَذَيْجٌ غَيْرُهُ تِلْكَ
التَّسْمِيَةُ لَوْ تَوَكَّلَ وَإِنْ ذَيْجٌ بِشَفَرَةٍ أُخْرَى أَكَلَ
وَيُكْرَهُ أَنْ تُذَكَّرَ مَعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى اسْمٌ غَيْرُهُ وَإِنْ
يَقُولُ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ وَالسُّنَّةُ تَحْرُمُ الْأَبِلَ
وَذَيْجُ الْبَقَرَةِ وَالشَّاةِ فَإِنْ عَكَسَ كُرْهٌ وَتَوَكَّلَ وَالْعُرْوُ
الَّتِي تَقْطَعُ فِي الزَّهَادِ الْخُلُقُومَ وَالْمَرَى وَالْوَدَجَانِ
وَإِنْ قُطِعَ لَشَنَّهُ مِنْهَا أَكَلَ وَجَوْزُ الذَّيْجِ بِكُلِّ مَا أَرَى
الْأَوْدَ يَحْلَحُ الدَّمُ إِلَّا السِّنَّ الْعَامَّةَ وَالظُّفْرَ الْعَامَّ
وَيُسْتَحْتَنُ أَنْ تُحَدَّ الشَّفَرَةُ وَيُكْرَهُ أَنْ يُبْلَغَ بِالسَّكَنِ
الْتِمَاعَ أَوْ يَقْطَعَ الرَّاسَ وَتَوَكَّلَ وَيُكْرَهُ سَلْحُهَا قَبْلَ أَنْ

تَبَرَدَ وَمَا اسْتَأْنَسَ مِنَ الْقَيْدِ فَذِكَاةُ اخْتِيَارِيَّةٍ
وَمَا تَوَحَّشَرَ مِنَ النِّعَمِ فَاضْطَرَارِّيَّةٌ وَإِذَا كَانَ فِي
بَطْنِ الْمَذْبُوحِ جَيْشٌ مَنَتْ لَمْ تَوَكَّلْ وَإِذَا ذَيْجٌ مَالًا
يُوكَلُّ طَهْرُ جِلْدِهِ وَجِلْدُهُ إِلَّا الْخُرْبُورُ وَالْأَدَمِيُّ مَعَ

فصل وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ

مِنَ السَّبَاعِ وَيَحْلَبُ مِنَ الطَّيُورِ وَلَا الْحُسْرَاتِ وَلَا الْحُمُرِ
الْأَهْلِيَّةِ وَلَا الْبَغَالِ وَلَا الْجَيْلِ وَكُرْهُ الرِّخْمِ وَالْبَغَاتِ
وَالْغُرَابِ وَالضَّبِّ وَالشُّلْفَاءِ وَجَوْزُ غُرَابِ الزَّرْعِ
وَالْعَقِيقِ وَالْأَزْنَبِ وَالْجُرَادِ وَلَا يُوَكَّلُ مِنْ حَيَوَانَ الْمَاءِ
إِلَّا السَّمَكُ وَالْجُرْتُ وَالْمَارْمَاهِي وَلَا يُوَكَّلُ الطَّافِي مِنْهُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ **كتاب الأضحية**

وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَرِّمٌ مَقِيمٌ مُوسِرٌ شَاةٌ
وَإِنْ اشْتَرَكَ سَبْعَةٌ فِي بَقَرَةٍ أَوْ بَدَنَةٍ جَازٍ وَإِنْ كَانُوا



من أهل القرية ويريدونها ولو اشترى بقره
 للضحية ثم اشترى منها ستة أجزاء ويقسمون
 لحمها بالوزن ويجزئونها ما جرى في الهدى وخص
 بأيام النحر وهي ثلثه أوها افضلها فان مضت ولم
 يدع فان كان فقرا تصدق بها حية واركان غنيا
 تصدق بثمنها اشتراها أولا ودخل وقها بطلوع
 الفجر اول ايام النحر الا ان اهل المضرة لا يصحون
 قبل صلاة العبد وياكل منها ويطعم الاغنياء
 والفقراء ويديخه ويكره ان يذبحها كاهن ولو
 ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلطا فدح كل
 واحد اضحية الآخر جاز ويتجلاان فان شاخا ضمن
 كل لصاحبه قمة لحمه والله اعلم

النذر

باب القتل المتعلق به الاحكام

١٦٣

القتل المتعلق به الاحكام خمسة عمد وشبه
 عمد وخطا وما جرى مجراه وقل نسب فالعمد
 ان تعمد الضرب مما يفرق الاجزاء بالسيف والبطون
 والنايل وحكمه المائم والقود الا ان يعفو الاول
 او وجوب المال عند المصالح برضى العاقل في ماله
 او صلح بعضهم او عفوهم فتحب بقية الذية على
 العاقلة او عند تعدد استيفائه لشبهة كقتل
 الابن بانه فمحب في ماله في ثلث سنين ولا كفارة
 في العمد وشبهه ان تعمد الضرب مما لا يفرق الاجزاء
 كالحر والعصا واليد وموجب الامم والكفار
 والذية المغلظة على العاقلة وهو عمد فمادون
 النفس والخطا ان ترى شخصا يظنه صيدا او
 حرييا فاذا هو مسلم او ترى غرضا فيصيد آدميا

وَمَوْجِبُهُ الْكَفَّارَةُ وَالذَّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا إِشْرَاقَ
 فِيهِ وَمَا أُجْرَى بِحَدَاةِ النَّاسِ تُنْقَلِبُ عَلَى النَّاسِ فَيُقْتَلُ
 فَهُوَ كَأَخْطَا، وَالْقَتْلُ بِسَبَبِ كَأَوِ الْبَيْتِ وَوَاضِعِ الْحَجَرِ
 فِي غَيْرِ مَلِكِهِ فَيُعْطَبُ بِهِ النَّاسُ وَمَوْجِبُهُ الذَّيَّةُ عَلَى
 الْعَاقِلَةِ لَا غَيْرَ وَكُلُّ ذَلِكَ يُوجِبُ حُرْمَانَ الْأَرْثِ إِلَّا
 الْقَتْلُ بِسَبَبٍ وَلَوْ مَاتَ فِي الْبَيْتِ غَا أَوْ جَوْعًا فَهُوَ هَدَرٌ
 وَالْكَفَّارَةُ عَتُورُ قَبَةِ مُؤْمِنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ
 شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ وَيُقْتَلُ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَبِالْعَبْدِ وَالرَّجُلُ
 بِالْمَرْأَةِ وَالْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ وَالْمُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ وَلَا يُقْتَلَانِ
 بِالْمُسْتَأْمَنِ وَالصَّيْحُ بِالزَّمَنِ وَالْأَعْمَى وَلَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ
 بِعَبْدِهِ وَلَا بِعَبْدٍ وَلَدٍ وَلَا بِمَكَاتِبِيهِ وَمَنْ وَرِثَ
 قَصَاصًا عَلَى أَبِيهِ سَقَطَ وَالْأُمُّ وَالْأَجْدَادُ وَالْحَدَاتُ
 مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانُوا كَالْأَبِ وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا عَدُوًّا مَاتَ

منها

مِنْهَا فَعَلِيَّةُ الْقَصَاصُ وَلَا يَسْتَوِي فِي الْقَصَاصِ إِلَّا
 بِالْأَسِيفِ وَلَا قَصَاصَ عَلَى شَرِّكَ الْأَبِ وَالْمَوْلَى
 وَالْخَاطِئِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَكُلُّ مَنْ لَا حَبَّ الْقَصَاصِ
 يُقْتَلُ وَإِذَا قُتِلَ عَبْدُ الرَّهْنِ فَلَا قَصَاصَ حَتَّى يَجْتَمَعَ
 الرَّاهِنُ وَالْمَرْهُونُ وَإِذَا قُتِلَ الْمَكَاتِبُ عَنْ وَفَاءٍ وَلَهُ
 وَرَثَةٌ غَيْرُ الْمَوْلَى فَلَا قَصَاصَ أَصْلًا وَإِذَا مَاتَ قَصَاصُ
 بَيْنَ كِبَارٍ وَصِغَارٍ فَلِلْكِبَارِ الْأَسْتِيفَاءُ وَلِلصِّغَارِ
 الْأَسْتِيفَاءُ دُونَ الْغَايِبِ وَإِذَا قُتِلَ وَلِيُّ الصَّبِيِّ
 وَالْمُعْتَقُ فَلِلْأَبِ أَوْ الْقَاضِي إِنْ يُقْتَلُ أَوْ بِصَاحٍ وَلِلرَّسِ
 لَهُ الْعَفْوُ وَالْوَصِيُّ بِصَاحٍ لَا غَيْرَ وَلَا قَصَاصَ فِي
 التَّحْنِيقِ وَالتَّغْرِيقِ إِلَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ وَيُقْتَلَ الْجَمَاعَةُ
 بِالْوَاحِدِ وَالْوَاحِدُ بِالْجَمَاعَةِ أَكْفَاءً وَإِنْ قُتِلَ وَلِيُّ
 أَحَدِهِمْ سَقَطَ الْبَاقُونَ وَإِذَا مَاتَ الْقَابِلُ سَقَطَ الْقَصَاصُ

وَمَنْ تَرَى اِنْ تَنَاوَعًا فَنَقْذَ مِنْهُ اِلَى اُخْرَى مَا شَاءَ
فَالْأَوَّلُ عَمْدٌ وَالثَّانِي خَطَا **فصل**
وَلَا يَجْرِي الْقَضَا فِي الْأَطْرَافِ الْإِبْنِ مَسْتَوِي
الدِّيَّةِ إِذَا قُطِعَتْ مِنَ الْفَصْلِ وَتَمَاثَلَتْ وَلَا
قَضَا فِي اللِّسَانِ وَلَا فِي الذِّكْرِ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الْحُشْفَةُ
وَلَا فِي عَظْمِ الْأَسِنَّةِ فَإِنْ قُلِعَ يَقْلَعُ وَإِنْ لَسَرَتْ بَرْدٌ
وَلَا يَقْضَا فِي الْعَيْنِ إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ ضَوْؤُهَا وَهِيَ
قَائِمَةٌ فَوْضَعٌ عَلَى وَجْهِهِ قَطْرُ رَطْبٍ وَتُقَابِلُ عَيْنُهُ
بِالْمِرَّةِ الْحَمَاءِ حَتَّى يَذْهَبَ ضَوْؤُهَا وَلَا يَقْطَعُ الْإِصْبَاقُ
بِالْيَدِ وَتَجِبُ بِبَيْتِهَا وَمَنْ قُطِعَ يَمْنَى رَجُلَيْنِ قِطْعًا
بِمَيْتِهِ وَأَخَذَا مِنْهُ دِيَّةَ الْأُخْرَى مِنْهُمَا فَإِنْ قُطِعَتْ هَا
أَحَدُهُمَا فَلَا خِرْدِيَّةَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَ الْقَاطِعُ أَشْلًا أَوْ
نَاقِصَ الْأَصَابِعِ فَاَلْمَقْطُوعُ أَنْ شَاءَ قُطِعَ الْمَعْيَبَةُ وَإِنْ

١٦٤

١٤٥
شَاءَ أَخَذَ دِيَّةَ يَدِهِ وَكَذَا إِنْ كَانَ رَأْسُ الشَّاحِجِ
أَصْغَرَ وَأَنْ كَانَ أَكْبَرَ فَالْمَشْجُوحُ أَنْ شَاءَ أَخَذَ بِقَدْرِ تَجَبُّهَا
وَأِنْ شَاءَ أَخَذَ أَرْشَهَا وَمَنْ قُطِعَ يَدُ رَجُلٍ خَطَا ثُمَّ قُتِلَ
عَمْدًا قَبْلَ الْبُرْءِ أَوْ خَطَا بَعْدَهُ أَوْ قُطِعَ يَدُهُ عَمْدًا ثُمَّ
قُتِلَ خَطَا أَوْ عَمْدًا بَعْدَ الْبُرْءِ أَخَذَ بِالْأَمْرِ وَمَنْ قُطِعَ
يَدُهُ غَيْرَ فَعَقِيَ عَنِ الْقَطْعِ ثُمَّ مَاتَ فَعَلِيهِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ
وَلَوْ عَقِيَ عَنِ الْقَطْعِ أَوْ عَنِ الشَّجَةِ وَمَا يَحْدُثُ مِنْهُ فَهُوَ عَضْوُ
عَنِ النَّفْسِ وَإِذَا حَضَرَ أَحَدُ الْوَلَدَيْنِ وَأَقَامَ الْبَتَّةَ عَلَى
الْقَتْلِ ثُمَّ حَضَرَ الْآخَرُ فَانْهَى بَعْدَ الْبَتَّةِ رَجُلَانِ أَفْتَرَّ
كُلُّ وَاحِدٍ بِالْقَتْلِ فَقَالَ الْوَلِيُّ قُلْتُمَاهُ فَلَهُ قَتْلُهُمَا
وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْأَقْرَارِ شَهَادَةٌ فَهُوَ بَاطِلٌ رَفِي مُسْلِمًا
فَأَرْتَدَّ ثُمَّ وَقَعَ بِهِ السَّهْمُ فِيهِ الدِّيَّةُ وَلَوْ كَانَ مُرْتَدًّا
فَأَسْلَمَ لِأَشْيٍ عَلَيْهِ وَلَوْ رَمَى عَمْدًا فَاغْتَقَهُ فِيهِ الْقَيْمَةُ

كتاب الديات

الدية المغلظة خمس وعشرون بنت مخاض ومثلها
بنت لبون وحقاق وجذع وغير المغلظة عشرون
ابن مخاض ومثلها بنت مخاض وبنت لبون وحقاق
وجذاع او الف دينار او عشرة آلاف درهم ودية
المراه نصف ذلك ولا يغلف الا في الابل ودية المسليم
والذمي سوا وفي النفس الدية وكذا الانف والذكر
والخشفه والعقل والشم والذوق والسمع والبصر
واللسان وبعضه اذا منع الكلام والصلب اذا منع
الجماع وكذلك اذا افضاها فلم يستمسك البوك ومن
ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء خطأ فقيده
دية واحد وما في البدن اثنان ففيهما الدية وفي
احدها نصف الدية وما فيه اربعة ففي احدى ما يبع

الدم

الدية وفي كل اصبع عشر الدية وتقسم على مفاصلها
والكف بضع الاصابع وفي كل سن نصف عشر الدية فان
قلعها فبنت اخرى مكانها سقط ارشها وفي شق الرأس
اذا حلوف لم يثبت الدية وكذلك اللحية والحاجبان
والاهتداب اليس اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها
وفي الشارب ولحمة الكوع وشدهي الرجل وذكر الحصى
والعنان ولسان الاخرس واليد السلا والعين العوراء
والرجل العرجاء والسن السوداء والاصبع الزايل اذ
وعن الصبي ولسانه وذكره اذا لم يعلم صحته حلومة
واذا قطع اليد من نصف الساعد ففي الكف نصف الدية
وفي الزايد حلومة ومن قطع اصبعاً فبنت اخرى ففيها
الارش وعمد الصبي والمجنون خطأ والشجاعة
عشرة الحارصة ومي الذئب الجلد ثم الدامغة

التي يخرج ماء يشبه الدمع ثم الدائمة التي يخرج
الدم ثم الباضعة تبضع اللحم ثم المتلاحمة تأخذ
في اللحم أكثر ثم السمحاق جلدة فوق العظم تصل
إليها الشجة ثم الموضحة توضح العظم ثم الهاشمة
تقسمه ثم المنقلة تنقله ثم الآمة التي تصل إلى
أم الدماغ ففي الموضحة القصاص إن كانت عمدا
وفي الباقي حكومة عدل وروى فيما قبل الموضحة القصاص
دون ما بعدها وفي الموضحة الخطأ نصف عشر الدم
وفي الهاشمة العشر وفي المنقلة عشر ونصف وفي
الآمة الثلث وكذا الجائفة وإذا انفذت فثلثان
والسجاج يختص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف
والجنب والظهر وما سوى ذلك جراحات فيها حكومة
عدل وهو أن تقوم عبدا سالما وسليما وما نقصت

الحرام

الجراحة من القمة يعتبر من الديه ومن شج رجلا قد
عقله أو شعر رأسه دخل فيه ارش الموضحة وإن
ذهب سمعه أو بصره أو كلامه لم يدخل ولا يقتصر
من الموضحة والطرف حتى يبرأ ولو شجة فالتحت وبت
الشعر سقط الأثر ومن ضرب بطن امرأة فالتقت
حينئذ ميتة ففيه الغرم خمسون دينارا على العاقلة ذكرنا
كان أو انش وإن القته حيا ثم مات فالدية وإن القته
ميتا ثم مات فديتها والغرة وإن ماتت ثم القته ميتا
فلا شيء فيه وإن ماتت ثم خرج حيا ثم مات فديتان
ولا كفارة في الجنين وما يجب فيه يورث عنه وفي جنين
الامة نصف عشر فميتة لو كان حيا م

فصل ومن أخرج إلى طريق العامة
رؤسنا أو ميرايا أو كنفنا أو دكانا فدخل من عرض الناس

أَنْ يَنْتَزِعَهُ فَإِنْ سَقَطَ عَلَى الْإِنْسَانِ فَعُطِبَ فَالذَّيْبُ عَلَى
 عَاقِلَتِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ طَرَفُ الْمِزَابِ الَّذِي فِي الْحَاظِ فَلَا حَرَمَ
 ضَمَانٍ عَلَيْهِ ثُمَّ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَضِرُّ بِهِ أَحَدٌ جَازَلَهُ الْإِسْفَا
 بِهِ وَإِنْ كَانَ يَسْتَضِرُّ يَكْرَهُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الدَّرَبِ
 النَّافِذُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ وَلَوْ وَضَعَ جَمْرًا فِي
 الطَّرِيقِ ضَمِنَ مَا أُحْرِقَ فَإِنْ حَرَكْتَهُ الرِّيحُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ
 لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَوَمُّ رِيحٍ وَكَذَا صَبُّ الْمَاءِ وَرَبْطُ
 الدَّابَّةِ وَوَضْعُ الْحُسْبِيِّ وَالْقَاءُ التُّرَابِ وَاتِّخَاذُ الطِّينِ
 وَإِذَا مَالَ حَاظِطُ الْإِنْسَانِ إِلَى طَرَفِ الْعَامَّةِ وَطَالَبَتَهُ
 بِنَقْضِهِ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا فَلَمْ يَنْقُضْهُ فِي مَدَّةٍ أَمْكَنَتْهُ
 حَتَّى سَقَطَ ضَمْنُ مَا تَلَفَ بِهِ وَإِنْ مَالَ إِلَى دَارِ جَارِهِ فَلَمْ يَطْلُبْ
 لَهُ وَلِلْمُسَاكِينِ وَإِنْ بَنَاهُ مَالًا أَيْدَاءً فَسَقَطَ ضَمْنُ مَنْ غَرِبَ طَلَبُ
 وَبِضْمَنِ الزَّاكِبِ مَا أَوْطَأَتْ الدَّابَّةُ بِيَدَيْهَا أَوْ رِجْلَيْهَا أَوْ كَدَمَتْ

أَوْصَدَمَتْ

أَوْصَدَمَتْ وَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَحَّطَ بِذَنْبِهَا أَوْ رَجُلًا وَإِنْ
 رَأَتْ فِي الطَّرِيقِ وَمَيَّ لَسِيرًا أَوْ قَفَهَا لِذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ
 فَمَا تَلَفَ بِهِ وَإِنْ أَوْقَفَهَا لِغَنَمٍ ضَمِنَ وَالْقَادِ ضَامِرٌ لِمَا
 أَصَابَتْ يَدَيْهَا دُونَ رِجْلَيْهَا وَكَذَلِكَ السَّائِقُ وَقِيلَ
 يَضْمَنُ نَفْحَةَ الرَّجُلِ وَإِذَا أَوْطَأَتْ دَابَّةُ الرَّابِلِ بِيَدَيْهَا
 وَرِجْلَيْهَا بِمَقْلُوبِهِ حَرَمَانُ الْأَرْثِ وَالْوَصِيَّةُ وَتَجَبُّ الْكُفَّارِ
 وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً فَخَسَّهَا آخَرًا لَضَمَانَ عَلَى النَّاخِسِ وَإِنْ
 اجْتَمَعَ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ أَوْ السَّائِقُ وَالرَّابِلُ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا
 وَقِيلَ عَلَى الرَّابِلِ وَجَمِيعُ مَسَائِلِ هَذَا الْفَضْلِ إِنْ كَانَ هَالِكًا
 أَدَمِيًّا فَالذَّيْبُ عَلَى الْعَاقِلِ وَإِنْ كَانَ غَنَمِيًّا فَفِي مَالِ الْجَانِي
 وَإِذَا اضْطَرَّ فَارِسَانِ أَوْ مَاشِيَانِ فَمَا تَأْتِي عَلَى عَاقِلَتِهِ
 كُلِّ وَاحِدٍ بِهِ الْآخِرُ وَلَوْ جَاذَبَا جَلًّا فَانْقَطَعَ وَمَاتَا فَأَنْ
 وَقَعَا عَلَى طَرَفَيْهِمَا فَمَا هَدَّرَا عَلَى وَجْهِهِمَا فَعَلِيَ عَاقِلَتُهُ

عَشْرَةَ آلَافٍ أَعَشْرَةً وَفِي الْأَمَةِ خَمْسَةُ آلَافٍ أَعَشْرَةً
وَإِنْ كَانَتْ قِمَّتُهُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ قِمَّتُهُ وَمَا هُوَ مُقَدَّرٌ
مِنْ الذِّبَّةِ مُقَدَّرٌ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب القسامة

الْقَتِيلُ كُلُّ مَيِّتٍ بِهِ أَشْرَافٌ أَوْ جَدٌ فِي مُحَلَّةٍ لَا يُعْشَرُ
قَائِلُهُ وَأَدْعَى وَلِيَّهُ الْقَتْلَ عَلَى أَهْلِهَا أَوْ عَلَى تَعْضِئِهِمْ
عَمْدًا أَوْ خَطَا وَلَا يَبْنِي لَهُ خُتَرًا مِنْهُمْ خَمْسِينَ رَجُلًا يَخْلِفُونَ
بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ وَلَا عَلَّمْنَاهُ قَاتِلًا ثُمَّ يَقْضَى بِالذِّبَّةِ عَلَى
أَهْلِ مُحَلَّةٍ وَكَذَلِكَ أَنْ وَجَدَ بَدَنَهُ أَوْ أَكْثَرَهُ أَوْ نَصْفَهُ
مَعَ الرَّاسِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِمْ خَمْسُونَ كَوْنَتْ لِأَمَانٍ عَلَيْهِمْ
لَسْتُمْ خَمْسِينَ وَمِنْ أَمَانٍ مِنْهُمْ جَبَسَ حَتَّى يَخْلَفَ وَلَا يَقْضَى بِالذِّبَّةِ
بِمَنْزِلِ الْوَلِيِّ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقَسَامَةِ صَبِيٌّ وَلَا يَجْنُونَ
وَلَا عَبْدٌ وَلَا أَمْرَأَةٌ فَإِنْ أَدْعَى الْوَلِيُّ الْقَتْلَ عَلَى غَرْمٍ

كُلِّ وَاحِدٍ دِيَّةُ الْآخَرِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِدْيَةُ الْوَاقِعِ عَلَى
وَجْهِهِ عَلَى عَاقِلَةٍ الْوَاقِعِ عَلَى ظَهْرِهِ وَإِنْ قَطَعَ آخِرُ الْجَسَدِ
فَمَا تَابَدِيَّتُهُمَا عَلَى عَاقِلَتِهِ

فصل

إِذَا جَنَى الْعَبْدُ خَطَاً فَمَوْلَاهُ أَمَّا أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى وَدِيِّ الْمَلِكِ
فَمَلِكُهُ أَوْ يُفْدِيَهُ بِأَرْشِهَا وَكَذَلِكَ أَنْ جَنَى مَالِيًا وَمَالِيًا
وَأَنْ جَنَى خَنَائَتَيْنِ فَمَا أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِمَا يَقْتَسِمَانِهِ أَوْ
يُفْدِيَهُ بِأَرْشِهِمَا فَإِنْ اعْتَقَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ ضَمِنَ الْأَقْلَ مِنْ
قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْشِ وَقَبْلَ الْعِلْمِ جَمِيعَ الْأَرْشِ وَفِي الْمَدْبَرِ
وَأُمُّ الْوَلَدِ يَضْمَنُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِمَا وَالْأَرْشِ وَإِنْ عَادَ
وَجَنَى وَقَدْ دَفَعَ الْعِيَةَ بَقِصًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلِشَّارِكِ
الثَّانِي الْأَوَّلِ فَمَا أَخَذَ وَإِنْ دَفَعَ بَقِصًا فَإِنْ شَاءَ
الثَّانِي شَارَكَ الْأَوَّلَ وَإِنْ شَاءَ اتَّبَعَ الْمَوْلَى ثُمَّ تَرَجَعَ الْمَوْلَى
عَلَى الْأَوَّلِ وَمِنْ مَلِكٍ عُبْدًا خَطَا فَعَلَيْهِ قِمَّتُهُ لَا يَزَادُ عَلَى

سَقَطَتْ عَنْهُمْ الْقِسَامَةُ وَلَا يَقْتُلُ شَهِادَتُهُمْ عَلَى
 ذَلِكَ وَإِنْ وَجِدَ عَلَى دَابَّةِ الْإِنْسَانِ سُوقَهَا فَالِدَيْتُهُ
 عَلَى عَاقِلَتِهِ السَّابِقِ وَكَذَا الْقَائِدُ وَالرَّاكِبُ وَإِنْ
 وَجِدَ فِي دَارِ الْإِنْسَانِ فَالْقِسَامَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ
 إِنْ كَانُوا أَحْضَوْا وَالْأَكْبَرُ رَيْبُ الْإِيمَانِ عَلَيْهِ وَالِدَيْتُهُ
 عَلَى عَاقِلَتِهِ وَإِنْ وَجِدَ بَيْنَ قُرْبَتَيْنِ فَعَلَى اقْرَبِهِمَا مِنْهُ
 إِذَا كَانُوا يَسْمَعُونَ الصَّوْتِ وَلَوْ وَجِدَ فِي السَّفِينَةِ فَالْقِسَامَةُ
 عَلَى الْمَلَّاحِينَ وَالرُّكَّابِ وَفِي مَسْجِدٍ مَحَلَّةٍ عَلَى أَهْلِهَا وَفِي
 الْجَامِعِ وَالشَّارِعِ الْأَعْظَمُ الدَّيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَالْقِسَامَةُ
 وَإِنْ وَجِدَ فِي بَرِّيَّةٍ أَوْ فِي وَسْطِ الْفُرَاتِ هَذَرٌ وَإِنْ كَانَ
 مُحْتَبَسًا بِالشَّاطِئِ فَعَلَى اقْرَبِ الْقُرَى مِنْهُ إِنْ كَانُوا يَسْمَعُونَ
 الصَّوْتِ **بَابُ الْمَعَاقِلِ** وَهِيَ جَمْعُ
 مَعْقِلَةٍ وَهِيَ الدَّيَّةُ وَالْعَاقِلَةُ الَّذِينَ يُوَدُّهَا

وَتَجِبُ عَلَيْهِمْ كُلُّ دَيْتَةٍ وَجَبَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ وَإِنْ كَانَ
 الْقَائِلُ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ فَهُمْ عَاقِلَتُهُ تَوْخِذُ مَنْ عَطَايَاهُمْ
 فِي ثَلَاثِ سِنِينَ سَوَاءً خَرَجَتْ فِي أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ وَإِنْ لَمْ
 تَكُنْ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ فَتَقْبِيلَتُهُ نَقْطَةُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ
 لَا يَزَادُ الْوَاحِدُ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ وَيَقْصُرُ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ
 الْقَبِيلَةَ لِذَلِكَ ضَمَّ إِلَيْهِمْ اقْرَبُ الْقَبَائِلِ نَسَبًا وَإِنْ
 كَانَ مِمَّنْ تَنَاصَرُوا بِالْحَرْفِ فَاهْلُ حَرْفَتِهِ وَإِنْ تَنَاصَرُوا
 بِالْحَلْفِ فَاهْلُهُ وَيُودِي الْقَائِلُ كَخَادِمِهِمْ وَلَا يَعْقِلُ
 عَلَى الصَّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ وَلَا يَعْقِلُ كَأَزْوَاجِ مُسْلِمٍ وَلَا بَا
 وَإِذَا كَانَ لِلَّذِي عَاقَلَهُ الدَّيَّةُ عَلَيْهِمْ وَالْأَقْبَى مَا
 فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَعَاقِلُهُ الْمُعْتَقُ قَبْلَهُ مَوْلَاهُ وَعَاقِلُهُ
 مَوْلَى الْمَوْلَاهُ مَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ وَوَلَدُ الْمَلَأَعْنَةِ يَعْقِلُ
 عَنْهُ عَاقِلَتُهُ الْأُمُّ فَإِنْ أَدْعَاهُ الْآبُ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَ

لِعَكْسِ

عاقلة اللم على عاقلة الأب وتحمّل العاقلة خمسين
دينارا فصاعدا وما دونها من مال الجاني ولا يعقل
العاقلة ما اعترف به الجاني الا ان تصدقوا واذا
جنى الحر على العبد خطا فعلى عاقلته ع

كتاب الوصايا

الوصية مندوبة وهي موخرة عن موته الموصي
وقضا دينونه وهي مقدّرة بالثبّ تصحّ للأجنبي
مسلم كانا وكافرا بغير اجازة الوارثه وما زاد على
الثبّ وللقابل والوارث باحازتهم ولا تصحّ الا
بمصرّح تبرّعه ويستحبّ ان ينقص من الثبّ وان
كانت الوارثه فقرا لا يستغنون بنصيبهم فقرها
افضل وتصحّ للحمل وبه وبأمة دونه وتعتبر في المال
والوارثه الموجود عند الموت وقبول الوصية بعد

141
وبه يملك الا ان تموت الموصي له بعد الموصي قبل
القبول فيملكها الوارثه والموصي ان يرجع عن
الوصية بالقول والفعل وفي الجور خلاف واذا قبل
الموصي الوصية ثم ردها في وجهه فهو رد ولا
فان كان عاجزا ضم اليه القاضى آخر وان كان
عبدا او كافرا او فاسقا سبّد له وان اوصى الى
عبد له وفي الوارثه كبار لم يصح وليس لاحد الوصية
ان تبصر في ذنوبه واجبه الا ان تجهز الميت وموته
الصغار والحفوة ورده الوارثه والمغضوب
وقضا الديون وعقود عبد بعينه وان مات
أحد هم اقام القاضى مكانه آخر واذا اوصى الموصي
الى آخر فهو وصي في التركة ويجوز للموصي ان يمتالك
بمال اليتيم ان كان اجود له ويجوز بيعه وشرأوه

لنفسه ان كان فيه نفع للصبي وليس له ان يبر
 ماله ولا يب ذلك وليس لها قرأته وللصبي
 ذلك والوصي الحق بمال الصبي من الجدة وشهادة
 الوصي للبيت لا يجوز وللورثة يجوز ان كانوا كبارا
 ولا يجوز ان كانوا صغارا ولا بعد العزل وان لم
 يخاصم ويجوز الوصية بخدمة عبده وسكن داره
 وبغلة ما ابدأ ومدة معلومة فان خرجا من البيت
 استخدم وسكن واستغل وليس له ان يواجرهما
 وان لم يكن له مال غيرها خدتم الورثة يومين والموصي
 له يوما واذا مات عاد الى الورثة ومن اوصى بثمر
 بستانه فله الثمر الموجود عند موته وان قال
 ابداه فله ثمرة ما عاش ولو اوصى بغلة بستانه
 فله الحاضرة والمستقبله وان اوصى بطوف غنمه

او بالاداء

او بيا ولا دها او بلبثها فله الموجود عند موته
 قال ابدأ او لم يقل والعقود في المرض والهبة والمحاباة
 وصيته والمحاباة ان تقدمت على العتق فهي اولى
 وان ماخرت شاركتها ومن اوصى بحقوق الله تعالى
 قدمت الفرائض وان تساوت قدمت ما قدمه الموصي
 ان ضاق عنها الثلث وقيل بتدبير بالحج ثم الزكاة
 ثم الكفارات ثم صدقة الفطر ثم الاضيحة وما
 ليس بواجب تقدم ما قدمه الموصي ومن اوصى
 بثلث ماله لرجل ولاخر ببدنيه فالثلث بينهما
 الاثنا وان اوصى له بثلثه ولاخر بثلثه او نصفه
 او جميعه فالثلث بينهما بصفان ولا يضرب
 الموصي له الا بما زاد على الثلث الا في المحاباة والسقاة
 والدلاهم المرسله ومن اوصى لسهام ماله فله السدس

وَبِحُزْنٍ اعْطَاهُ الْوَرَثَةُ مَا شَاءُوا وَلَوْ اَوْصَى بِمِثْلِ
 نَصِيْبِ ابْنِهِ وَلَهُ ابْنَانِ فَلَهُ الثَّلَاثُ وَمِنْ اَوْصَى
 بِثَلَاثٍ رَاهِمِهِ اَوْ بِثَلَاثٍ غَنَمِهِ فَهَلَكَ ثَلَاثُهَا وَبَعَثَ
 ثَلَاثُهَا وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ فَلَهُ جَمِيعُهُ وَكَذَلِكَ
 الْكَبَلُ وَالْمَوْزُونُ وَالنَّبَاتُ مِنْ حَيْثُ وَاحِدٍ وَاِنْ كَانَتْ
 مُخْلَفَةً فَلَهُ ثَلَاثُ الْبَاقِي وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ وَالذَّوْرُ
 وَمِنْ اَوْصَى بِثَلَاثٍ مَالِهِ لَزِيدٍ وَعَمْرٍو وَعَمْرٍو مِثْلُهَا
 لَزِيدٍ وَاِنْ قَالَ بَنِي زَيْدٍ وَعَمْرٍو فَصَقَّهُ لَزِيدٍ وَمِنْ
 اَوْصَى لِعَمْرٍو مِنَ الْفِ مِ مَالِهِ وَلَهُ عَيْنٌ وَدَيْنٌ وَالْاَلُفُ
 يَخْرُجُ مِنَ الْعَيْنِ دَفْعَتَا اِلَيْهِ وَالْاِخْدُ ثَلَاثُ الْعَيْنِ
 وَثَلَاثُ مَا يَحْصُلُ مِنَ الدَّيْنِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهَا وَمِنْ اَوْصَى
 بِثَلَاثِهِ لِفُلَانٍ وَلِلْبَنَاتَيْنِ فَصَقَّهُ لِفُلَانٍ وَصَقَّهُ
 لِلْمَسَاكِينِ وَلَوْ اَوْصَى لِرَجُلَيْنِ كُلٌّ وَاجِلٌ مِمَّا تَرَى

فان

فَاِنْ لَوْ رَثَتْهُ لِفُلَانٍ عَلَى دَيْنٍ فَصَقَّهُ ثَمَنُهُ وَصَقَّ
 اِلَى الثَّلَاثِ وَاِنْ اَوْصَى لِاَجْنَبِيٍّ وَوَارِثٍ فَالْصَّفُ
 لِلْاَجْنَبِيِّ وَبَطُلَ نِصْفُ الْوَارِثِ وَالْجِرَازُ الْمَلَا صَقُّوْا
 وَالْاَضْمَارُ كُلُّ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٌ مِنْ زَوْجَتِهِ وَالْاَحْقَانُ
 رَوْحُ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ مِنْهُ وَالْاَهْلُ وَالرَّوْحَةُ وَالْاَلُ
 اَهْلُ بَيْتِهِ وَاَهْلُ نَسَبِهِ مِنْ نَسَبِ اَبِيهِ مِنْ حِمَّةِ الْاَبِ
 وَجَنَسُهُ اَهْلُ بَيْتِ اَبِيهِ وَاِنْ اَوْصَى لَامْتَنَانٍ اَوْ لِدَوٍّ
 قَرَابَتِهِ اَوْ لَارْحَامِهِ اَوْ لِدَوٍّ اَوْ لِحَامِهِ اَوْ لِنَسَابِهِ
 فَهُوَ اَشْتَاتٌ فَصَاعِدًا مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ مِنْهُ غَيْرُ
 الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودَيْنِ وَفِي الْجِدِّ رَوَاتَانِ وَتَعْبَرُ
 الْاَقْرَبُ بِالْاَقْرَبِ اِنْ كَانَ لَهُ عَمَّانٌ وَخَالَانِ فَالْوَصِيَّةُ
 لِعَمِّيْنِهِ وَاِنْ كَانَ عَمٌّ وَخَالَانِ فَلَهُ النِّصْفُ وَطَمَنًا

الصف وان قال — لذي قرابته اودي نفسه
فذلك الا ان الواحد يستحق الكل فان لم يكن
له ذو رحم محرم بطلت الوصية اوصى لثني فلان
وهو ابو قبيله كني تبسم فهي للذكور والاثاث وان
كانوا لا يحصون فهي باطلة وان كان باصلب فالوصية
للكور خاصة وان اوصى لايتام بني فلان او
عيايتهم او من منايهم او اراميلهم وهم يحصون فهي
للفقراء والاغنياء وان كانوا لا يحصون فهي للفقراء
خاصة اوصى لورثه فلان فلذلك ذكر مثل حظ الاثاث
وان قال لولد فلان فالذكر والاثاث سواء ولا يدخل
اولاد الابن مع اولاد الصليب ويدخلون عند عدم
دون اولاد البنت اوصى لمواليه فلم لمراعتقه
في الصحة والمرض ولا ولا ديم ولا يدخل مولى المولا

والمولى

ولا مولى المولى الا عند عدمهم وان كان له مولى
اعتقوه واعتقمهم فهي باطلة والله اعلم

١٧١

كتاب الفرائض

يبدأ من تركته الميت بتجهيزه ودفنه على قدرها
ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه ثم يقسم الباقي بين
ورثته وتستحق برحم ونكاح وولا فيبدأ بذوي
السهام ثم بالعصيات النسبية ثم المعتوم عصبته
ثم الرديم ذوى الارحام ثم مولى المولا ثم المقر له
بنسب لم تثبت شر الموصى له بما زاد على الثلث
ثم تيت المال والمانع من الارث الوق والعقل كما
تقدم واخلاف الملتين والدارين حكام والسهام
الثلث والسدس وتضعيفهما مرتين فالثلث للزوجة
مع الولد وولد الابن والرابع لها عند عدمها

وَالزَّوْجُ مَعَهُمَا وَالْبَيْتُ لِلزَّوْجِ عِنْدَ عَدَمِ مَهْرٍ
وَلِلْبَيْتِ وَلِلْبَيْتِ ابْنِ عَدَمِهَا وَلِلْأَخْتِ لِأَبَوَيْ
وَلِلْأَخْتِ لَابٍ عِنْدَ عَدَمِهَا وَالسُّدْرُ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ
مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ وَالْإِمَّ مَعَهُمَا وَمَعَ إِيَّاهُ مِنَ
الْإِخْوَانِ وَالْأَخَوَاتِ وَالْجَدِّ أَوْ الْجَدَّاتِ وَلِلْبَيْتِ الْإِبْنُ
مَعَ الْبَيْتِ وَلِلْأَخْتِ مِنَ الْإِبْنِ مَعَ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ
وَلِلْوَحْدِ مِنَ وَلَدِ الْإِمِّ وَالثَّلَاثُ لَا يَتَرَفَّضُ عَدَا مَزُولِ
الْإِمِّ وَالْإِمَّ عِنْدَ عَدَمِ مَرْطَا مَعَ السُّدْرِ وَيُقْرَضُ
لَهَا ثَلَاثُ الْبَاقِي بَعْدَ وَضْعِ الزَّوْجِ فِي زَوْجِ وَأَبَوَيْنِ
وَزَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ وَالثَّلَاثُ لِلْمَرْطَا عَدَا وَالْإِخْوَانِ
فَضَاعِدًا مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مِنَ الْإِبْنِ الْعَصْبَةُ نَفْسَهُ كُلُّ
ذَكَرٍ لَا يَدْخُلُ فِي نَسَبِهِ إِلَى الْمَيْتِ إِنْ تَرَكَ جَزْوَ
وَهُمْ أَقْرَبُ الْعَصَبَاتِ ثُمَّ بَنُوهُمْ ثُمَّ أَصْلُهُ وَهُوَ الْأَبُ

ع

وَمَعَ الْبَيْتِ هُوَ عَصْبَتُهُ وَذَوُّهُمْ وَالْجَدُّ الصَّحِيحُ كَالْأَبِ
وَهُوَ مَنْ لَا يَدْخُلُ فِي نَسَبِهِ إِلَى الْمَيْتِ إِنْ تَرَكَ جَزْوَ
ثُمَّ بَنُوهُمْ ثُمَّ جُزْءُ جَدِّ ثُمَّ بَنُوهُمْ وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ لِأَبَوَيْنِ
أَوَّلَى مِنْ كَانَ لِأَبٍ الْعَصْبَةُ بَعْضُ الْبَنَاتِ مَعَ
الْإِبْنِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ ابْنِ الْإِبْنِ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ
مَعَ إِخْوَانِهِمْ وَلِلْأَبِ مَعَ إِخْوَانِهِ وَالْعَصْبَةُ مَعَ غَيْرِهِ الْإِخْوَانُ
مَعَ الْبَنَاتِ وَعَصْبَتُهُ وَلَدُ الزَّوْجِ وَالْمَلَاعِنَةُ مَوْلَى
أُمِّهِ وَالْمَعْتَبُورُ عَصْبَتُهُ نَفْسُهُ وَهُوَ آخِرُ الْعَصَبَاتِ
وَسَبْتُهُ لَا يَحْدُ مَوْزِئًا إِلَّا الْإِبْنُ وَالْزَّوْجُ
وَالْإِمَّ وَالْبَيْتُ وَالزَّوْجَةُ وَمَنْ سَوَّاهُمُ الْإِخْوَانُ بِحَبِّ
الْأَبْعَدِ وَمَنْ تَدَلَّى بِشَخْصٍ لَا يَرْتُّ مَعَ الْوَلَدِ الْإِمَّ
وَالْمَحْرُومُ لَا يَحْبُّ وَالْمَحْبُوبُ بِحَبِّ كَالْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ
بِحَبِّهِمُ الْإِبْنُ وَبِحَبِّهِمُ الْإِمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدْرِ

وَلَسَقَطُ بَنَوِ الْأَعْيَانِ بِالْإِبْنِ وَابْنِهِ وَالْإِبْنِ وَالْجَدِّ
وَبَنَوِ الْعَلَّاتِ بِهِمْ وَلَهُوْلاً وَبَنَوِ الْأَخْيَافِ بِالْوَلَدِ
وَوَلَدِ الْإِبْنِ وَالْإِبْنِ وَالْجَدِّ وَلَسَقَطُ جَمِيعُ الْجَدَّاتِ
بِالْأُمِّ وَالْأَبَوَيَاتِ بِالْأَبِ وَالْفَرْقَى بِحُجْبِ الْبَعْدَى
وَارْتَهُ كَانَتْ أَوْ حُجْبُوهُ وَمِنْهَا قَرَابَتَانِ كَامُ
أُمِّ الْأُمِّ وَهِيَ إِضَافَةُ أَبِي الْإِبْنِ وَمِنْهَا قَرَابَةٌ كَامُ
أُمِّ الْإِبْنِ السَّدْسُ مِنْهُمَا بِضَفَائِنَ وَقِيلَ ثَلَاثًا وَإِذَا
اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ سَقَطَ بَنَاتُ الْإِبْنِ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ فِي دَرَجَتِهِنَّ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ مِنْ بَعْضَتِهِنَّ وَكَذَلِكَ
الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ مَعَ الْأَخَوَاتِ لَا بَوَيْنَ إِذَا كَانَ فِي
دَرَجَتِهِنَّ الْعَوْلُ زِيَادَةُ السَّهْمِ عَلَى الْفَرْصَةِ وَارْتَهُ
خَارِجٌ لَا تَعُولُ أَشَارَ ثَلَاثَةَ أَرْبَعَةَ ثَمَانِيَةَ وَثَلَاثَةَ
تَعُولُ سِتَّةً إِلَى عَشْرٍ وَتَرَافُ شَفْعًا وَاشْنَاءَ عَشْرَ

إِلَى بَرٍّ عَمٍّ

إِلَى سَبْعَةِ عَشْرٍ وَتَرَافُ أَرْبَعَةَ عَشْرٍ إِلَى
سَبْعَةِ عَشْرٍ كَأَمْرًا وَبَيْنَ وَابْنِ وَالرَّدِّ
ضِدُّهُ وَهُوَ مَا فَضَلَ عَنْ فَرْصِ ذَوِي السَّهْمِ وَلَا عَقْبَهُ
لَهُ مُرَدُّوهُمْ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ سَهْمِهِمْ إِلَّا عَلَى الزَّوْجَيْنِ
فَإِنْ كَانَ مِنْ مَرَدِّ عَلَيْهِ جِنْسًا وَاحِدًا فَالْمَسْئَلَةُ مِنْ
عَدَدِ ذَوِيهِمْ وَإِنْ كَانَ حَبْسَيْنِ فَمِنْ عَدَدِ سَهْمَيْهِمْ
وَإِنْ كَانَ مَعَ الْأَوَّلِ مَرَدٌّ عَلَيْهِ أَعْطَاهُ فَرْصَهُ
مِنْ أَمْلٍ خَارِجَةٍ ثُمَّ أَقْسَمَ الْبَاقِي عَلَى مَنْ مَرَدَّ عَلَيْهِ
كَزَوْجٍ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْرِ فَاذْوَاقُ
كَزَوْجٍ وَسِتَّ بَنَاتٍ فَاضْرِبْ وَفَقِّهَا فِي مَخْرَجِ فَرْصِ
مَرَدِّ عَلَيْهِ وَالْأَخَا فَاضْرِبْهَا فِيهِ كَزَوْجٍ وَحَمْسَ بَنَاتٍ
وَإِنْ كَانَ مَعَ الْبَاقِي مَرَدٌّ عَلَيْهِ فَاقْسِمَ مَا بَقِيَ مِنْ
مَخْرَجِ فَرْصِ مَرَدِّ عَلَيْهِ عَلَى مَسْئَلَةٍ مِنْ مَرَدِّ عَلَيْهِ

سَهْم

كزوجة واربع جدات وستاحوات لام فان لم
 يستقم فاضرب جمع مسئلة مررة عليه في مخرج فرض
 من لا يرده عليه كاربعة زوجات وتيسع بنات وست
 جدات ثم اضرب سهام من لا يرده عليه في مسئلة
 من يرده عليه وسهام من يرده عليه فما بقي من مخرج
 فرض من لا يرده عليه ذوا الرحم كل قريب للسر
 بذى سهم ولا عصبته وهم كالعصبات من انقرده
 منهم اخذ جميع المال والاقر ببحب الابعاد
 وهم اولاد البنات والاحوات وبنات الاخوة
 وبنو الاخوة لام والعم لام والعمات والاخوات
 والحالات وبنات العم والجد الفاسد والجدات
 الفاسدات ومن يدلي بهن اولاهن ولد الميت
 ثم اضوله ثم ولد ابويه او احدهما ثم ولد جدّه

وجدته واذا استتوا في درجة فمن يدلي بوارث
 اولي والغرقا والهدما اذا لم يعلم ايتهم مات
 اولاً فمال كل واحد لاجتأ من ورثته والمجوي
 لا يرث بالانكحة الباطلة واذا اجتمع فيه قرابتان
 ولو تفرقتا في شخصين ورثا بهما ورث بهما
 ويوقف للرجل نصيب ابن واحد وهو المختار
 والمناسخة ان تموت بعض الورثة قبل القسمة
 فصح المسئلة الاولى ثم السانية ثم انقسم نصيب الميت
 الساني على تركته فيها وان لم يستقر فان كانت
 بين سهامه ومسئلته موافقة فاضرب وفوت
 النصحيح الثاني في النصحيح الاول والا فاضرب كل
 الثاني في الاول فالحاصل مخرج المسئلتين فسهام
 ورثه الميت الاول تضرب في كل ما في يده او في

وفيقه فان مات ثالث فاجعل المبلغ مقام الاول
والثالث مقام الثاني وكذا الزمات رابع وخامس
حساب الفراض
الفروض نوعان الاول النصف وهو من اثنين
والربع من اربعة والثمن من ثمانية والثاني
الثلاثان والثالث وهما من ثلثة والستس من
ستة واذا اختلط النصف بكل الثاني او
ببعضه فهو من ستة فان اخلط الربع فمماثل
والثمن من اربعة وعشرين واذا انكسر سهام
فريق عليهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة
كما مرارة واخوين وان وافق سهامهم عددهم
فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كما مرارة
وسبعة اخوة وان انكسر سهام فريقين او اكثر

وعدد رؤسهم متماثله فاضرب احد الاعداد في
اصل المسئلة كثلث بنات وثلثة اعمام وان كان
بعض الاعداد يدخل في بعض كاربعة زوجات
وثلاث جدات واشي عشر عمما فاضرب اكثر الاعداد
في اصل المسئلة وان وافق بعض الاعداد بعضا
كاربعة زوجات وخمس عشر جد وثمانية عشر
بنات وسبعة اعمام فاضرب فوق احدهما في جميع
الآخر فما خرج في وفق الثالث ان وافقه والآخر
بجميعه ثم في الرابع كذلك وان تباينت الاعداد
كما مرأتين وعشر بنات وست جدات وسبعة
اعمام فاضرب احدهما في جميع الثاني فما خرج
جميع الثالث فما خرج في جميع الرابع والموافقة
ان ينقص الاقل من الاكثر من الجانبين فان

توافقاً في واحدٍ منهما متباينان وإن توافقا في
 عددٍ آخرٍ منهما متوافقان ففي الاثنين بالضعف وفي
 الثلثة بالثالث إلى العشرة وفي إحدى عشر جزء
 من إحدى عشر وهو كذا وإذا أردت أن تعرف
 نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من
 أصل المسألة فيما ضربته في أصل المسألة يخرج نصيبه
 وقسمه التركيب بن الوترية أو الغرما إن كان
 بين التركيب والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث
 من التصحيح في فوق التركيب ثم اقسيم المبلغ على وفوق
 التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وإن لم يكن
 بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث من
 التصحيح في جميع التركيب وكذلك تعمل لمعرفة نصيب
 كل فريق ومجموع الديون كالصحيح وكل دين

سهام

ثم والله أعلم بالصواب وإلى المرجع والمآب
 والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه
 حبيبنا الله ونعم الوكيل

